الدكتور فاضل صالح السامرائي

تحقيقات نحوية



دار ابن كثير

تحقيقات نحوية

تأليف
الدكتور فاضل صالح السامرائي

دار ابن كثير

بسم الله الرحمن الرحيم

تحقيقات نحوية

• الموضوع: لغة عربية
• العنوان: تحقيقات نحوية
• تأليف: الدكتور فاضل صالح السامرائي

الطبعة الأولى

1437 هـ - 2016 م

ISBN 978-614-415-178-5

ISBN 978-614-415-178-5
9 786144 151785

• الطباعة : مطابع يوسف بيضون - بيروت / التجليد: شركة فؤاد البعينو للتجليد - بيروت
• الورق: أبيض / الطباعة: لونان / التجليد: كرتونيه
• القياس: 17×24 / عدد الصفحات: 136 / الوزن: 400 غ

دمشق - سورية - ص.ب: 311
حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي
تلفاكس: 2225877 11 963+
2228450 11 963+

بيروت - لبنان - ص.ب: 113/6318
برج أبي حيدر - شارع أبو شقرا
تلفاكس: 817857 1 961+
705701 1 961+
جوال: 204459 3 961+

website: www.ibn-katheer.com / e-mail: info@ibn-katheer.com

/daribnkatheer @daribnkatheer daribnkatheer daribnkatheer

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيه الأمين ، محمد وعلى آله وصحبه وأمته أجمعين وبعد:

هذه موضوعات في النحو كثر فيها الكلام في عصرنا الحالي ، فبعضها نُسب إلى النحاة فيها الوهم والخطأ في الاجتهاد ، وأنهم لم يوفقوا إلى الحكم السليم فيها ، وذلك كعدّهم تاء التأنيث الساكنة حرفاً ، والصواب أن تكون ضميراً شأن التاء المتحركة ، إذ هي لا تختلف عنها ، وكعدم عدّ ما يسمى حروف المضارعة ضمائر ، وذلك نحو أكتبُ ونكتب وتكتب ويكتب ، مع أنها لا تختلف عن الضمائر الأخرى في الدلالة على التكلم والخطاب والغيبة ، وكتقدير ضمير مستتر في فعل الأمر وذلك في نحو (اذهبْ) مع أنه لا يحتاج إلى مثل هذا التقدير ، وكإفراد باب لنائب الفاعل مع أنه فاعل في الحقيقة ، إذ لا فرق بين انكسر الباب وكُسر البابُ.

وبعضها نُسب الخطأ فيها إلى جمهورهم ، وذلك نحو منعهم تقدم الفاعل على الفعل في نحو (محمد حضر) ، إذ لا فرق بين (حضر محمد) و(محمد حضر) ، فلماذا يكون (محمد) في الأولى فاعلاً ولا يكون فاعلاً في الثانية ، مع أنه هو الذي قام بالفعل في التعبيرين؟

وبعضها نُسِبَ الحكم فيها نسبة غير صحيحة ، وذلك نحو ما نُسِبَ

إلى الكوفيين من عدّهم منصوب كان حالاً لا خبراً لها ، وأنهم لا يقسمون الأفعال على ناقصة وتامة ، بل كلها تامة عندهم ، وكذلك القول في ثاني منصوبي ظن وأخواتها. وهاتان المسألتان من المسائل الخلافية التي أوردها أبو البركات بن الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف). وقد وقع في هذا الوهم كثير من النحاة ، وتابعهم عليه المحدثون فعدّوه أمراً مسلماً.

وما إلى ذلك من المسائل التي تحتاج إلى تحقيق وإنعام نظر.

وقد حاولت في هذه المسائل الوصول إلى الحقيقة وبذلت جهدي في سبيل ذلك ، فإن أكن قد وفقت فالفضل في ذلك لله وحده ، وإن يكن قد جانبني التوفيق فذلك مبلغنا من العلم.

نسأله تعالى أن لا يحرمنا أجر المجتهدين في الحالين ، وأن يأخذ بأيدينا إلى الهدى ، وألا يكلنا إلى أنفسنا طرفة عين ولا إلى أحد من خلقه ، إنه سميع مجيب.

فاضل السامرائي

الفاعل ونائب الفاعل

ذهب قسم من الباحثين المحدثين إلى أنه لا فرق بين الفاعل ونائب الفاعل ؛ لأن كلاًّ منهما يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثاً ، ولأن كلاًّ منهما مسند إليه مرفوع ، وأنه لا فرق بين (انفعل) و(فُعِل) فكلاهما واحد في أداء المعنى. فقولك (انكسر الزجاج) لا يختلف عن قولك (كُسِر الزجاج) جاء في كتاب (**في النحو العربي نقد وتوجيه**): «ولكننا نخالف القدماء فنزعم أن المسند إليه في كل منهما نوع واحد وذلك لأن كلاًّ منهما مرفوع ، ولأن كلاًّ منهما مسند إليه ، ولأن كلاًّ منهما يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثاً. وهم يصرّحون في أثناء البحث في النائب عن الفاعل أن جميع ما يذكر للفاعل من أحكام تنطبق على النائب عن الفاعل. والفرق بين الفاعل والنائب عنه إنما يكون في بناء فعله . . .

ولم أعن أن النحاة كلهم كانوا قد فرقوا بين موضوعين من حقهما أن يكونا موضوعاً واحداً. فلم يبد من معالجة سيبويه موضوع الفاعل أنه فرق مثل هذا التفريق ، فقد قال في معرض الحديث عن الفاعل والنائب عن الفاعل (هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر. فالفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره ، وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل) ـ الكتاب ١/ ١٤ .

ونقل الرضي في شرحه على الكافية: «أن ما يسمى بالنائب عن الفاعل عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً» ـ ١/ ٧١ . . .

وإذا أردنا أن نوازن بين مثالين ، بين قولنا: انكسر الزجاج ، وقولنا: كُسر الزجاج ، ظهر لنا أن المسند إليه في كل منهما فاعل. فلم نكد نحس بالفرق بينهما ، فكلاهما مما لا إرادة له ولا اختيار. وكلاهما مما قام بالفعل قياماً اضطرارياً ، وكلاهما من وجهة نظر المنطق قد وقع عليه الفعل ، ولكنهم مع ذلك يسمون المسند إليه في الجملة الأولى فاعلاً ، ويسمونه في الجملة الثانية نائباً عن الفاعل ، وهي تسمية فرضها المنهج العقلي عليهم فرضاً. أما المنهج اللغوي فيسوّي بينهما لأن كلاًّ منهما مسند إليه»[١].

وجاء فيه أيضاً: «ومما يؤيّد رأينا في عدم الفرق بين قولنا: انفعل وفُعل ، أن العربية حين تطورت إلى لهجات عامية متفرقة ، وحين اتخذت هذه اللهجات أسلوباً جديداً ونحواً جديداً ، نسيت ما كان النحاة يسمونه مبنياً للمجهول ، واستعاضت بصيغة انفعل واتفعل. فالمصريون حين يريدون إلى القول بأن فلاناً قُتل يقولون (اتقَتَل) ، والعراقيون يقولون (انقتل). وهو إحساس عميق منهم أن النائب عن الفاعل إنما هو فاعل مطاوع ، ولذلك استخدموا بناء فعل المطاوعة»[٢].

وذهب هذا المذهب الدكتور إبراهيم السامرائي ، فقد جاء في كتابه (**النحو العربي نقد وبناء**) قوله: «وعندي أن النائب عن الفاعل والفاعل مادة واحدة وكلاهما مسند إليه . . . وأنت لن تستطيع أن تجد فرقاً بين

---

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه ٤٥ ـ ٤٧ وانظر ٧٢. وينظر (في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج الحديث) ٩١ .

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه ٤٨ .

(كُسِر) و(انكسر) وأن فذلكة المطاوعة لا يؤيدها الاستقراء الوافي . . .

وإذا عدنا إلى سورة التكوير وجدنا الفعل المبني للمجهول يتساوق مع الفعل الذي أسموه (مطاوع) ، وهذا يعني أن بناء (فُعل) و(انفعل) واحد في أداء المعنى. قال تعالى في سورة التكوير: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡجِبَالُ سُيِّرَتۡ ۝٣ وَإِذَا ٱلۡعِشَارُ عُطِّلَتۡ﴾ [التكوير: ١ ـ ٤].

وقال تعالى في سورة الانفطار: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ فُجِّرَتۡ ۝٣ وَإِذَا ٱلۡقُبُورُ بُعۡثِرَتۡ﴾ [الانفطار: ١ ـ ٤] [١].

وذهب هذا المذهب آخرون[٢].

يتبين من هذا أن حجج المنكرين لوجود نائب فاعل في العربية تتلخص بما يأتي:

١ ـ أن كلاًّ من الفاعل ونائب الفاعل مسند إليه مرفوع.

٢ ـ أن جميع أحكام الفاعل تنطبق على نائب الفاعل ولا فرق بينهما إلا في بناء الفعل.

٣ ـ أن سيبويه لم يفرق بينهما كما ذكر الدكتور المخزومي.

٤ ـ أن ما يسمى بالنائب عن الفاعل هو فاعل عند عبد القاهر والزمخشري.

٥ ـ أنه لا فرق بين بناءي فُعل وانفعل في أداء المعنى كما في قولك: كُسِر وانكسر.

فما حجية هذه الاستدلالات من الناحية العلمية؟

---

(١) النحو العربي نقد وبناء ٩١.

(٢) ينظر على سبيل المثال (الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية) للدكتور عبد الرحمن أيوب ، مطبوع بالآلة الكاتبة ص ٣٣.

١ ـ أما الحجة الأولى التي تقول إن كلاً من الفاعل ونائب الفاعل مسند إليه مرفوع لذا ينبغي أن يكونا موضوعاً واحداً فلا أراها سديدة ؛ وذلك لأن المبتدأ مسند إليه مرفوع ، أيضاً فعلى هذا ينبغي أن يدخل معهما ، فقوله تعالى ﴿ ۞ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] ونحوه على هذا ينبغي أن يدمج في موضوع الفاعل.

ولو سرنا على وفق هذا المنطق لقلنا إن الفضلات المنصوبة كلها ينبغي أن تدخل تحت موضوع واحد ، فالمفاعيل والحال والتمييز والمستثنى كلها فضلات منصوبة ، فعلى هذا ينبغي أن تدمج تحت موضوع المفعول به أو الحال أو الظرف أو غيرها ، ولا أحسب أن أحداً يقول بذاك.

٢ ـ أما القول بأن جميع أحكام الفاعل تنطبق على النائب عن الفاعل فهذا غير صحيح ؛ لأن الفاعل يأتي مع الأفعال المتعدية واللازمة ، وأما نائب الفاعل فلا يأتي مع الأفعال اللازمة إلا بشروط معلومة.

ثم إن الفاعل لا يكون إلا اسماً ، في حين أن نائب الفاعل قد يكون جارًّا ومجروراً نحو (بُغي عليه) ، وظرفاً مما لا يصح أن يقع الفاعل موقعه.

وأن الفاعل إذا قدم على فعله أعرب مبتدأ البتة ، في حين أن قسماً من نائب الفاعل إذا قدم لا يصح إعرابه مبتدأ وذلك إذا كان مجروراً[(١)] .

بل إن الرأي الذي عليه أكثر النحاة أنه لا يصح تقديم نائب الفاعل الجار والمجرور على فعله[(٢)] .

---

(١) الصبان ٢/ ٦١ ، التصريح ١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨ .

(٢) الهمع ١/ ١٦٣ ، الصبان ٢/ ٦٧ ، التصريح ١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨ .

ثم إن الفاعل يرفع بالفعل الأصلي واسم الفعل واسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة والظرف[(١)] واسم التفضيل والجامد المؤول بالمشتق والمصدر ، في حين لا يرتفع نائب الفاعل إلا بالفعل واسم المفعول والنسب ، إلى غير ذلك من الأحكام المختلفة.

فالقول إن جميع أحكام الفاعل تنطبق على نائب الفاعل غير دقيق من الناحية العلمية. وكان الأصوب أن يقال: إن أحكامهما متقاربة إلى حد كبير. غير أن التقارب في الأحكام لا يقضي باتحاد الموضوعات ، ولا الاختلاف في قسم منها يقضي بشطر الموضوع الواحد.

فأحكام اسم الفاعل واسم المفعول متقاربة إلى حد كبير ، حتى قال ابن مالك:

وكل ما أعطي لاسم فاعلِ ... يُعطَى اسم مفعول بلا تفاضلِ

وأحكام البدل وعطف البيان متقاربة كثيراً ، وكذلك أحكام التمييز والحال ، حتى أنه كثيراً ما يلتبس الحال بالتمييز ، ولم يقض هذا التقارب في الأحكام بجعلها موضوعاً واحداً.

وقد تختلف الأحكام في الموضوع الواحد ولم يقض هذا الاختلاف بجعل الموضوع الواحد موضوعين.

فالمبتدأ على قسمين: قسم له خبر ، وقسم له مرفوع سد مسد الخبر ، ولكل منهما شروط وأحكام خاصة به ، مع أنهما يندرجان تحت اسم المبتدأ.

والحال على قسمين: مؤسسة ومؤكدة ، ولكل منهما أحوال وشروط وأحكام ، ولا يُخرِج هذا الاختلاف أي قسم منهما عن الحالية.

---

(١) حاشية الخضري ١/ ١٦٨ ، الصبان ٢/ ٦١.

والمفعول المطلق المؤكد له أحكام تختلف عن المبين للنوع والعدد ، وهي كلها داخلة تحت اسم المفعول المطلق.

فما ذكروه لا ينهض دليلاً على صحة ما ذهبوا إليه. هذا إذا صح ، فكيف إذا لم يصح؟

٣ ـ ما ذكره الأستاذ الدكتور المخزومي من أن سيبويه لم يفرق بين الفاعل ونائب الفاعل فيه نظر ، وهذا هو نص سيبويه: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولا تعدّى فعله إلى مفعول آخر. فالفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره ، وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل. فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو. والمفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل فقولك: ضُرب زيد ويُضْرَب عمرو»[١].

وواضح من هذا النص أن سيبويه يفرق بين الفاعل ونائب الفاعل ، يدلك على ذلك أنه سمىٰ الفاعل فاعلاً ، وسمىٰ نائب الفاعل مفعولاً ، وهو المصطلح الذي سار عليه النحاة إلى زمن ابن مالك ، فقد كانوا يسمونه مفعول ما لم يسمّ فاعله ، إلى أن أطلق عليه ابن مالك اسم (نائب الفاعل) وهو الذي استقر عليه المصطلح مؤخراً.

فقد قال سيبويه: «فالفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل» فقد ذكر أن حكمهما جميعاً الرفع.

ثم وضح ذلك في آخر النص توضيحاً لا لبس فيه فقال: «فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو ، والمفعول الذي

---

(١) سيبويه ١/ ١٤.

لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل فقولك: ضُرِب زيد ويُضرَب عمرو».

فكيف يسوغ لنا بعد ذلك أن نقول إن سيبويه لم يفرق بينهما؟

٤ ـ أما تسمية نائب الفاعل فاعلاً عند عبد القاهر والزمخشري فهذا في الاصطلاح فقط لا في انكار نائب الفاعل. فإن كلاًّ من عبد القاهر والزمخشري يفرق بين الفاعل ونائب الفاعل في المعنى ويسمّي فعله فعل ما لم يسمّ فاعله.

فقد قال عبد القاهر في كتابه (**الجمل**): «وفعل ما لم يسمّ فاعله يرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل كقولك: (ضُرب زيد) و(أُعطي زيد درهماً)»[(١)].

وقال في كتابه (**المقتصد في شرح الإيضاح**): «اعلم أنك إذا بنيت (أعطى) من قولك: (أعطيت زيداً درهماً) للمفعول به قلت: (أعطي زيد درهماً)»[(٢)].

وقال: «اعلم أن الأحسن في قولك: (أعطيت زيداً الدرهم) أن تضع موضع الفاعل المفعول الأول الذي هو (زيد) فتقول: أعطي زيدٌ الدرهم)»[(٣)].

وقال: «فإذا حذفت الفاعل قلت: (سير بزيد يوم الجمعة فرسخين سيراً شديداً) فوضعت (بزيد) موضع الفاعل لأن المعنى سير بزيد.

---

(١) الجمل ١٣.
(٢) المقتصد ١/ ٣٥٠.
(٣) م. ن ١/ ٣٥١.

ولك أن تضع كل واحد من الأشياء الأخر موضعه فترفعه وتنصب الباقي»[١].

فهو يرى أن ما يسمى نائب فاعل هو في الأصل مفعول ، وأن هذا المرفوع إنما هو موضع الفاعل ، وأن الفاعل محذوف كما هو صريح النص الأخير.

فدل ذلك على أن عبد القاهر لا يختلف عن النحاة في ذلك.

وكذلك الحال بالنسبة إلى الزمخشري فإنه ـ وإن كان يسمى نائب الفاعل فاعلاً[٢] ـ يفرق بين الفاعل ونائبه ، ويرى أن الفاعل عند البناء للمفعول استغني عنه وأقيم المفعول مقامه كما يرى سائر النحاة الآخرين. قال الزمخشري في كتابه (المفصل): «ومن أصناف الفعل المبني للمفعول».

ثم بينه بقوله: «هو ما استغني عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولاً عن صيغة فَعَل إلى فُعِل ويسمى فعل ما لم يسمّ فاعله. والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها إلا المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت والمفعول له والمفعول معه ، تقول: ضُرب زيد ، وسير سير شديد ، وسير يوم الجمعة ، وسير فرسخان»[٣].

فاتضح أن كلاًّ من عبد القاهر والزمخشري لا يختلفان عن سائر النحاة في مدلول نائب الفاعل.

---

(١) م . ن ١/ ٣٥٢ـ٣٥٣.

(٢) ينظر على سبيل المثال الكشاف ٣/ ٣١٥ ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ و٣/ ٢٤٧ ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾.

(٣) شرح ابن يعيش ٧/ ٦٩.

٥ ـ وأما الحجة الأخيرة وهي أقوى ما يستمسك به المنكرون لنائب الفاعل فخلاصتها كما ذكرنا أنه لا فرق بين بناءي فُعل وانفعل في أداء المعنى ، فلا فرق بين قولنا (كُسر الزجاج) و(انكسر الزجاج). واحتج الدكتور المخزومي لتأييد رأيه باللهجات العامية في النص الذي نقلناه عنه آنفاً[١] .

ونقول قبل أن نشرع في الكلام على بناءي فُعل وانفعل: متى كانت اللهجة العامية حجة على الفصحى؟ وهل تمثّل العامية كل أساليب الفصحى وأبنيتها حتى يحتج بها؟ فقد اختفى الإعراب من العامية ، واختفت الواو من جمع المذكر السالم ، واختفت الألف من المثنى ، واختفى كثير من الأبنية والأساليب ، فما حجة ذلك على الفصحى؟ ثم إن للعامية أبنيتها وأساليبها فهل يكون ذلك حجة على العربية؟

وعلاوة على ذلك فالاستدلال الذي استدل به الدكتور المخزومي ناقص وغير دقيق. فالعاميات كثيرة في البلاد العربية وهو لم يستدل إلا باللهجتين: العراقية والمصرية ، فهلا استقصى اللهجات الأخرى ليكون كلامه أقرب إلى العلمية؟ فإنا نعلم أن قسماً من العاميات لا يزال محتفظاً بصيغة المبني للمجهول إلى جانب صيغة (انفعل) ، فلا يزال أهل الجزيرة العربية يقولون (ضْرِبْ) و(جتلْ)[٢] و(شْرِب) بمعنى ضُرب وقُتل وشُرب ، وهو قياس عندهم في جميع الأفعال، أفلا يدل ذلك على خلاف ما استدل به ، هذا مع علمنا أن إحساس أهل الجزيرة أقرب من إحساسنا إلى العربية؟

---

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه ٤٨ .

(٢) لا تزال هذه اللفظة أعني (جتل) عند قسم من العراقيين بمعنى (قُتل) المبني للمجهول.

وعلى أية حال لا نريد أن نطيل في ذاك ، فلنعد إلى أصل الاستدلال الذي يقول إن بناءي فُعل وانفعل واحد في أداء المعنى .

فنقول: إن قسماً من اللغات السامية استعملت (انفعل) للمبني للمجهول(١) . وهذه حجة قوية لأصحاب هذا الرأي ، ولكنها مع ذلك ساقطة ، وذلك أن العربية أوجدت صيغة خاصة للمجهول وهو بناء (فُعل) واحتفظت بصيغة (انفعل) أيضاً ، والعربية تميل إلى التخصيص كما هو معلوم ، وكما لاحظ ذلك قسم من الباحثين الغربيين(٢) ، ففرقت العربية بين البناءين واستعمالهما ، مما يدل دلالة واضحة على أن بناء (انفعل) يختلف عن بناء (فُعل) . ومما يدل على ذلك :

١ ـ أن دلالة (انفعل) غير دلالة (فُعل) ، فإن (انفعل) يفيد الاندفاع الذاتي للقيام بالحدث ، في حين أن (فُعل) يفيد أن فاعلاً خفيّاً فعل ذاك ، وذلك نحو انبعث وبُعث ، وانفجر وفُجر ، واندفع ودُفع ، وانصرف وصُرف ، وانقسم وقُسم ، وانشطر وشُطر ، وانسلخ وسُلخ ، ونحوها .

فهناك فرق بين قولك (اندفع إليه) و(دُفع إليه) فإن الأول يفيد أنه اندفع إليه من نفسه ، بخلاف الثاني . وكذلك انبعث وبُعث ، فإن (انبعث) يفيد أنه انبعث من نفسه ، بخلاف (بُعث) ، قال تعالى: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا﴾ [الشمس: ١٢] أي انبعث من نفسه ، في حين قال: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠] أي أن باعثاً سيبعثهم .

والفرق واضح بين التعبيرين .

وقال: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنًاۖ﴾ [البقرة: ٦٠] ، في حين قال:

---

(١) ينظر جداول تصريفات الفعل لفقه اللغات السامية لبروكلمان ص ١٢٦ ـ ١٣٢ وينظر الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية ص ٣٣ .

(٢) ينظر التطور النحوي لبرجشتراسر ٥٨ ، ٦٧ .

﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ﴾ [الانفطار: ٣] فالأولى تدل على أنه انفجار ذاتي، بخلاف الثانية، فإنها تدل على أن الحدث حصل بفعل فاعل، وهو نظير قولك: (انفجر الماء من الصخرة) و(فُجر الماء من الصخرة).

ومثله (انصرف) و(صُرف)، قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ [التوبة: ١٢٧]، وقال: ﴿۞ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٧] فالأولى تدل على أنهم انصرفوا من أنفسهم، بخلاف الثانية فإنها تدل على أن صارفاً صرفهم.

ولذلك استعمل القرآن مرة (انفعل) ومرة (فُعل)، فاستعمل فُجر وانفجر، واستعمل صُرف وانصرف، وبُعث وانبعث.

فدل ذلك على أن انفعل غير فُعل، وبهذا يسقط ما استدل به الدكتور السامرائي في استعمال القرآن للأفعال المبنية للمجهول متساوقة مع بناء انفعل في سورتي التكوير والانفطار.

فقد اتضح أن البناءين مختلفان. أوَ لا يرى الأستاذ فرقاً بين قولنا (فُجر الخزان) و(انفجر الخزان)، و(حُني) و(انحنى)؟ وإذا لم يكن ثمة فرق فلماذا إذن استعمل القرآن مرة (فُجر) ومرة (انفجر)، ومرة (بُعث) ومرة (انبعث)، ومرة (صُرف) ومرة (انصرف)؟ أهو استعمال لغير فرق في المعنى؟ وكيف يمكن أن يكون ذلك مع علمنا أن القرآن دقيق في استعمال الصيغ واختيارها غاية الدقة؟

هذا مع أن كلامه غير دقيق، فقد جعل الفعل (انكدر) في سورة التكوير للمطاوعة أو مما أسموه للمطاوعة ـ على حد تعبيره ـ وليس هو للمطاوعة كما هو معلوم وكما هو منصوص على ذلك[1]، وليس في

---

(١) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ـ القسم الثاني دراسة الجانب الصرفي ١/ ٤٧٦، ٤٨١.

سورة التكوير فعل على وزن (انفعل) غيره.

وأما سورة الانفطار فليس فيها إلا الفعل (انفطر) على وزن (انفعل)، وأما (انتثر) فهو على وزن (افتعل). وعلى هذا لا يكون بناء (فُعل) مساوقاً لبناء (انفعل) وحده، بل لبناء (افتعل) أيضاً. أفتراه يرى أن بناء انفعل وافتعل واحد في أداء المعنى أيضاً لأنه متساوق معه؟

والأوزان الأخرى يتساوق بعضها مع بعض، أفتراها تكون بمعنى واحد؟ قال تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل: ١ ـ ٤] فقد تساوق (يغشى) مع (تجلّى) وأحدهما مجرد والآخر مزيد بحرفين، وأحدهما ماضٍ والآخر مضارع، أفهما بدلالة واحدة على المعنى؟

وقال: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢ وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰهَا ۝٤ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا ۝٨ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١ ـ ١٠] وههنا قد تساوقت الأفعال الماضية مع المضارعة، والمجردة مع المزيدة، أفتكون دلالتها واحدة على المعنى؟

وتساوقت الأفعال المبنية للمجهول مع غير انفعل ولا ما يفيد المطاوعة، قال تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٤٤].

أفهي ذات دلالة واحدة في أداء المعنى؟ فهل تكون دلالة (قضي الأمر) كدلالة (استوت على الجودي) من حيث الدلالة على الفاعل؟ أفلا يرى أن السفينة هي التي رست واستوت على الجبل، في حين أن (الأمر) في قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ قضاه قاضٍ لا أنه حصل من نفسه؟

إن مسألة التساوق هذه لو أخذنا بها لأفضت بنا إلى هدم معاني جميع

الصيغ والأبواب ، ولأفضى بعضها إلى بعض ، ولا أحسب أن الأستاذ الفاضل يذهب هذا المذهب.

٢ ـ إن بناءي (انفعل) و(فُعل) كثيراً ما لا يتعاوران ، فلا يصح استبدال أحدهما بالآخر ، ولو كانا بمعنى واحد لصح وضع أحدهما مكان الآخر باطراد ، فلا يصح مثلاً في قولنا: (انصرف البرد وأقبل الحر) أن نقول: (صُرف البرد) ، ولا في (انصرف الشتاء) أن نقول: (صُرف الشتاء) ، ولا في قولنا: (انفجر الصبح) أن نقول: (فُجر الصبح) ، ولا في قولهم: (انفتل عن الصلاة) أن يقال: (فُتل عن الصلاة) ، ولا في (انحدرت الشمس إلى الغروب) أن نقول: (حُدرت الشمس إلى الغروب) ، ولا في (انسللت من البيت وخرجت) أن نقول: (سُللت من البيت وخرجت).

ولا يصح في قولنا: (انسلخت الحية من جلدها) أن نقول: (سُلخت الحية من جلدها) ، ولا نقول: (انسلخت الشاة من جلدها) بل نقول: (سُلخت الشاة من جلدها) ولو كانا بمعنى واحد لصح وضع أحدهما مكان الآخر ولتعاورا باطراد.

ومما يوضح لك أن البناءين مختلفان في الدلالة أنك تقول: (هذه الآلة تسير باستقامة لا تنحرف عن ذلك إلا أن تُحرف).

أفترى يصح أن نقول (لا تنحرف إلا أن تنحرف) أو (لا تُحرف إلا أن تُحرف)؟

وتقول: (هو لا ينصرف عن ذلك إلا أن يُصرف).

أفترى يصح أن نقول (هو لا ينصرف إلا أن ينصرف) أو (هو لا يُصرف إلا أن يُصرف)؟

وهذا أبين شيء في أن الدلالتين مختلفتان.

٣ ـ إن بناء (فُعل) قد يكتفي بالجار والمجرور أو الظرف أو المصدر وذلك نحو قولهم (سُقط في يده) و(أغمي عليه) و(جُلس في الحديقة) و(سوفر يومُ الخميس). قال تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، وقال: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الزمر: ٦٨]، وقال: ﴿فَٱخْتُلِفَ فِيهِ﴾ [هود: ١١٠]، وقال: ﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٣٥]، وقال: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ﴾ [المدثر: ٨]، وغير ذلك وغيره.

ولا يكتفي بناء (انفعل) بذاك، فلا يصح أن نقول (انفجر في الحديقة) ولا (انقسم في المعركة) ولا (اندحر يومُ الخميس) ولا (انكسر انكسارٌ كبير) بل لا بد من اسم مرفوع يكون فاعلاً للفعل ليتم الكلام به.

فدل ذلك على الفرق بينهما، وأن بناء (انفعل) غير بناء (فُعل)، وأن نائب الفاعل غير الفاعل.

٤ ـ إنه يصح بناء (انفعل) للمجهول، ولو كان هو للمجهول أو بمعنى (فُعل) ـ كما يقولون ـ ما صح ذلك. فتقول (انقيد إليه انقياد عظيم) و(انحِيز إليه في المعركة) و(اندُفع إليه) و(انشُدّ إليه).

وقد ذكر سيبويه بناء (انفعل) للمجهول فذكر أن (انفعل) يبنى على (انفُعل) وأن (يَنفعل) يبنى على (يُنفعَل) واسم الفاعل (منفعِل) واسم المفعول (مُنْفَعَل)(١)، ومن أمثلة سيبويه (انُطلق به انطلاقاً)(٢). وكذلك فعل النحاة الآخرون(٣).

وقد ورد في الحديث الصحيح بناء (انفعل) للمجهول، فقد ورد في صحيح مسلم وغيره قوله ﷺ: (أرأيت إن أكرهت حتى يُنطلَق بي إلى أحد

---

(١) سيبويه ٢/ ٣٣٢.

(٢) سيبويه ١/ ١١٨.

(٣) ينظر ابن عقيل ١/ ١٦٩، الرضي على الكافية ٢/ ٢٧١.

الصفين أو إحدى الفئتين)[١] وورد لفظ (انطُلق) و(انقيد) بالبناء للمجهول[٢].

فدل ذلك بما لا يقبل الشك على أن البناءين مختلفان.

وبهذا يترجح عندنا صواب تقسيم النحاة، وأن الفاعل ونائبه مختلفان، وأن بناء (انفعل) غير بناء (فُعل) والله أعلم.

* * *

(١) صحيح مسلم ٨/ ١٦٩ وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٥/ ٤٠.

(٢) ينظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ج ٤/ ٣١، ج ٥/ ٤٧٩.

الاسم المقصور أمعرب هو أم مبني؟

يميل قسم من المعنيين بالدراسات اللغوية من المحدثين إلى أن الاسم المقصور مبني ، وقال بعضهم في معرض رده على النحاة : إن عدّ الاسم المقصور معرباً يخرج على تقسيم النحاة للكلمة إلى معربة ومبنية .

جاء في كتاب (**دراسات نقدية في النحو العربي**) : «رأينا أن تقسيم النحاة للكلمة إلى معربة ومبنية قائم على أساس قابلية آخرها للتغير بالحركات أو عدم التغير بها تبعاً لوجودها في تركيبات مختلفة ، وبناء على ذلك لا نرى أي فارق بين كلمة (عيسى) وكلمة (هذا) .

وعند النحاة أن (عيسى) كلمة معربة مع أن آخرها لا يتغير بتغير التراكيب . وهم يقولون إن هذه الكلمة معربة بحركة مقدرة على آخرها للتعذر أي لوجود الألف التي لا تقبل الحركة . وهذا الكلام نفسه يمكن أن ينطبق على لفظ (هذا) . صحيح أن هناك بعض وجوه الاختلاف بين كلمة (عيسى) وكلمة (هذا) ولكن ذلك لا يعني أنهما تختلفان كل عن الأخرى باعتبار تغير أواخرهما الذي هو أساس الإعراب والبناء»(١) .

وهو في مكان آخر من الكتاب لا يرى فرقاً بين كلمتي هذا ومصطفى(٢) .

وعلى هذا تكون الأسماء المبنية المنتهية بألف والأسماء المقصورة

---

(١) دراسات نقدية ٥٣ .

(٢) المصدر نفسه ٥٩ .

التي هي معربة بمنزلة واحدة في رأيه.

يتلخص ما ذكره الأستاذ بما يأتي:

١ ـ إن تقسيم النحاة للكلمة إلى معربة ومبنية قائم على أساس قابلية آخرها للتغير بالحركات أو عدم التغير بها.

٢ ـ إنه لا يرى فرقاً بين هذا وعيسى، أو بين هذا ومصطفى باعتبار تغير أواخرهما الذي هو أساس الإعراب والبناء.

ويترتب على ما ذكره أنه لا فرق بين ما هو معرب وما هو مبني من الأسماء المنتهية بالألف، وإن لم يصرّح بعدّ الأسماء المقصورة جميعها مبنية.

وعلى أية حال قد يدور في الذهن مثل هذه الأسئلة: لماذا عدّ النحاة الاسم المقصور معرباً مع أن الحركات لا تظهر على آخره؟ أَوَ معرب هو في حقيقته أم مبني؟.

إن عدّه مبنيًّا لا يحتاج إلى دليل، ولكن إذا عددناه معرباً فإن بنا حاجة إلى دليل، فما الدليل على إعرابه؟ وما إلى ذلك من الأسئلة.

ونعود إلى ما طرحه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن أيوب للنظر فيه فنقول: أما بالنسبة إلى النقطة الأولى وهي قوله: إن تقسيم النحاة للكلمة قائم على أساس قابلية آخرها للتغير بالحركات أو عدم التغير بها، فغير صحيح، ولم يقل أحد من النحاة بذاك.

فكون الكلمة معربة أو مبنية لا يتعلق بقابلية آخرها للتغير بالحركات، وإلا فأكثر الكلمات المبنية أواخرها قابلة للتغيير، فنحو (نحن وهؤلاء وهذه وأنت ومن وكيف) وغيرها من الأسماء أواخرها قابلة للتغير بالحركات.

فالحركات كلها يمكن أن تظهر على أواخر هذه الكلمات وأضرابها من الكلمات المبنية، فلو كان تقسيم النحاة للكلمة إلى معربة ومبنية قائماً على أساس قابلية آخرها للتغير بالحركات أو عدم التغير، لكان أكثر

الكلمات المبنية معرباً لأن أواخرها قابلة للتغير بالحركات.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن الأستاذ عبد الرحمن أيوب عرف الإعراب بقوله: إنه «تغير أواخر الكلمات بتغير التراكيب»(١).

فعرفه بأنه التغير وليس القابلية على التغير، وفرقٌ بين الاثنين كبير، فإن القابلية على الشيء ليست هي الشيء، فإن القابلية على الاشتعال ليست هي الاشتعال، والقابلية على الذوبان ليست هي الذوبان، فقد يكون في الجسم القابلية على الذوبان ولم يحصل ذوبان، وقد يكون في الشيء قابلية على الاشتعال ولم يحصل اشتعال.

فالاستنتاج ـ كما ترى ـ غير صحيح.

إن النحاة يعرفون الإعراب بقولهم إنه «اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً»(٢) أو هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع(٣).

ويقصدون بالتغيير التقديري التغيير الحاصل في الأسماء المقصورة ونحوها كما هو واضح من كلامهم في شرح الحد.

وعلى هذا قد يكون التغيير الإعرابي ظاهراً وقد يكون مقدراً وليس كما ذكر الأستاذ في بيان رأيهم واستخلاص مقتضاه.

فهذا هو الأساس في تقسيم الكلمات إلى معربة ومبنية.

فتبين من ذلك سقوط ما عدّه الأستاذ أساساً لتقسيم الكلمة إلى معربة ومبنية ونسبه إلى النحاة، وإذا سقط الأساس الذي ذكره سقط ما بني عليه وهو ما أخذه على النحاة.

---

(١) دراسات نقدية ٤٤.
(٢) أسرار العربية ١٩، التعريفات ٢٥، الرضي على الكافية ١/ ١٧، الأشموني ١/ ٤٨ ـ ٤٩.
(٣) شرح شذور الذهب ٤٤.

ونعود الآن إلى أصل السؤال وهو: الاسم المقصور أمعرب هو أم مبني؟ فنقول:

١ ـ إن النحاة يقسمون الأسماء المبنية على قسمين:

القسم الأول: وهي الأسماء المبنية بناء أصيلاً وذلك كالضمائر وأسماء الشرط والإشارة والاستفهام ونحوها.

والقسم الآخر: وهي الأسماء المبنية بناء عارضاً وهي التي يعرض لها في الجملة ما يوجب بناءها وقد كانت قبل ذلك معربة، وذلك كالمنادى إذا كان مفرداً معرفة، واسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً ونحوه.

وهناك فرق بين القسمين. فإن الأسماء المبنية بناء أصيلاً لا تثنى ولا تجمع ولا تضاف في الغالب ولا تصغر إلا ما شذ منها ولا تدخل ضمن دائرة التصريف عموماً. أما تثنية اسم الإشارة نحو هذان وهاتان وهذين وهاتين، وتثنية الذي والتي من الأسماء الموصولة فليست في الحقيقة من باب التثنية وإنما هي صيغ وضعت للمثنى، والدليل على ذلك أن (هذا) إذا ثنيت على وفق قواعد الاسم المقصور وجب قلب ألفها واواً أو ياء فانبغى على ذلك أن يقال: هذيان أو هذوان، مثل رحيان وقفوان، وأما (هذه) فقياسها أن تثنى على (هذهان) بزيادة ألف ونون عليها.

فإن قلت إنها تثنية (ته) أو (تي) قلنا وجب ذلك أن يقال (تهان) أو (تيان).

وأما اللذان واللتان فهما خارجتان على القياس أيضاً، وقياسهما أن يكونا على النحو الآتي: اللذيان واللتيان كتثنية الأسماء المنقوصة نحو (العمي والشجي).

وأما (أنتما) و(هما) فخروجهما على القياس أوضح، فإن قياس تثنية

(أنت): (أنتان)، و(هو): (هوان)، و(هي): (هيان) بزيادة ألف ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي الجر والنصب.

فما ورد من تثنية الأسماء المبنية بناء أصيلاً ليس تثنية في الحقيقة وإنما هي صيغ وضعت للمثنى.

أما الأسماء المبنية بناء عارضاً فهي على حالتها الأولى قبل أن يتوجب لها البناء، تثنى وتجمع وتقبل التصريف عموماً فتقول: يا رجلان يا رجال. ولا رجلين ولا رجال. وهكذا.

وبموجب هذا التقسيم، أي تقسيم الأسماء المبنية إلى أسماء مبنية بناء أصيلاً ومبنية بناء عارضاً ينبغي أن يكون الاسم المقصور ـ على رأي القائلين ببنائه ـ ضمن الأسماء المبنية بناء أصيلاً لأن آخره ألف وهذه الألف موجودة قبل التركيب.

غير أن الفرق واضح بين الاسم المقصور والأسماء المبنية بناء أصيلاً، فإن الاسم المقصور يثنى ويجمع جمعاً سالماً وجمع تكسير، ويصغر ويضاف فنقول في تثنية (فتى) وجمعه فَتَيان وفتية. ونجمع المصطفى على المصطفَين قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧].

ونجمع (الكبرى) على الكبريات والكُبَر، قال تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥] مما يدل على أن الاسم المقصور يقبل كل أوصاف المعرب وأحواله، بخلاف الأسماء المبنية فيكون عدّه من المعربات أَولى من عدّه من المبنيات.

٢ ـ عندنا قسمان من الأسماء المنتهية بالألف:

قسم لا يقبل التغيير من تثنية وجمع وتصغير وتغييرات صرفية أخرى شأن بقية الأسماء المبنية، وذلك نحو إذا ومتى وإلى ومهما وما الاسمية وإيّا وكذا وهنا.

وقسم يقبله شأن سائر الأسماء المعربة وذلك نحو مصطفى وبشرى وفتى. فهل من الصواب أن نجعل القسم الأول مما لا يقبل التغيير والتصريف نظيراً لما يقبله وأن نعدّهما من باب واحد مع أن الاختلاف بينهما ظاهر وواضح؟

الذي يبدو أنه الأصوب أن نقر بوجود قسمين مختلفين من الأسماء المنتهية بالألف:

قسم مبني وهو ما له خصائص الأسماء المبنية ، وقسم معرب وهو ما له خصائص الأسماء المعربة.

٣ ـ الألف في الأسماء المقصورة على ضربين: منقلبة وزائدة.

فالمنقلبة نحو قفا وفتى ، والزائدة نحو فضلى وبشرى. ولا فرق بين القسمين عند القائلين ببناء الاسم المقصور لأن الحركات لا يمكن أن تظهر على الألف مهما كان أصلها.

أما الألف المنقلبة فإنها سميت كذلك لأنها منقلبة عن واو أو عن ياء ، فنحو (قفا) و(عصا) الألف فيه منقلبة عن واو بدليل قولهم في التثنية: قفوان وعصوان ، ونحو (فتى) و(رحى) الألف فيه منقلبة عن ياء بدليل قولهم في التثنية: فتيان ورحيان.

ولا نريد هنا أن نستقصي وسائل التعرف على أصل الألف ، فإن ذلك من مبادئ علم التصريف. وأما سبب هذا القلب فإنه معلوم أيضاً وهو تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما ، فإنه إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً كما لا يخفى.

ومعنى ذلك أن الألف في هذا الضرب من الأسماء المقصورة كانت واواً متحركة أو ياء متحركة ، ولو كانت حرفاً ساكناً لم تقلب ألفاً ولكانت نظير القَوْل والبَيْع ، ونظير (حوالَيْ) و(دوالَيْ). فتعين أن يكون أصل

الألف حرفاً متحركاً. وهذه الحركة ليست إلا حركة ما يقتضيه الموطن الإعرابي من رفع أو نصب أو جر.

فاتضح بذلك أن الاسم المقصور اسم معرب بدلالة تحرك آخره في الأصل، وهذا التحرك هو سبب المجيء بالألف، ولولا ذلك لم يكن في آخره ألف أصلاً.

وأما الألف الزائدة فسيأتي بشأنها كلام في موطن لاحق.

٤ ـ ومما يوضح أن المقصورة معرب لا مبني أننا إذا أسمينا مذكراً بـ(هدى) وأسمينا أنثى بـ(هدى) قلنا في المذكر (أقبل هدًى) و(رأيت هدًى) و(سلمت على هدًى) بالتنوين. ونقول في المؤنث (أقبلت هدى) و(رأيت هدى) و(سلمت على هدى) بلا تنوين.

وسبب ذلك معلوم وهو أن (هدى) علم المذكر منصرف، و(هدى) علم المؤنث ممنوع من الصرف، فلذلك نوّن في المذكر ولم ينوّن في المؤنث.

فدل ذلك على إعراب المقصور، إذ لو كان مبنياً لكان حكمهما واحداً، وما اختلف المذكر عن المؤنث.

٥ ـ وشبيه بذلك من غير العلم أننا نجد قسمين من الأسماء المقصورة قسماً ينوّن والآخر لا ينوّن وذلك مثل عمًى وأعمى، قال تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًىۚ﴾ [فصلت: ٤٤] وقال: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢].

ومثل هدًى وأهدى، قال تعالى: ﴿هَٰذَا هُدًىۖ﴾ [الجاثية: ١١] وقال: ﴿هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ﴾ [القصص: ٤٩]. فلماذا كان كل من (عمى) و(هدى) منوناً، و(أعمى) و(أهدى) غير منوّن مع أن كليهما مقصور؟

والجواب واضح معلوم وهو أن (عمى) و(هدى) منصرفتان، وأن (أعمى) و(أهدى) ممنوعتان من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

ومعنى ذلك أن قواعد الممنوع من الصرف بحذافيرها جارية على الاسم المقصور. ألا ترى أن (أفعى) و(أضحى) منونتان نظيرا أرنب وأصبع لأنهما ليسا وصفين؟ وإذن فالمقصور في تنوينه وعدم تنوينه نظير غير المقصور وكلاهما يتبع قواعد واحدة.

٦ ـ وهنا يأتي دور المقصور ذي الألف الزائدة فنقول:

إن المقصور الذي آخره ألف زائدة قسمان:

قسم ينوّن وقسم لا ينوّن. فالذي لا ينون نحو ذكرى وحبلى وأسرى، والذي ينون نحو أرطى ودفلى ومعزى.

وسبب ذلك معلوم أيضاً وهو أن غير المنون ألفه زائدة للتأنيث فمنع من الصرف، وإن الآخر ألفه للإلحاق فصرف لذلك.

ونظيره مما يظهر عليه الحركات الممدود، فإن ما كانت ألفه زائدة للتأنيث لا ينوّن نحو حمراء وصحراء، وما كانت ألفه زائدة للإلحاق ينوّن نحو علباء وقوباء.

فاتضح بذلك أن ما كان في آخره ألف زائدة من الأسماء المقصورة لا يختلف عما آخره ألف منقلبة في أن بعضه منصرف وبعضه غير منصرف.

فدل ذلك على أن حكم المقصور في الإعراب واحد، وأنه لا يختلف عن غير المقصور أيضاً مما تظهر عليه الحركات.

مما يستأنس به علاوة على ذاك أن ما آخره ألف زائدة لا يختلف عما آخره ألف منقلبة في قبوله سائر التصريفات، فكلاهما يثنى ويجمع ويصغر ويحلّى بأل ويضاف ويقبل سائر الأحكام الأخرى التي تقبلها الأسماء المعربة.

فدل ذلك على إعراب الاسم المقصور بقسميه.

٧ ـ إذا وقع الاسم المقصور اسماً لـ(لا) النافية للجنس مفرداً لم تنونه

مع أنه قد يكون قبل ذلك منوناً وذلك نحو أن تقول (معك عصًا وهو لا عصا معه) ونحو (في الدار فتًى) و(لا فتى في الدار) قال تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا ﴾ [الدخان: ٤١] بالتنوين، في حين قال: ﴿ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴾ [محمد: ١١] بلا تنوين. فلماذا حرم التنوين مع (لا) النافية للجنس وقد كان قبل دخولها منوناً؟

والجواب ـ عندنا ـ أنه كان قبل دخول (لا) معرباً منوناً، وبني بعد دخول (لا) عليه فحرم التنوين، نظير قولنا (في الدار رجلٌ) و(لا رجلَ في الدار).

فقد نونت (رجلاً) الأولى لأنها معربة، وبعد دخول (لا) عليها بنيت فلم تنون.

ولست أدري ما جواب القائلين ببناء المقصور على الإطلاق عن سبب الاختلاف بين التعبيرين؟ غير أنه لا مناص من الاعتراف فيما أحسب بأن ثمة فرقاً بين المنون وغيره وأنه نظير غير المقصور في نحو (هذا رجلٌ) و(لا رجلَ هنا).

٨ ـ إذا وقع الاسم المقصور منادى وكان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة لزم منعه من التنوين مع أنه قد يكون قبل ذلك منوناً وذلك نحو (مصطفى) اسم علم، فأنت تقول (أقبل مصطفًى) بالتنوين، فإذا ناديته قلت (يا مصطفى أقبل) بلا تنوين. ومثله (هذا فتًى) بالتنوين و(يا فتى أقبل) بلا تنوين، فما سبب هذا الاختلاف؟

والجواب ـ عندنا ـ هو نظير ما مر في النقطة السابقة وهو إنه كان قبل النداء معرباً وقد بني بعد ندائه نظير (أقبل محمدٌ) بالتنوين و(يا محمدُ أقبل) بلا تنوين.

فاتضح بهذا أن الاسم المقصور كان معرباً ثم بني بناء عارضاً بعد

وذهبَ الأخفش إلى أن ياء المخاطبة حرف تأنيث ، ويوافق على اسمية الواو والألف والنون[١] .

وتبنّى هذا الرأي ـ أعني رأي المازني ـ جماعة من المحدثين ، فقد جاء في (نحو المعاني) للدكتور أحمد عبد الستار الجواري : «أما صيغة فعل الأمر فإنها لا تكون إلا للمخاطب ولذلك لا يظهر بعدها الفاعل المطلوب منه القيام لا ظاهراً ولا مضمراً . . .

أما ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ونون النسوة فالأولى أن تعد علامات على ذلك ؛ لأن ما سمي فاعلاً في هذا التركيب الإنشائي حاضر بشخصه فعلاً أو حكماً فلا يحتاج إلى التلفظ به ظاهراً كان أو مضمراً»[٢] .

ونحو ذلك جاء في كتابه (**نحو التيسير**) حيث صرح بحرفية هذه العلامات[٣] .

وذهب هذا المذهب الدكتور عبد الرحمن أيوب وفصّل في إثبات ذلك ، فقد قال في كتابه (**دراسات نقدية في النحو العربي**) : «يعرّف النحاة الضمير بأنه اسم يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب»[٤] .

ثم قال : «لا يشمل التعريف ألف التثنية ولا واو الجماعة ولا نون النسوة لأنها لا تدل على المخاطب والغائب ، بل تدل الأولى والثانية على العدد ، بينما تدل الثالثة على التأنيث فحسب .

---

(١) المساعد ١/ ٨٥ ـ ٨٦ ، الرضي ٢/ ٩ .
(٢) نحو المعاني ١٥٢ .
(٣) ينظر نحو التيسير ١٠٥ ـ ١٠٦ .
(٤) دراسات نقدية ٦٣ .

ومن المعلوم أن الألف والواو تلحق الصيغ الاسمية كما تلحق الصيغ الفعلية ، وقد اعتبرهما النحاة في حالة التحاقهما بالصيغ الاسمية من الحروف ، فما سبب اعتبارهما في حالة التحاقها بالصيغ الفعلية من الأسماء ، مع عدم الفرق في دلالة كل منهما في كلا (كذا) الحالتين؟

وأكثر من ذلك يعتبر النحاة ألف الاثنين في (ضربتما) حرفاً ، بينما يعتبرون هذه الألف في (اكتبا) ضميراً أي اسماً»[(١)] .

وقال في الحاشية ذات الرقم ٢ : «يقول ابن مالك :

وألف والواو والنون لما ... غاب وغيره كقاما واعلما

أي أنه لا تدل على تعيين واحد من هذه الثلاثة ، مع أن تعريف الضمير يقول بأنه ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب لا على أكثر من واحد من هذه الثلاثة»[(٢)] .

تبين لنا مما مر أن ملخص الحجج التي ذكرت لإثبات حرفية هذه الزوائد هي :

١ ـ أن تعريف النحاة للضمير لا يشمل هذه الزوائد ، فإدخالها فيه إذن مخالف لتعريف النحاة .

٢ ـ أن الألف والواو في الفعل تشابهان الألف والواو الداخلتين على الأسماء في نحو ذاهبان وذاهبون ، فلماذا عد النحاة الزيادات الأولى ضمائر دون الثانية؟

٣ ـ أن النحاة يعدون ألف الاثنين في نحو (ضربتما) حرفاً ، بينما يعدونها في نحو (اكتبا) اسماً مع أنهما نظيران .

---

(١) دراسات نقدية ٧٠ ـ ٧١ .

(٢) دراسات نقدية ٧٠ حاشية رقم ٢ .

٤ ـ أن هذه الزيادات لا تدل على التكلم أو الحضور أو الغيبة التي هي أساس دلالة الضمير.

ولننظر في هذه الأدلة ومقدار حجيتها:

١ ـ ذكر الدكتور عبد الرحمن أيوب أن تعريف الضمير لا يشمل ألف التثنية ولا واو الجماعة ولا نون النسوة ؛ وذلك لأن تعريف الضمير يفيد أن الضمير يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، أي واحد من هذه لا أكثر ، في حين أن هذه الأحرف لا تدل على ذلك ، فإن الواو قد تدل على الخطاب والغيبة ، فهي في نحو (تقولون) تدل على المخاطبين ، وفي نحو (يقولون) تدل على الغائبين.

والألف كذلك ، فهي في نحو (تقولان) تدل على المخاطَبَين ، وفي نحو (يقولان) تدل على الغائبَين.

وكذلك نون النسوة ، ففي نحو (تقلن) تدل على المخاطبات ، وفي نحو (يقلن) تدل على الغائبات ، في حين أن كلمة (أو) تأتي لأحد الشيئين أو الأشياء ، وقد وردت في التعريف ، مما يدل على أن الضمير ما دل على واحد من الأشياء المذكورة ، وبذا خرجت هذه الزيادات عن تعريف الضمير.

وهذا ما ذكره في الحاشية ذات الرقم ٢ في ص ٧٠.

ونحن نقول: إن هذا الاحتجاج يفتقر إلى المنهج العلمي السليم. فإن الباحث اختار تعريفاً واحداً للضمير من بين سائر التعريفات وجعله أساساً لبناء أحكامه ، في حين أن المنهج السليم يقتضي ذكر التعريفات الأخرى ثم يختار أصوبها ، كما كان عليه أن يذكر ما قاله النحاة في هذا التعريف. أما تصوير أن هذا التعريف هو المجمع عليه وأنه هو المعتمد دون غيره ، فهذا يفتقر إلى العلمية.

من المعلوم أن هناك تعريفات عدة للضمير ، منها قولهم : «المضمر ما دل على نفس المتكلم نحو أنا. . . أو على المخاطب نحو أنت. . أو على الغائب نحو هو. . . أو على المخاطب في موضع وعلى الغائب في موضع نحو ألف (افعلا) و(فعلا) ، وواو (افعلوا) و(فعلوا) ، ونون (افعلن) و(فعلن)»[١] .

ومنها : «المضمر ما دل على مسمى مشعراً بحضوره أو غيبته»[٢] .

ومنها : «هو الموضوع لتعيين مسماه مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته»[٣] .

ومنها : «المضمر عبارة عن اسم يتضمن الإشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما بعد ما سبق ذكره إما تحقيقاً أو تقديراً»[٤] .

وهذه التعريفات كلها لا يكون عليها المأخذ الذي ذكره. فإن هذه الزيادات ، أعني الألف وأخواتها ، داخلة في التعريف الأول في قوله (ما دل على المخاطب في موضع وعلى الغائب في موضع) ، وفي التعريف الثاني لأنها تشعر بالحضور أو الغيبة ، وفي التعريف الثالث لأنها تشعر بالخطاب أو الغيبة ، وفي التعريف الأخير في قوله (أو غيرهما) .

فلماذا اختار التعريف الذي ذكره دون غيره ، مع أن التعريفات الأخرى أجمع وأمنع؟

إنه لم يذكر سبباً لاختياره هذا التعريف ، بل لم يشر إلى أن هناك تعريفات أخرى للضمير غير هذا التعريف الذي ذكره.

---

(١) شرح عمدة الحافظ ١٤٢ .

(٢) المصدر نفسه ١٤٢ .

(٣) التسهيل ٢٢ .

(٤) التعريفات ١٩٣ .

أفترى أن هذا المنهج منهج علمي في البحث؟

إنه لو اختار أي تعريف آخر لما استطاع أن ينفذ إلى رأيه الذي ارتضاه.

ونعود إلى التعريف الذي ذكر أنه تعريف النحاة لنرى ماذا قال فيه النحاة؟ فإنه لم يذكر ماذا قالوا فيه.

إن النحاة قالوا: إذا كان المقصود هو ما ذكره بهذا الحد دون غيره فهو غير جامع ، أو تكون (أو) بمعنى الواو وهو سائغ لغة.

جاء في (حاشية يس على التصريح): «قال اللقاني: إن أراد فقط فيه وفيما بعده كان الحد غير جامع لخروج ما وضع لكل من الثلاثة وهو (إيا) فإن الحروف اللاحقة له خارجة عن حقيقته»[١].

ولذا زاد صاحب التصريح على قول ابن مالك:

فما لذي غيبة او حضور كأنت وهو سمّ بالضمير

عبارة (أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى)[٢].

ثم أثار النحاة ملاحظة ذكية لم يذكرها المؤلف تدل على عمق ملاحظتهم وزيادة تدقيقهم ، فقد قالوا معلقين على بيت ابن مالك السابق وهو قوله:

فما لذي غيبة او حضور كأنت وهو سمّ بالضمير

«لينظر في نحو ﴿هِيَ رَٰوَدَتۡنِي﴾ فإن (هي) ليس غير مضمر باتفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة ، وكذا ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ﴾ . . . وكذا في عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول: (ويحك يا فلان أتفعل كذا) تنزيلاً

---

(١) حاشية يس على التصريح ١/ ٩٥ ـ ٩٦.

(٢) التصريح ١/ ٩٦.

له منزلة من بالحضرة»[١].

وإيضاح ذلك أن يوسف عليه السلام عندما اتهمته امرأة العزيز بأنه راودها قال في حضورها ﴿هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي﴾ [يوسف: ٢٦] فاستعمل الضمير (هي) الذي يقال إنه للغيبة مع أنها حاضرة لا غائبة. ونظيره أن يقول شخص عن شخص آخر بحضوره (إنه أهانني وشتمني) فيقول (بل هو الذي شتمني) فيستعمل ضمير الغيبة مع أن المتحدث عنه حاضر.

ونظير ذلك قوله تعالى حكاية عن بنت صاحب مدين وهي تقول لأبيها عن موسى عليه السلام بحضرته ﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ﴾ [القصص: ٢٦]. وكذا قولك (ويحك يا فلان) عمن هو غائب.

فقد قالوا لينظر في انطباق التعريف على هذه الحالات، إذ كيف يقال إن (هو) للغائب وقد استعمل للحاضر؟

أفيرى الباحث بناء على ذلك أن (هي) و(هو) ليسا من الضمائر لأنه لم ينطبق عليهما الحد الذي ذكره كما فعل بألف الاثنين وواو الجماعة؟

وجعلوا للحد تخريجاً آخر ـ كما أشرنا ـ وهو أن تجعل (أو) بمعنى الواو[٢]، وهو سائغ لغة، وقال به جماعة من النحاة واحتجوا بشواهد غير قليلة منها قوله:

وقد زعمت ليلى بأني فاجر لنفسي تقاها أو عليها فجورها

وقوله:

وكان سيان أن لا يسرحوا نعماً أو يسرحوه بها واغبرّت السوح

---

(١) حاشية يس ١/ ٩٦.

(٢) ينظر حاشية يس ١/ ٩٦.

«أي: وكان الشأن أن لا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان لوجود القحط»[(١)] ، وقوله:

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع

وقوله:

فظل طهاة اللحم ما بين منضج صفيف شواء أو قدير معجل

وغير ذلك من الشواهد.

قال ابن مالك في ذكر أحكام (أو):

وربما عاقبت الواو إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا

أي إذا أمن اللبس[(٢)]. وبهذا يسقط اعتراض المعترض والاستنتاج الذي بني عليه.

٢ ـ ذكر أن الألف والواو تلحق الصيغ الاسمية كما تلحق الصيغ الفعلية، وقد عدهما النحاة في حالة التحاقهما بالأسماء من الحروف، فما سبب عدهما في حالة التحاقهما بالفعل من الأسماء مع عدم الفرق بينهما؟

وقد ذكرنا أن هذا الرأي قديم ذكره النحاة في كتبهم حين ذكروا رأي المازني[(٣)]. غير أن الباحث لم يشر إلى ذلك ولم يذكر رد النحاة على هذا القول، وكان بودنا أن يذكر رد النحاة وأن يعقب على ردهم، ولكنه ويا للأسف لم يفعل.

إن أقرب ما يرد إلى الذهن في الاختلاف بين الألفين والواوين في

---

(١) المغني ٢/ ٦٢ ـ ٦٣.
(٢) الأشموني ٣/ ١٠٧.
(٣) ينظر الرضي ٢/ ٩.

الأسماء والأفعال أن الألف التي في المثنى والواو التي في جمع المذكر السالم تتغيران بحسب حالات الإعراب كالحركات ، فتقلبان إلى ياء في حالتي الجر والنصب ، بخلاف ما في الأفعال فإن الواو والألف فيها ثابتتان لا تتغيران.

فأنت تقول (الرجلان منطلقان) ثم تقول (رأيت المنطلقَين) و(نظرت إلى المنطلقَين) فتغير الألف والواو في حالتي النصب والجر في الأسماء ، ولكنك لا تغيرهما في حالتي النصب والجزم في الأفعال. وهذا التغير ليس من شأن الضمائر ، فإن الكاف في (دارك) لا تتغير مهما تغير موقع الدار من الإعراب ، فالفرق بينهما واضح.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «والدليل على أن الألف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل ، نحو لقيت ضاربَين وضارِبِين ، والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك (جاءني زيد راكباً غلامه) فلم يعمل (جاءني) في (غلامه)»[(١)].

وجاء في (**الأصول**): «فإن قال قائل: فإنك قد تقول: الزيدان قائمان والزيدون قائمون.

قيل له: ليست الألف ولا الواو فيهما ضميرين . . . ولو كانت الواو ضميراً والألف ضميراً لما جاز أن تقول: القائمان الزيدان ، ولا القائمون الزيدون»[(٢)].

فقد أشار إلى الاختلاف بين الألف والواو في الأسماء والأفعال وأنهما في الأسماء حرفان دون اللتين في الأفعال. فإنك تقول في الأسماء (القائمان الزيدان) و(القائمون الزيدون) ولكنك لا تقول في الأفعال

---

(١) الرضي ٢/ ٩.

(٢) الأصول ١/ ٧٠.

(يقومان الزيدان) ولا (يقومون الزيدون). فاتضح الفرق بينهما.

ومما يردّ ذلك أيضاً أن الضمائر تكون معارف، في حين أن الواو والألف في الأسماء لا تفيدان تعريفاً ولا تنكيراً، فتقول: قلمان والقلمان، ومنطلقان والمنطلقان، بخلاف الألف والواو في الأفعال.

ثم لا ندري أيضاً كيف سيعرب الألف والواو في نحو (القلمان مكسوران) و(المحمدون حاضرون) إذا كانتا من الضمائر.

فاتضح الفرق بينهما.

٣ ـ ذكر أن النحاة يعدون ألف الاثنين في (ضربتما) حرفاً، بينما يعدونها في نحو (اكتبا) اسماً، مع أنهما متشابهتان في رأيه.

والحق أن الألفين مختلفان، فالألف في (ضربتما) هي كالجزء من الضمير أو جزء منه، فإنه لا يمكن إلا أن تكون مسبوقة بالضمير منفصلاً أو متصلاً نحو: أنتما وهما وأعطيتما وأكرمتهما، فهي لا تستقل عن الضمير.

ونحن بين أمرين: إما أن نقول إن ما سبقها هو الضمير فتكون هي متصلة به وليست هذه إلا حرفاً دالاًّ على التثنية وإلا اضطررنا إلى أن نبين نوع هذا الضمير أهو ضمير رفع أم نصب أم جر، واضطررنا إلى أن نجد له محلاًّ من الإعراب، وأظن أن ذلك سيتعبنا من غير أن نجد جواباً شافياً.

أو نقول: هي جزء من الضمير فيكون جزءاً من الكلمة، وفي كلتا الحالتين لا تشبه ألف (اكتبا)؛ وذلك لأن ألف (اكتبا) مستقلة لم يسبقها ضمير وإنما هي متصلة بالفعل مباشرة.

فاتضح الفرق بينهما.

٤ ـ ذكر أن هذه الزيادات لا تدل على التكلم أو الحضور أو الغيبة التي

هي أساس دلالة الضمير ، وإنما هي تفيد الدلالة على العدد.

وظاهر أن الألف والواو والنون تدل على الغيبة في الماضي من غير اشتراك نحو ذهبا وذهبوا وذهبن ، وتدل على الخطاب في الأمر من غير اشتراك أيضاً نحو اذهبا واذهبوا واذهبن. وهي تشترك في الدلالة على الخطاب والغيبة في المضارع نحو يذهبان وتذهبان.

وقد اشترط الباحث الدلالة على أحد هذه الأشياء من غير اشتراك ليصح تعريف الضمير عليها.

وهذه الزيادات ـ كما ذكرنا ـ في الماضي غير مشتركة ، وفي الأمر غير مشتركة ، وفي المضارع مشتركة ، وعلى هذا ينطبق تعريف الضمير عليها في الماضي والأمر دون المضارع بحسب مقتضى قوله.

أفَيرى الباحث الفاضل أننا نعدها ضمائر في الأمر والماضي دون المضارع ، وهل يرضيه ذلك؟

إن الاشتراك في الدلالة على أكثر من جهة ناقشناها في النقطة الأولى ، وتبين لنا أن الاشتراك في أكثر من دلالة لا يناقض تعريف الضمير عند النحاة. ومن هذا نرى أن الأصوب عد هذه الزيادات من الضمائر ، سواء قلنا بإفراد الدلالة أم باشتراكها ، ذلك لأن دلالتها مختصة في المضي والأمر ، مشتركة في المضارع ، فإذن هي ولا بد داخلة في الضمائر في حالة من الحالات.

٥ ـ إن ياء المخاطبة لا تكون إلا للخطاب ، ولا تكون للغيبة لا في المضارع ولا في الأمر ، وذلك نحو تذهبين واذهبي. فماذا يعدها الأستاذ أمن قبيل الضمائر هي ، أم من قبيل الحروف؟ وهل يسوغ أن نعد الياء ضميراً دون بقية الزوائد التي تشبهها من مثل نون النسوة وواو الجماعة

وألف الاثنين مع أنها ذات مواقع تعبيرية واحدة؟

٦ ـ ومما يدل على أن هذه الزيادات ضمائر لا حروف ، أن الكلام يتم بها فتكوّن مع الفعل جملاً تامة ، فقولنا: ذهبا ، وذهبوا ، وذهبن ، واذهبي ، واذهبا ، جمل تامة. والكلام لا يتم بالفعل وحده ، بل لا بد له من فاعل ، فدل ذلك على أن الزيادات أسماء لا حروف.

٧ ـ ومما يدل على ذلك أيضاً أنه لا يصح أن نأتي بعدها باسم ظاهر يكون فاعلاً للفعل ، فلا يصح أن نقول ذهبا الرجلان ، ولا يذهبون الرجال على اللغة الفصحى. ولو كانت هذه الزيادات من الحروف لوجب أن يؤتى باسم ظاهر يكون فاعلاً للفعل ، فلما امتنع ذلك دل على أنه هذه الزيادات ضمائر لا حروف والله أعلم.

٨ ـ ومما يدل على أن هذه الزيادات أسماء أنها تؤكد ويبدل منها فتقول (اذهبا كلاكما) و(ذهبا كلاهما) و(اذهبوا كلكم وجميعكم وأجمعون) و(ذهبوا كلهم وجميعهم) و(اذهبن كلكن) و(ذهبن كلهن) قال تعالى: ﴿وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١] برفع (كل) توكيداً لنون النسوة. وفي الحديث الصحيح «إنما جعل الإمام ليؤتم به . . . وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون»[(١)]. فكلكم وجميعكم وأجمعون ونحوها توكيد لهذه الزيادات مما يدل على أنها أسماء مرفوعة المحل ، أكدت بالأسماء المرفوعة ، ولو كانت حروفاً ما أكدتها الأسماء كما هو معلوم.

وتقول: (ذهبنا صغارُنا وكبارنا) ، و(اذهبوا صغارُكم وكباركم) ، و(ذهبوا صغارُهم وكبارُهم) ، و(أعجبوني أخلاقهم أو وجوههم) على

---

(١) جاء في الحاشية ذات الرقم ٣ من كتاب المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٩١ أن هذه رواية البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي.

البدلية من هذه الزيادات ، قال الشاعر :

بلغنا السماء مجدُنا وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

برفع (مجدنا) على أنه بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو (نا)[(١)] وتقول (بلغوا السماء مجدهم وسناؤهم) كما تقول : بلغنا . و(بلغن العلى مجدهن وسناؤهن) . فتبدل من هذه الزيادات . فدل على أن هذه الزيادات أسماء ، ولو كانت حروفاً لم يصح إبدال الأسماء منها .

وبهذه الطريقة نستدل على أن بقية الزيادات كتاء الخطاب وتاء المتكلم ونحوها أسماء وليست حروفاً كما ذهب إليه بعضهم[(٢)] .

٩ ـ وما يدل على اسمية هذه الزيادات أنك تقول (حضروا إلاّ محمداً) و(حضرن إلاّ هنداً) بنصب (محمد) و(هند) على الاستثناء ، قال تعالى : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ ﴾ [البقرة : ٢٤٩] مما يدل على أن هذا الاستثناء تام وأن المستثنى منه مذكور في الكلام وهو هذه الزيادات .

إذ لو كانت هذه الزيادات حروفاً ما صح النصب ولوجب كون الاستثناء مفرغاً ولرفع الاسم بعد (إلا) . فإن قلت : إن الفاعل ضمير مستتر تقديره (هم) أو (هن) قلنا فجوز أيضاً (حضر إلا خالداً) و(ما حضر إلا خالداً) على تقدير ضمير مستتر تقديره (هو) أي القوم أو الفريق ونحو ذلك ، فلماذا يصح تقدير الضمير المستتر في الجمع ولا يصح في المفرد؟

ولما لم يجز ذاك اتضح أن هذه الزيادات أسماء لا حروف .

* * *

(١) التصريح ٢/ ٦٠ ، شرح الشواهد للعيني بهامش الأشموني ٣/ ١٣٠ .
(٢) انظر كتاب (نحو التيسير) للدكتور الجواري ١٠٥ ـ ١٠٦ .

٢ ـ كاف الخطاب

يقسم النحاة كاف الخطاب على قسمين:

ضمير وذلك في نحو: أعطيتك كتابك.

وحرف في نحو ذاك وهاك. فهذه الكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب.

وقد أخذ مؤلف كتاب (**دراسات نقدية في النحو العربي**) على النحاة عدّهم الكاف التي تلحق أسماء الإشارة حرفاً وعدم عدها ضميراً مع انطباق تعريف الضمير عليها. وذكر أن الذي دعا النحاة إلى القول بحرفيتها أنهم يرون أن القول باسميتها يؤدي إلى عدّ اسم الإشارة مضافاً ولما كان اسم الإشارة مبنيًّا فإنه لا يصح أن يضاف عندهم[١].

ولست أدري أيقول باسمية الكاف في كل المواطن التي يرى النحاة حرفيتها أم يقصر قوله هذا على ما يتصل بأسماء الإشارة؟

وعلى أية حال نحن نبحث في أصل المسألة وهي: أقسمٌ واحد كاف الخطاب أم قسمان. أهي اسم فقط أم هي على قسمين: ضمير وحرف؟

ونبدأ بالمسألة التي أثارها مؤلف كتاب (دراسات نقدية) وهي الكاف التي تتصل بأسماء الإشارة، فقد ذكر أن السبب الذي دعا النحاة إلى القول بحرفيتها هو أن القول باسميتها يؤدي إلى عدّ اسم الإشارة مضافاً، ولما كان اسم الإشارة مبنيًّا فإنه لا يصح أن يضاف عندهم.

ولم يشر إلى مرجع لتعليله هذا.

---

(١) دراسات نقدية ص ٩٣ حاشية رقم (١).

وأقول أولاً: إن النحاة يقولون بإضافة قسم من الأسماء المبنية وذلك نحو (كم) الخبرية ولدن ولدى وإذ وإذا وحيث، وهذه كلها أسماء مبنية.

قال ابن مالك:

وألزموا إضافة إلى الجمل   حيث وإذ وإن ينوّن يحتمل
إفراد إذ وما كإذ معنى كإذ   أضف جوازاً نحو حين جا نُبذ

وقال:

وألزموا إذا إضافة إلى   جمل الافعال كهنْ إذا اعتلى

وهناك أسماء مبنية تضاف إلى الجمل جوازاً مثل قوله:

على حينَ عاتبت المشيب على الصبا   فقلت: ألمّا أصحُ والشيب وازع

وقد تكون الإضافة شرطاً من شروط بناء الاسم وذلك في (أيّ) الموصولة، فإن شرط بنائها أن تضاف ويحذف صدر صلتها، قال ابن مالك:

أيّ كما وأعربت ما لم تضف   وصدر وصلها ضمير انحذف

وأقول ثانياً:

إن التعليل الذي نسبه إلى النحاة لعد كاف الخطاب اللاحقة لأسماء الإشارة حرفاً لا اسماً ليس هو ما ذكره النحاة، وكان بودنا لو ذكر حجج النحاة وناقشها ولكنه لم يفعل.

وسأعرض طرفاً من حجج النحاة في سبب عد كاف الخطاب اللاحقة لأسماء الإشارة حرفاً لا اسماً. جاء في (شرح ابن يعيش): «فمنه أسماء الإشارة نحو ذلك وذاك وتلك وأولئك فالكاف معها حرف لا محالة، وذلك لأنه لو كان اسماً لكان له موضع من الإعراب من رفع أو نصب أو جر، ولا يجوز أن يكون موضعه رفعاً لأن الكاف ليست من ضمائر المرفوع، ولا يجوز أن تكون منصوبة لأنك إذا قلت (ذلك) فلا ناصب

هنا للكاف. ولا يجوز أن تكون مجرورة لأن الجر إنما يكون بحرف جر أو إضافة، ولا حرف جر ههنا، فبقي أن تكون مجرورة بالإضافة. ولا تصح إضافة أسماء الإشارة لأنها معارف ولا يفارقها تعريف الإشارة... ولا يجوز تنكير هذه الأسماء البتة فلا تجوز إضافتها، وكذلك لا تجوز إضافة الأسماء المضمرة. ويؤيد عندك أن ذلك ليس مضافاً إلى الكاف أنك تقول في التثنية: (ذانك) ولو كان مضافاً لحذفت النون لإضافة الكاف»[(١)].

وجاء في (**حاشية الخضري**) تعقيباً على قول ابن عقيل أن الكاف في ذاك وذلك حرف خطاب: «(قوله حرف خطاب) أي لا ضمير، وإلا لأضيف اسم الإشارة إليها، إذ لا يتصل الضمير إلا بعامله. ولو أضيف لحذفت النون من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الإشارة الحسية»[(٢)].

وجاء في (**الكتاب**): «لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللام.

وينبغي لمن زعم أنهن أسماء أن يزعم أنّ كاف (ذلك) اسم. فإذا قال ذلك لم يكن له بد من أن يزعم أنها مجرورة أو منصوبة، فإن كانت منصوبة انبغى له أن يقول (ذاك نفسَك زيد) إذا أراد الكاف، وينبغي له أن يقول إن كانت مجرورة: ذاك نفسِك زيد»[(٣)].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**) أنه يؤيد كون الكاف حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعها، ولو كانت اسماً لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك[(٤)].

---

(١) ابن يعيش ٨/ ١٢٦ وانظر ٣/ ٩٢، الأشموني ١/ ١٤٢، حاشية الصبان ١/ ١٤٢، حاشية على التصريح ١/ ١٢٨.

(٢) حاشية الخضري ١/ ٦٨.

(٣) سيبويه ١/ ١٢٥.

(٤) الرضي ٢/ ٣٢.

يتبين من هذا أن حجج عد هذه الكاف حرفاً لا ضميراً هي:

١ ـ أن عدّها اسماً يفضي إلى القول بإضافة أسماء الإشارة، وأسماء الإشارة معارف لا تفارقها حالة التعريف فهي لا تضاف بحال من الأحوال.

٢ ـ أنه لو كانت مضافة لحذفت النون من ذانك وتانك لأن نون المثنى تحذف في الإضافة ولا بد. قال تعالى: ﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ ﴾ [القصص: ٣٢] فأثبت النون.

٣ ـ أنه لو كانت مضافة لصح توكيد الضمير المضاف إليه، فكان لك أن تقول: ذاك نفسِك زيد، وتلك نفسِك شجرة، وذانك نفسِك رجلان، وأولئك نفسِك رجال.

وهو غير سائغ ولا مقبول.

٤ ـ أنه لو كانت الكاف اسماً لم يمتنع وقوع الظاهر موقعها كما في كاف ضربتك، فتقول مثلاً: (ذا خالدٍ محمدٌ واقف) كما تقول (ذاك محمدٌ واقف)، وتقول (أولاء خالدٍ الرجال واقفون) كما تقول (أولئك الرجال واقفون)، وتقول (أولاء خالدٍ البنات واقفات) كما تقول (أولئك البنات واقفات). وهذا لا يكون.

فدل ذلك على أن هذه الكاف حرف خطاب وليست بضمير، وهذا ما لا خلاف فيه بين النحاة[1].

وكان بودنا أن يناقش هذه الحجج وينقضها لإثبات اسمية الكاف.

إن ورود كاف الخطاب الحرفية لا يقتصر على أسماء الإشارة، وإنما هي ترد في تعبيرات متعددة لا يمكن حملها على الاسمية وذلك مثل

(١) الرضي ٢/ ٣٢.

قولهم (النجاءَك) أي انجُ ، وهذه الكاف حرف لا اسم وإلا اقتضى ذلك إضافة الاسم الذي فيه أل ، وهو لا يجوز.

جاء في (الكتاب): «وكقولهم (النجاءك) فهذه الكاف لم تجيء علماً للمأمورين والمنهيين المضمرين ، ولو كانت علماً للمضمرين لكان خطأ ؛ لأن المضمرين ههنا فاعلون ، وعلامة المضمرين الفاعلين الواو كقولك: افعلوا ، وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً. ولو كانت اسماً لكان (النجاءك) محالاً لأنه لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللام»(١).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «وقد تكون هذه الكاف لمجرد الخطاب عريّة من معنى الاسمية نحو قولهم (النجاءك) فالكاف حرف لمجرد الخطاب ، ولا يجوز أن يكون اسماً ؛ لأنه لو كان اسماً لكان له موضع من الإعراب ، وليس له موضع من الإعراب ؛ لأنه لو كان له موضع من الإعراب لم يخل إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً. لا يجوز أن يكون مرفوعاً ؛ لأنه لا رافع له هناك ، ولا يجوز أن يكون منصوباً لعدم الناصب أيضاً ، ولا يجوز أن يكون مخفوضاً ؛ لأن ما فيه الألف واللام لا يجوز أن يضاف إلا في باب الحسن الوجه ، وليس ذلك منه»(٢).

ومن ذلك قولهم (أبصرْك زيداً) و(أنظرْك خالداً) بمعنى أبصرْ زيداً(٣) وأنظرْ خالداً ، وهي ههنا حرف لا ضمير ، وإلا لم يكن للكلام معنى ولا للضمير دلالة ، ولاقتضى أن يكون لهذا الضمير موقع من الإعراب ، وعلى هذا فما موقعه من الإعراب؟

---

(١) سيبويه ١/ ١٢٤ ـ ١٢٥ وانظر المقتضب ٣/ ٢٠٩.
(٢) ابن يعيش ٣/ ٩٢.
(٣) المقتضب ٣/ ٣٧٧ ، ٣/ ٢٠٩.

إن هذين الفعلين من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد وقد استوفى كل منهما مفعوله وهما زيد وخالد فما هذه الكاف؟

ثم إن الكلام تام بدونها مستغنٍ عنها ، فلو قلت (أبصر زيداً وأنظرْ خالداً) لكان الكلام تاماً. فجعلها اسماً يوقع في إشكالات وإحالات كثيرة.

جاء في (شرح ابن يعيش): «ومثله (أنظرْك زيداً) لأنك لا تقول: أضربْك زيداً»[١].

وجاء فيه أيضاً: «ومثله قولهم أنظرْك زيداً ، فالكاف حرف خطاب ؛ لأن الفعل قد تعدى إلى مفعوله فلم يتعد إلى آخر»[٢].

ومثله قولهم: (أرأيتك زيداً ما صنع؟) وقولهم (أرأيتك فلاناً ما حاله؟) فإن معناه: أرأيت زيداً ما صنع ، وأرأيت فلاناً ما حاله؟ فالكاف ليس لها أثر في المعنى غير تأكيد الخطاب ، وأن ذكرها وعدمه سيان ، وأنها لو لم تكن حرفاً للخطاب لاقتضى ذلك أن تنصب (رأى) ثلاثة مفاعيل الكاف وزيداً وجملة ما صنع أو ما حاله؟ وهي لا تنصب إلا مفعولين. ولا تقل إن المفعولين هما الكاف وزيداً ؛ لأن الكلام عند ذاك لا يكون ذا معنى ، فلا معنى لقولك: أرأيتك زيداً؟ حتى تقول (ما صنع؟) أو (ما حاله؟) بخلاف حذف الكاف ، فإن الكلام مستغن عنها تام بما بعدها مما يدل على أن المفعولين هما (زيداً) وما بعده.

جاء في (الكتاب) في كلامه على كاف الخطاب: «ومما يدلك على أنه ليس باسم قول العرب: أرأيتك فلاناً ما حاله؟ فالتاء علامة المضمر

---

(١) ابن يعيش ٨/ ١٢٦.

(٢) ابن يعيش ٣/ ٩٩.

المخاطب المرفوع ، ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنياً»(١) .

وجاء في (**المقتضب**) : «اعلم أن هذه الكاف زائدة زيدت لمعنى المخاطبة. والدليل على ذلك أنك إذا قلت: (أرأيتك زيداً) فإنما هي: أرأيت زيداً؟ لأن الكاف لو كانت اسماً استحال أن تعدّى (رأيت) إلى مفعولين: الأول والثاني هو الأول. وإن أردت رؤية العين لم يتعدّ إلا إلى مفعول واحد»(٢) .

ومما يقطع بأن الكاف تأتي حرفاً للخطاب قولهم (هاك وهاكما وهاكم) فإن (هاك) معناها (خذ) ، و(هاك الكتاب) معناها (خذ الكتاب) .

وهذه اللفظة تتعدى إلى مفعول واحد وهو هنا (الكتاب) فإن لم تكن الكاف حرفاً فما إعرابها إذن؟ أفاعلٌ هي أم مفعول به؟

إنها لا يصح أن تكون فاعلاً من عدة جوانب ، منها أن فاعل اسم الفعل الذي يفيد الأمر مستتر وجوباً ، ومنها أن ضمير الفاعل للمفرد المخاطب في الفعل الماضي هو التاء المفتوحة و(تما) للمخاطبَين ، و(تم) للمخاطبِين ، والألف والواو في المضارع والأمر ، فلا تكون الكاف فاعلاً. ولا يصح أن تكون مفعولاً به أيضاً ، وذلك أن المخاطب آخذ لا مأخوذ ، وأن المفعول به مذكور.

ونقول علاوة على ما سبق: إن كاف الخطاب هذه قد تقع حيث لا يمكن البتة تخريجها على الاسمية مثل بلى وكلاّ الحرفيتين فيقال: بلاك وكلاّك ، وتتصل بنعم وبئس وليس وغيرها فيقال: نعمك الرجل زيد ،

---

(١) سيبويه ١/ ١٢٥ .

(٢) المقتضب ٣/ ٢٧٧ وانظر الهمع ١/ ٧٧ .

وبئسك الرجل عمرو ، وليسك زيد قائماً[١] . قال :

❊ ألستك جاعلي كابني جعيل[٢] ❊

فما هذه الكاف أحرف هي أم اسم؟ وإذا كانت اسماً فما موقعها من الإعراب؟ أفاعل هي أم مفعول به أم مضاف إليه؟

ثم انظر إلى قولهم (ليسك زيد قائماً) لقد استوفت (ليس) الاسم والخبر وهما زيد وقائماً فما هذه الكاف؟ أهي مفعول به للفعل الناقص الذي لا يتعدى ، أم هي مضاف إليه والأفعال لا تضاف؟

إنها حرف خطاب لا غير ، فدل ذلك على أن الكاف قد تكون حرف خطاب كما تكون ضميراً والله أعلم .

❊ ❊ ❊

---

(١) ينظر الرضي على الكافية ٢/ ٣٣ ، المساعد ١/ ١٩٠ ، وابن يعيش ٣/ ٩٩ ، حاشية الشمني على المغني ٢/ ١٥ .

(٢) الهمع ١/ ٧٧.

٣ ـ تاء التأنيث الساكنة

تاء التأنيث الساكنة حرف عند النحاة ـ كما هو معلوم ـ بخلاف التاء المتحركة فإنها ضمير عندهم نحو قمتُ وقمتَ وقمتِ.

وقد استظهر قسم من الباحثين المحدثين أنها ضمير وأنها لا تختلف عن التاءات الأخرى مما يعده النحاة ضمائر ، فقد جاء في كتاب **(النحو العربي نقد وبناء)**: «أن التاء في (طلعتْ) وإن أفصحت عن التأنيث لا تختلف عن التاءات التي اعتبرت ضمائر متصلة كالتاء في كتبتُ وكتبتَ وكتبتِ ونحوها»(١) .

وجاء في **(دراسات نقدية)** أن تعريف الضمير يشمل «تاء التأنيث في مثل الفعل (ضربتْ) وذلك لأنها تدل على غائب ، وكان من الواجب أن تكون ضميراً حسب تعريفهم ، ولكنهم اعتبروها حرفاً يأتي لمجرد التأنيث. ومن العجب أن تعتبر التاء التي تدل على المؤنثة في (ضربتْ) حرفاً ، وأن تعتبر النون التي تدل على جمع المؤنث في (ضربن) اسماً ، وذلك بالرغم من أن التاء تدل على غائب. أما النون فلا تدل على الغائب فحسب بل إنها تصلح كذلك للمخاطب في مثل (اضربن)»(٢) .

ثم ذكر السبب الذي دعا النحاة إلى عدها حرفاً فقال: «وذلك لأننا نقول: (جاءت فاطمة) فتكون فاطمة فاعلاً. ولو اعتبرت تاء التأنيث اسماً لكانت فاعلاً أيضاً. وهذا لا يصح»(٣) .

---

(١) النحو العربي نقد وبناء ٧١.

(٢) دراسات نقدية ٧١.

(٣) دراسات نقدية ٧٤.

ثم قال: «ماذا ينبغي أن نفعل للخروج من هذا التناقض؟ أحد أمرين:

إما ألاّ نبالي بهذا الاعتبار الفلسفي فنقول بأنه بالرغم من صحته في الموجودات الخارجية فإن الألفاظ لا تخضع له. وليس هناك من مانع على الإطلاق من وجود لفظين يدلان على الفاعل في نفس الجملة. وما دام من الممكن أن نقول (جئت أنا) بوجود التاء التي تدل على المتكلم و(أنا) التي تدل عليه أيضاً. فلماذا لا يكون من الممكن أيضاً أن نقول بأن التاء في (ضربت فاطمة) ضمير مثل التاء في (ضربتُ)، وأن (فاطمة) اسم يدل على الفاعل الذي دلت عليه التاء كما تدل (أنا) على الفاعل الذي دلّت عليه التاء في المثال (ضربتُ أنا).

والمخرج الثاني ألاّ نعتبر أيًّا من هذه الزيادات، سواء كانت في أول الكلمة أو في آخرها، من الضمائر، بل مجرد زيادات تصريفية للصيغة الفعلية»[١].

ثم علق في الحاشية على المثال (ضربت أنا) بقوله «يقول النحاة: إن (أنا) تأكيد للتاء. ومن الممكن لهم ولا شك أن يجدوا تأويلاً لإعراب (فاطمة)، كأن يقولوا إنها عطف بيان للتاء أو سوى هذا»[٢].

والقول باسمية تاء التأنيث الساكنة وتخريج الاسم الظاهر بعدها قول قديم قال به الجلولي.

جاء به (**الهمع**): «تلحق آخر الماضي تاء ساكنة حرفاً، وقال الجلولي: اسماً ما بعدها بدلاً منها، أو مبتدأ خبره الجملة قبله»[٣].

فخلاصة ما ذهب إليه مَن عدَّ تاء التأنيث الساكنة ضميراً أنها لا تختلف

---

(١) دراسات نقدية ٧٥ ـ ٧٦.

(٢) دراسات نقدية ٧٥ حاشية (١).

(٣) الهمع ٢/ ١٧٠.

عن التاءات الأخرى ، وأن تعريف الضمير يشملها ، وأنه يمكن تخريج ورود الفاعل بعدها بأنه بدل أو عطف بيان أو مبتدأ خبره الجملة قبله .

ونقول :

١ ـ إن تاء التأنيث الساكنة تختلف عن التاءات التي عُدّت ضمائر متصلة ، وهي التاءات المتحركة التي تتصل بأواخر الفعل الماضي ، وذلك أن تاء التأنيث الساكنة لا يتم بها الكلام ، بخلاف التاءات الأخرى ، فقولك (ضربتْ) ليس كلاماً ولا جملة ، ولا يكتفى به من دون قرينة تدل على الفاعل مذكورة أو مدلولاً عليها . وهو نظير (ضرب) ، فإنك لا تقول (ضرب) وتكتفي بالفعل إذا لم تكن ثمة قرينة تدل على الفاعل ، فإن هذه كلمة وليست جملة . في حين أن الكلام يتم بالتاءات الأخرى نحو قمتُ وقمتَ وقمتِ ، مما يدل على أن تاء التأنيث ليست ضميراً وإنما هي حرف .

ثم إن تاء التأنيث الساكنة يمكن أن يقع بعدها اسم ظاهر يدل على الفاعل ، بل يجب إن لم يكن هناك ما يدل على الفاعل وذلك نحو قولك (قامتْ فاطمة) . قال تعالى : ﴿ ۞ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم : ١٠] في حين لا يصح أن يقع اسم ظاهر يدل على الفاعل بعد التاءات الأخرى ، فدل ذلك على أن تاء التأنيث الساكنة ليست إلا حرفاً وما هي بضمير ، ولو كانت ضميراً لاكتفى الفعل بها ولما جاز أن يذكر بعدها الفاعل .

وهذا الأمر احتج به النحاة لإثبات حرفية تاء التأنيث الساكنة . جاء **(شرح الرضي على الكافية)** : «وأما التاء في ضربتْ وضربَتا فهي حرف للتأنيث لا ضمير بدليل ضربتْ هند»(١) .

---

(١) الرضي على الكافية ٢/٨ .

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «والذي يدل أنها ليست اسماً أشياء منها أنك تقول (هند ضربت جاريتُها) فترفع الجارية بأنها فاعلة، ولو كانت التاء اسماً لم يجز رفع الاسم الظاهر؛ لأن الفعل لا يرفع فاعلين أحدهما مضمر والآخر ظاهر، ومنها أنها لو كانت اسماً لكنت إذا قلت (قامت هند) فقد قدمت المضمر على المظهر وذلك لا يجوز»(١).

وجاء في (**التبصرة والتذكرة**): «وليست هذه التاء بضمير لأنها لو كانت ضميراً لم تلحق الفعل قبل ذكر الفاعل»(٢).

٢ ـ أما القول بأن تعريف الضمير يشمل تاء التأنيث لأنها تدل على غائب، وأنه من العجب أن تعد هذه التاء حرفاً وأن تعد نون النسوة اسماً مع أنها قد تدل على المخاطب والغائب.

فنقول فيه أولاً إنه سبق أن رددنا هذا الاستدلال في أول المبحث، وقد أبطلنا القول بأن الضمير يدل على المخاطب أو الغائب أو المتكلم من دون اشتراك.

ونقول ثانياً: إن تعريف الضمير لا يشمل تاء التأنيث؛ لأن التعريف يقول: إن الضمير اسم يدل على متكلم أو مخاطب أو غيرهما. ولم تثبت اسمية التاء، بل الذي ثبت العكس فسقط الاستدلال.

ونقول ثالثاً: إنه لا عجب من عدّ نون النسوة اسماً دون تاء التأنيث؛ ذلك لأن نون النسوة يكتفي بها الفعل ويتم بها الكلام، بخلاف تاء التأنيث، وأنه لا يصح ذكر اسم ظاهر يدل على الفاعل بعد نون النسوة، بخلاف التاء.

---

(١) ابن يعيش ٣/ ٨٨.

(٢) التبصرة والتذكرة ١/ ١٠٥.

فدل ذلك على الاختلاف بينهما.

٣ ـ أما المحاولة التي اقترحها الدكتور عبد الرحمن أيوب للخروج من مأزق ورود الاسم الظاهر بعد التاء فهي محاولة غير مجدية علمياً.

فقد اقترح أحد أمرين:

الأمر الأول: ألاّ نبالي بوجود لفظين يدلان على الفاعل في نفس الجملة لوروده في اللغة وذلك نحو (جئت أنا) فكل من التاء و(أنا) يدل على الفاعل، وهو عنده نظير (ضربتْ فاطمة) فالتاء في الجملة الأخيرة نظيرة التاء في الجملة الأولى، وأن (فاطمة) نظيرة (أنا)، كلاهما يدل على الفاعل.

وقد ذكر أن النحاة يعربون (أنا) توكيداً للضمير فقال إنه بإمكان النحاة أن يجدوا تأويلاً لإعراب (فاطمة) كأن يقولوا عطف بيان.

الأمر الثاني: أن تعد هذه الزيادات كلها زيادات تصريفية لا ضمائر.

وكلا المقترحين واهن ضعيف.

أما بالنسبة إلى المقترح الأول فإن عبارة (جئت أنا) تختلف عن (ضربتْ فاطمة)، ذلك أن في (جئت أنا) ضميرين يدلان على المتكلم نفسه بخلاف (ضربتْ فاطمة) فإن فيها اسماً ظاهراً، ولم يرد في الفصحى جملة فيها ضمير بعده اسم ظاهر كلاهما يدل على الفاعل ولا سيما بعد التاءات.

فلم يرد مثل (ذهبتَ زيدٌ) ولا (ذهبتِ فاطمة). أما وجود ضميرين أحدهما مؤكد للآخر فهو شائع غير منكور.

قد يكون في الجملة الواحدة اسمان يدلان على الفاعل أو المفعول أو غيرهما، ولكن بالصيغة التي وردت عن العرب، ذلك بأن يكون ثانيهما مبيّناً للأول أو مؤكداً له أو نحو ذلك، فتقول مثلاً (أقبل أخوك خالد)

فخالد عطف بيان أو بدل من (أخوك) ولكن ليس فاعلاً آخر.

وقد يكون في الجملة ثلاثة أسماء أو أكثر تدل على الفاعل أو المفعول أو غيرهما، ولكن كما قلت بالصيغة التي وردت عن العرب وذلك نحو (جئت أنا نفسي) فكل من التاء وأنا ونفسي تدل على شيء واحد هو الفاعل.

أفنقول هذه ثلاثة أسماء تدل على الفاعل فلا مانع من أن يكون ثلاثة فاعلين في الجملة ونبيح ما لم يرد عن العرب؟

نعم لقد ورد مثل هذا، ولكن لم يرد اسم ظاهر بعد الضمير المتصل في نحو (ضربتُ وضربتَ وضربتِ).

فالفرق واضح.

ثم إنه ذكر أن النحاة يعربون الضمير المنفصل في نحو (ضربت أنا) توكيداً، وهو الحق.

ومما يدل على أن الضمير ههنا توكيد لا فاعل أنك تأتي بهذا الضمير مع ضمائر النصب والجر فتقول: (ضربتك أنت) و(مررت بك أنت). أفنقول: إن (أنت) مفعول به ثانٍ، وإن في هذه الجملة ما يدل على المفعولين؟

ونقول (أكرمتك أنت نفسك داراً) أفنقول على هذا إن (أكرم) نصب أربعة مفعولات: الكاف وأنت ونفسك وداراً، ثم نؤكد الدار فتصبح خمسة؟

إن الضمير المنفصل يؤكد كل الضمائر المتصلة، بغض النظر عن موقعها الإعرابي. قال ابن مالك:

ومضمر الرفع الذي قد انفصلْ   أكِّدْ به كلَّ ضميرٍ اتَّصلْ

فضمير الرفع يؤكد ضمير الرفع وضمير النصب وضمير الجر فدل ذلك

على الاختلاف بين قولينا (ضربت أنا) و(ضربتْ فاطمة) وأن تنظيره غير مقبول.

وأما مقترح إعراب الاسم الظاهر في نحو (أقبلتْ فاطمة) عطف بيان أو بدلاً، أو مبتدأ خبره ما قبله، فكل ذلك فيه نظر.

إعرابه عطف بيان: أما إعرابه عطف بيان فإنه لا يصح من وجوه منها:

١ ـ إن عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفاً وتنكيراً بإجماع النحاة البصريين والكوفيين(١)، في حين أنك قد تأتي بالنكرة بعد التاء فتقول (أقبلت امرأة) قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤] وقال ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟﴾ [النمل: ١٨] فالتاء معرفة لأنها ضمير، وما بعدها نكرة، وهذا لا يجوز في عطف البيان.

٢ ـ إن عطف البيان لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر(٢)، وهذا تابع لمضمر؛ لأن التاء عند هؤلاء ضمير نظير بقية التاءات.

٣ ـ ومنها أن عطف البيان لا يكون إلا جامداً(٣)، في حين يكون ما بعد التاء جامداً ومشتقاً فتقول (أقبلت الفائزة) و(استيقظت النائمة) قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلصَّآخَّةُ﴾ [عبس: ٣٣]، وقال: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١] و﴿أَزِفَتِ ٱلْـَٔازِفَةُ﴾ [النجم: ٥٧] ونحوها.

فلا يصح على هذا أن يكون عطف بيان.

إعرابه بدلاً: وأما إعرابه بدلاً فهو لا يصح أيضاً من وجوه منها:

١ ـ إن الكلام يتم بما قبل البدل، وههنا لا يتم الكلام بالتاء، فلا نقول

---

(١) الأشموني ٣/ ٨٦، التصريح ٢/ ١٣١ ـ ١٣٢، حاشية الصبان ٣/ ٨٦، المغني ٢/ ٤٥٥.

(٢) ينظر المغني ٢/ ٤٥٥، الأشموني ٣/ ٨٨ والهمع ٢/ ١٢١.

(٣) الهمع ٢/ ١٢١، حاشية الصبان ٣/ ٨٦.

(ضربتْ) ونكتفي ، حتى نذكر الاسم الظاهر ، فدل ذلك على أنه ليس بدلاً ، وكذلك بالنسبة إلى عطف البيان .

٢ ـ ومنها أن الاسم الذي بعد التاء واجب الذكر ، في حين أن كلاًّ من البدل وعطف البيان تابع ليس واجب الذكر(١) ، وبهذا امتنع إعرابه بدلاً أو عطف بيان .

٣ ـ ومنها أنه لو كان بدلاً لصح أن يقال (أعجبتْني صوتها) و(أعجبتْني أنفها) على البدلية من التاء ، ولا يصح مثل هذا التعبير ؛ ذلك لأن التاء تدل على أن ما بعدها مؤنث وهو ههنا مذكر ، فدل ذلك على أنه ليس بدلاً .

٤ ـ ومنها أنك تقول (سافرت البنتان) ، فلو كانت (البنتان) بدلاً لوجب أن يقال (سافرتا البنتان) وامتنع التعبير الأول ؛ لأن البدل يبين ما قبله ، والبدل ههنا مثنى ، فلا بد أن يكون المبدل منه دالاًّ على المثنى .

ولما كان التعبير الأول هو التعبير الأفصح وعليه التنزيل قال تعالى : ﴿فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ﴾ [الأنفال: ٤٨] ، وقال: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ﴾ [آل عمران: ١٢٢] دل ذلك على أنه ليس بدلاً .

٥ ـ ومنها أن ذلك يعني أنه في كل ما جاء فيه الاسم الظاهر نكرة إنما أردت الإخبار عن واحدة معلومة أولاً ثم عدلت عن ذلك إلى نكرة ، فقولك : (جاءت امرأة) معناه أنك أخبرت أولاً بالمجيء عن امرأة معلومة للمخاطب وهي صاحبة الضمير ثم عدلت عن تلك إلى النكرة ، وهكذا في جميع ما يرد في العربية . وهذا غير معقول ، فإننا حين نقول (جاءت امرأة) لا نعني بذلك أن نسند المجيء إلى امرأة معلومة يعلمها المخاطب ثم نعدل عنها إلى امرأة مجهولة ، بل إننا قد نقول هذا التعبير مسندين

---

(١) ينظر المغني ٢/٥٨٨ ، وحاشية التصريح ٢/٩٧ ، ٩٩ ، حاشية الخضري ٢/٤٤ .

الفعل إلى امرأة غير معلومة ابتداء.

ثم إن هذا يعني أننا ليس بإمكاننا أن نسند فعلاً إلى أنثى نكرة إلا بعد أن نسنده إلى معرفة ، وهذا غير مقبول أصلاً ، فإنه يصح ولا شك أن نقول (دخلت امرأة لم نعرفها) فنسند الفعل إلى النكرة ، فكيف نقول إن الفعل أسند إلى معرفة أولاً؟

إنه بمقتضى هذا الإعراب يكون معنى قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ﴾ [النمل: ١٨] أنه أسند القول إلى ذات معلومة معروفة ثم أضرب عن ذلك إلى نملة مجهولة.

ومعنى قوله تعالى ﴿مَآ ءَامَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ﴾ [الأنبياء: ٦] أنه نفي الإيمان عن قرية معلومة ثم أضرب عن ذلك فنفاه عن جميع القرى وهو غير مقبول، فإن الكلام لم يكن عن ذات معلومة قبل النملة، ولا عن قرية معلومة قبل النفي عن القرى ، فدل ذلك على فساد هذا القول.

٦ ـ ومنها أنه لو كانت التاء الساكنة هي المسند إليه لأدى ذلك إلى إبطال تعبيرات صحيحة فصيحة بل في قمة الفصاحة وإدخالها في باب الغلط ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] إذ لو كانت التاء اسم (ظلت) كما يرى هؤلاء و(خاضعين) خبرها لكان التعبير على النحو الآتي (فظلت خاضعين) وهو تعبير غير مقبول وليس له معنى ، إضافة إلى أنه غير صحيح لغة ، فدل ذلك على فساد هذا القول.

إعرابه مبتدأ: وأما إعراب الاسم الظاهر بعد التاء مبتدأ فهو لا يصح أيضاً من وجوه منها:

١ ـ أنك تقول: (هلاّ جاءت هند) و(هل قامت سعاد؟) فتعرب (هند) و(سعاد) بموجب هذا الرأي مبتدأ مؤخراً والجملة قبله خبراً مقدماً ، وهو

لا يصح ؛ لأن الخبر طلبي ، والخبر إذا كان طلباً وجب تقديم المبتدأ عليه[(١)] ، في حين أن هذا التعبير صحيح لا غبار عليه ، وقد ورد في أفصح الكلام ، قال تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ ﴾ [يونس : ٩٨] فقدم (لولا) الطلبية ، فدل ذلك على بطلان إعرابه مبتدأ.

٢ ـ أنك تقول (أكرمتْ هند أختها) فتعرب (أكرم) فعلاً ماضياً والتاء فاعله و(هند) مبتدأ و(أختها) مفعولاً به لأكرمت ، فيقع المبتدأ أجنبياً بين العامل ومعموله وهو لا يصح. ونحوه قولك (كانت هند ذاهبة) فتكون التاء اسماً لكان ، و(ذاهبة) خبرها ، و(هند) مبتدأ وقع بين اسم كان وخبرها ، وهذا لا يصح ، لأنه أجنبي ، وهذا نظير قولك (كان أخواه محمد ذاهبين) و(كان أصدقاؤه خالدٌ مسافرين) فتكون الجملة ممزقة الأوصال كما ترى.

٣ ـ إنك تقول (نعمت المرأة هند) فتكون التاء فاعلاً لـ(نعم) و(المرأة) مبتدأ ، و(هند) فيها أوجه إعرابية معلومة.

وفي هذا الإعراب نظر من أكثر من وجه :

منها وقوع الضمير البارز فاعلاً لنعم وهو لا يصح.

ومنها أنه على تقدير إعراب (المرأة) مبتدأ تكون الجملة على هذه الصورة :

(المرأة نعمت هند) وهذا التعبير لا يصح. فدل ذلك على فساد هذا القول.

٤ ـ أنك تقول (ليست من امرأة ذاهبة) فتكون التاء اسم ليس و(من امرأة) مبتدأ و(ذاهبة) خبر ليس ، فيكون أصل الكلام على هذا (من امرأة

---

(١) الهمع ١/ ١٠٢.

٤ ـ الزيادات في أول المضارع

كما كانت الزيادات في آخر الفعل مثار بحث كانت الزيادات في أول المضارع مثار بحث أيضاً ، أعني الهمزة والنون والتاء والياء ، وهي ما يسمى بأحرف المضارعة نحو: أكتبُ ونكتبُ وتكتب ويكتب. فقد ذهب قسم من الباحثين المحدثين إلى أن هذه الزيادات إنما هي ضمائر لا أحرف.

فقد ذهب الدكتور عبد الرحمن أيوب إلى أن تعريف الضمير يشمل هذه الزيادات «لأنها هي التي تعين المتكلم أو المخاطب أو الغائب ولم يعتبرها النحاة من الضمائر.

والذي لا شك فيه أن الذي يدل على الفاعل في (أضربُ) هو المتكلم وفي (يضرب) هو الغائب ليس سوى الهمزة في الأول والياء في الثاني»[(١)].

وقال أيضاً: «تعين الدلالة على العدد في المتكلم بالهمزة أو النون في أول صيغة المضارع. أما فيما عدا ذلك فتعين بوجود الألف أو الواو أو نون الإناث. ويلاحظ أن الألف والواو لا تدل على غير العدد. حيث إن الدلالة على الشخص تكون بزيادة ذكرناها من قبل. وإذا صح هذا فإنه من غير الصواب أن تعتبر ألف التثنية وهي لا تدل على متكلم أو مخاطب أو غائب ضميراً ، ولا تعتبر الهمزة أو الياء في أول الصيغة ضميراً مع دلالة الأولى على المتكلم والثانية على الغائب»[(٢)].

---

(١) دراسات نقدية ٧١.
(٢) م. ن ٧٣.

وذكر الأسباب التي دعت النحاة إلى عدم عدّ هذه الزيادات ضمائر فقال:

«لو اعتبرت هذا الاعتبار لكانت ضمائر متصلة بأول الفعل. والاسم الظاهر أو الضمير الذي يقع قبل الفعل الذي يسند إليه يكون مبتدأ. ولكن الثابت أن من الممكن وجود مبتدأ آخر. وبهذا يوجد محدثان لحدث واحد وهو غير صحيح عندهم. ومثال ذلك (محمد يقوم) وفيه (محمد) مبتدأ يسند إليه الفعل (يقوم)، ولو اعتبرت الياء التي تدل على الغائب ضميراً لكانت هي الأخرى مبتدأ؛ لأنها اسم واقع قبل الفعل الذي يسند إليه. وبعبارة أخرى سيلزم على ذلك صدور الحدث من (محمد) ومن الضمير المفترض الذي هو الياء. وهذا يناقض القضية الفلسفية التي آمن بها النحاة.

من أجل هذا قال النحاة بأن هذه الزيادات اللاحقة بأول المضارع ليست بأسماء بل حروف زادت في صيغة الفعل. ونحن لا نجد بينها وبين الضمائر المتصلة أي فرق سوى أن هذه في أول الصيغة وتلك في آخرها. وليس التقديم أو التأخير بالأمر الذي يخرج الاسم عن أن يكون اسماً»[1].

ثم ذكر أحد مقترحين للخروج من هذا التناقض:

إما ألاَ نبالي بهذا الاعتبار الفلسفي ونقول إن الألفاظ لا تخضع له، فلا مانع من وجود لفظين يدلان على الفاعل في نفس الجملة نحو (جئت أنا) وإما ألا تعد هذه الزيادات من الضمائر سواء الواقعة في أول الفعل أم في آخره[2].

وهو ما سبق أن نقلنا نصه في بحثنا لتاء التأنيث الساكنة.

---

(١) دراسات نقدية ٧٤ ـ ٧٥.

(٢) م. ن ٧٥ ـ ٧٦.

أما عدم عدّ الزيادات في أول المضارع ضمائر فله ما يوجبه ، ذلك أن هذه الزيادات تختلف عن الزيادات في آخر الفعل ، أعني ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ونون النسوة وليست شبيهة كما ذهب إليه الدكتور عبد الرحمن أيوب ، فإن الزيادات في أول الفعل قد يذكر الفاعل معها ظاهراً أو مضمراً ، بل يجب إن لم يكن ثمة ما يدل عليه ، وذلك نحو (يحضر أخوك وتحضر البنت ويحضرون وتحضرين) بخلاف الزيادات التي في آخر الفعل ، فإنه لا يصح معها ذاك كما سبق تقريره في أكثر من موضع ، فلو كانت ضمائر لامتنع ذكر الفاعل معها.

ثم إن هذه الزيادات لا يكتفي بها الفعل ولا تكوّن معه جملة ، بخلاف الزيادات في آخر الفعل ، فلا تكتفي بقولك (يقوم) أو (تقوم) للغائبة ، ولو كانت هذه ضمائر لاكتفى بهذا الفعل وكونت معه جملة.

أما ما قاله الدكتور عبد الرحمن من أن تعريف الضمير يشمل هذه الزيادات فالصحيح أنه لا يشملها ، ذلك أنه ذكر أن الضمير هو اسم يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، أي واحد من هذه لا غير. وهذه الزيادات ليست كذلك.

فإن التاء تكون للمخاطب وللغائبة نحو تقوم أنت وتقوم هند. والياء تكون للغائب وغيره نحو: إنما يقوم أنا ، وإنما يقوم نحن ، وإنما يقوم أنت[١] ، وإنما يقوم هو ، قال الشاعر:

*** وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي ***

فاتضح بذلك أن تعريف الضمير لا يشملها على مقتضى فهم الدكتور نفسه. هذا زيادة على ما ذكرناه من الاختلاف بينها وبين الضمائر من

---

(١) ينظر المساعد ١/ ١٠٣ ، الهمع ١/ ٦٢ ـ ٦٣.

حيث عدم الاكتفاء بها وذكر الاسم الظاهر بعدها.

ثم إن القول باسمية هذه الزيادات يوقعنا في إشكالات ، ذلك أنها تحتاج إلى إعراب ، فما إعرابها؟

إنها إما أن تكون مبتدأ ، وإما أن تكون فاعلاً ، على رأي من يجيز تقديم الفاعل على الفعل.

أما القول بأنها مبتدأ فلا يصح ذلك ؛ لأنه قد يتقدم عليها اسم يكون هو المبتدأ وذلك نحو (محمد يقوم).

ثم إنه لا يجوز أن تدخل عليها إن وأخواتها ولا أي أداة تختص بالدخول على الأسماء ، فلا يصح أن تقول: إنّ يقوم ، ولا ليت يقوم. ولو كانت مبتدأ لصح ذلك ، إذ لا مانع من دخول (إن) على الضمائر. هذا مع أنه يجوز إدخال الأدوات الخاصة بالأفعال عليها مما لا يصح دخوله على الأسماء كحروف النصب والجزم وقد والسين وسوف. أفتكون هذه الأدوات داخلة على المبتدأ وهي لا يصح دخولها على الأسماء أصلاً؟

وليس ذلك فحسب ، بل إنها تتخطى المبتدأ فلا تعمل فيه وتعمل فيما بعده ، فنقول في إعراب (لن يذهب) مثلاً: إن (لن) حرف نصب والياء ضمير مبتدأ والفعل منصوب بلن غير الداخلة عليه وإنما بالداخلة على المبتدأ ، وهذا ما ليس له نظير ولا هو سائغ.

وكذلك لا يصح إعرابها فاعلاً من أوجه عدة:

منها أن الفاعل قد يأتي مع وجود هذه الزيادات نحو (يقوم خالد) فأيّ منهما الفاعل أهو الياء أم خالد؟

ومنها أن حروف النصب وغيرها مما يختص بالدخول على الأفعال تدخل عليها ، فتكون داخلة على الفاعل الذي هو اسم.

ثم إنه قد يكون بعدها ضمير رفع كالألف والواو وغيرهما ، وذلك نحو يقومانِ ويقومون ، فأيٌّ الفاعل ههنا أهو الياء في أول الفعل أم الألف في آخره؟ وإذا قلت (الرجال يقومون) فأيّاً سيكون الفاعل ، أهو الرجال أم الياء أم الواو؟

فاتضح بذلك أن هذه الزيادات ليست أسماء وإنما هي حروف.

وبعد كل ذلك ثمة سؤال يوجه إلى القائلين باسمية هذه الزيادات وهو: ما صيغة الفعل المضارع المجرد من الإسناد في العربية؟ إن صيغة الماضي المجرد من الإسناد هي (فعلَ) فما صيغة المضارع؟

إنك لا بد أن تنطق صيغة المضارع مع إحدى هذه الزوائد فتقول: يذهب أو تذهب ، ونحو ذلك ، مما يدل على أن هذه الزوائد ليست إلاّ جزءاً من صيغة الفعل المضارع وليست اسماً مستقلاً عنها.

* * *

٥ ـ هل يتحمل فعل الأمر ضميراً مستتراً؟

يذهب النحاة إلى أن فعل الأمر للمخاطب يتحمل ضميراً مستتراً وجوباً هو الفاعل وذلك نحو (اذهبْ) فإن في (اذهبْ) ضميراً مستتراً وجوباً هو الفاعل تقديره أنت ، فإن قلت (اذهبْ أنت) كان الضمير البارز مؤكداً للضمير المستتر وليس فاعلاً[١] .

وقد ذهب قسم من الباحثين المحدثين إلى أنه ليس في فعل الأمر ضمير مستتر لأنه لا دليل عليه .

جاء في **(نحو التيسير)** للدكتور الجواري أن النحاة يقدرون لفعل الأمر «فاعلاً ضميراً مستتراً وجوباً ، ولسنا ندري أين هذا الضمير وما حقيقته ، وهو لا يمكن أن يظهر أو يقدر في الكلام أبداً ، لأن أسلوب الأمر يأبى إظهاره أو تقديره .

ولكنهم يقولون في بعض أصولهم : كل فعل لا بد له من فاعل . وفعل الأمر إذن لا بد أن يكون له فاعل كباقي الأفعال»[٢] .

وجاء في كتاب **(أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين)** : «وإني أرى ما يراه باحثون معاصرون من أن صيغة الأمر (افعلْ) لا إسناد فيها ، وليس من شأنها أن يكون فيها إسناد ؛ لأنها مجرد صيغة لطلب الفعل من المخاطب»[٣] .

والذي يبدو لي من الناحية العقلية أن فعل الأمر لا بد أن يكون فيه

---

(١) ينظر الرضي على الكافية ٢/ ١٣ ، ابن عقيل ١/ ٥٦ .

(٢) نحو التيسير ١٢٥ وانظر نحو المعاني ١٥ .

(٣) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ١٣٠ .

إسناد ؛ لأنه موجه إلى مخاطب مطلوب منه القيام بالفعل ، فإن لم يكن موجهاً إلى ذات فمعناه أنه ليس أحد مأموراً بشيء فلا إسناد حينئذ ، وينبغي على هذا أن نفرق بين حالتين :

الحالة الأولى : صيغة فعل الأمر غير موجهة إلى ذات ما ، كأن يقال : ما صيغة فعل الأمر في العربية؟ فنقول : افعلْ . أو يقال : ما صيغة فعل الأمر من الفعل (يكتب)؟ فنقول : اكتبْ . فهذه الصيغة مجردة من الإسناد ، وهي ليست كلاماً .

والحالة الثانية : فعل الأمر الموجه إلى ذات ما طالباً منها القيام بفعل معين قائلاً : افعلْ كذا .

والفرق واضح بين الحالتين : فالحالة الأولى لا إسناد فيها وإنما ذكرت الصيغة فقط . وأما الحالة الثانية فلا بد أن يكون فيها إسناد ؛ لأن الفعل فيها موجه إلى شخص ما تطلب منه القيام بالحدث .

هذا من الناحية العقلية . أما من الناحية التركيبية فالظاهر أن فعل الأمر مسند إلى ضمير مستتر ، ومما يدل على ذلك :

١ ـ أنك تقول (اذهب أنت وزيد) قال تعالى : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة : ٣٥] ، وقال : ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ ﴾ [المائدة : ٢٤] فما إعراب الضمير أنت؟

إنه لا يصح إعرابه فاعلاً كما هو معلوم من رأي المنكرين لإسناد فعل الأمر ، إذ هم ينكرون إسناده إلى ظاهر أو مضمر .

إذن لا بد من إعرابه توكيداً وهو ما يعربه النحاة ، فنقول : وما الكلمة المؤكَّدة؟

فلا بد أن يقولوا هو توكيد للضمير المستتر في (افعلْ) ، فيقروا

باستتار الضمير في الفعل ، وإلا فلأية كلمة هو توكيد؟

وأظن هذا ما قصد إليه عبد القاهر الجرجاني في كتابه (المقتصد) حين قال: «وعلى هذا يجري اذهبْ ولا تضربْ ؛ لأن في (اذهب) ضميراً مستكناً للمأمور ، وكذلك (لا تضربْ) فيه ضمير للمبني. ويدل على تقدير ذلك أنك تأتي بالضمير المنفصل تأكيداً له فتقول (اذهب أنت وزيد) كقوله تعالى ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ فقولك (اذهبْ) مع الضمير المستتر فيه بمنزلة قولك (ضرب زيد) في أنك أسندت الفعل إلى الاسم»[١].

٢ ـ إنك تقول (اذهب الآن ومحمدٌ) فنقول: ما إعراب (محمد) ههنا؟ فلا بد أن يقولوا: هو معطوف؟ فنقول: وما المعطوف عليه؟ وأين هو؟

فلا أظنهم إلا أن يقدروا ضميراً مستتراً في الفعل (اذهبْ) يعطفون عليه الاسم الظاهر.

٣ ـ ثم نعود إلى العبارة السابقة وهي (اذهبْ أنت وزيد) فنقول: ما إعراب زيد في هذه العبارة؟

فلا بد أن يقولوا: هو معطوف ، فنقول: وما المعطوف عليه.

فهم بين أن يقولوا إنه معطوف على الضمير البارز (أنت) أو يقدروا ضميراً مستتراً يعطف عليه الضمير ولا يكون غير ذلك.

ولا يصح العطف على (أنت) البارز ؛ لأن هذا الضمير توكيد ، في حين أن كلمة (زيد) ليست توكيداً ، إذ ليس قبلها ما تؤكده والمعطوف على الشيء له حكمه. فدل على أن الضمير البارز ليس معطوفاً عليه.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٨١.

إذن لا بد من تقدير ضمير يعطف عليه الاسم الظاهر وإلا كان معطوفاً على غير شيء.

فدل ذلك على أن في فعل الأمر ضميراً مستتراً هو الفاعل.

وبهذه الأدلة يمكن الاستدلال أيضاً على استتار الضمير في نحو (أذهبُ) و(نذهبُ) و(تذهبُ) مما يستتر وجوباً والله أعلم.

* * *

٦ ـ هل يتحمل الوصف ضميراً مستتراً؟

يرى النحاة أن الوصف إنْ لم يرفع الظاهر يتحمل ضميراً مستتراً ، ففي (جالس) من قولك (محمد جالس) ضمير مستتر يعود على (محمد) والتقدير: محمد جالس هو[١].

وقد منع قسم من الباحثين المحدثين تحمل الوصف للضمير. جاء في كتاب (**النحو العربي نقد وبناء**): «وعلى هذا فلا أرى وجهاً في قولهم إن (قائم) من قولنا (زيد قائم) رافع لضمير هو الفاعل وتقديره: زيد قائم هو»[٢].

والذي يبدو لي صحة ما ذهب إليه النحاة من وجوه عدة أهمها:

١ ـ أنه يجب إبراز الضمير المستتر إذا جرى الخبر على غير ما هو ، له وذلك أنك تقول (محمد مسافر) فلا تظهر الضمير في (مسافر) ، ولكنك إذا قلت (محمد أخوه ضاربه) وأردت أن الضارب هو (محمد) وأن أخاه مضروب ، وجب إبراز الضمير المستتر فتقول (محمد أخوه ضاربه هو) ، فإن لم تبرز الضمير كان المعنى أن الأخ هو الضارب ومحمد هو المضروب.

فإبراز الضمير هو الذي يزيل اللبس بين المعنيين ، ولا يصح في نحو هذا استتار الضمير[٣].

وهذا ما يقول به النحاة البصريون والكوفيون على السواء.

---

(١) ينظر الرضي على الكافية ١/ ٩٧.

(٢) النحو العربي نقد و بناء ٧١.

(٣) ينظر الأصول ١/ ٧٨ ، والتصريح ١/ ١٦١ ـ ١٦٢.

ومما يدل على أن هذا الضمير ليس توكيداً أنه إذا أبرز الضمير وجب إفراد الوصف على اللغة الفصحى فتقول: الزيدان محمد ضاربه هما ، قال الشاعر:

لكل إلفين بينٌ بعد وصلهما والفرقدان حجاه مقتفيه هما

ولم يقل: مقتفياه هما ، ولو قال كذلك لكان توكيداً ، فأنت إذا قلت (الرجلان حاضران هما) كان (هما) توكيداً للضمير المستتر ، ولو قلت (الرجلان حاضرٌ هما) كان الضمير فاعلاً ، كما تقول: أمسافر أنتما؟

جاء في (**مجالس ثعلب**): «(يا صاحب الرمانة الفالقَها هو): لا بد من (هو) معها»[١] فدل إبراز الضمير في نحو هذا على أن الوصف كان متحملاً له.

٢ ـ أنك إذا قلت: (أقائم أخواك) وأردت العطف وجب إفراد الوصف وإبراز الضمير منفصلاً فتقول (أقائم أخواك أم قاعدٌ هما؟) وحكي أيضاً (أم قاعدان) على المطابقة واتصال الضمير[٢]. فإبراز الضمير هو الأصل عند النحاة ، وأما استتاره فمختلف فيه ، وقد أجازه بعضهم.

فدل إبراز الضمير على أن الوصف كان متحملاً له.

٣ ـ أنك تقول (محمد مسافر) فإن أردت الحصر قلت (محمد ما مسافر إلا هو) ، وتقول (المحمدان مسافران) ، فإن أردت الحصر قلت (المحمدان ما مسافرٌ إلا هما) فدل إبراز الضمير عند الحصر على أنه كان مستتراً في الوصف.

٤ ـ أننا إذا فصلنا الضمير عن عامله لغرض لا يتم إلا بالفصل وجب

---

(١) مجالس ثعلب ١/ ٣٠٩.

(٢) حاشية الصبان ١/ ١٩١ ، حاشية الخضري ١/ ٨٩.

إبرازه وانفصاله ، وذلك كأن يقع بعد (إما) أو بعد (إلا) أو نحوهما فتقول (محمد ضارب إما هو أو أخوك)[١] .

فدل ذلك على أن الوصف متحمل للضمير فيه .

٥ ـ أنك تقول (محمد قائم) ولك أن تقول أيضاً (محمد قائم هو) فما إعراب (هو)؟

أنت في إعراب الضمير بين أمرين: إما أن تعربه توكيداً ، وهو الإعراب الذي يوجبه أكثر النحاة ، وإما أن تجيز إعرابه فاعلاً أيضاً على رأي آخرين .

فإن أعربته فاعلاً دل ذلك على أن الوصف كان متحملاً لضمير مستتر جوازاً إن شئت أظهرته فاعلاً وإن شئت أضمرته وقد أبرزته ههنا .

وإن أعربته توكيداً قلنا : وما المؤكَّد؟

لا شك أنك ستقول هو توكيد للضمير المستتر في (قائم) وإلا فليس ثمة ما يؤكده. وأظن أنه ليست بنا حاجة لأن نقول إنه ليس توكيداً لـ (محمد) فإن الضمير لا يؤكد الظاهر[٢] .

فدل ذلك على وجود الضمير مستتراً في الوصف والله أعلم .

❋ ❋ ❋

---

(١) ينظر الرضي على الكافية ٢/ ١٥ .

(٢) ينظر المغني ٢/ ٤٩٧ .

النقص والتمام في الأفعال

ذكر جماعة من النحاة أن الكوفيين يختلفون في نظرتهم إلى (كان) وأخواتها عن البصريين فهذه الأفعال عن البصريين ، ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها. أما الكوفيون فيرون أن المنصوب بها حال لا خبر[1] ، وعند الفراء هو شبيه بالحال[2] .

وأما المرفوع فإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، جاء في (التصريح): «وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل»[3] .

وسرى هذا القول إلى المحدثين فذكروه على أنه من المسلمات ، وذكروا أيضاً أن الكوفيين لا يقسمون الأفعال إلى ناقصة وتامة ، وأن الأفعال كلها تامة عندهم ، وأن المرفوع بعدها فاعل لها وأن المنصوب حال.

جاء في (**تيسير النحو التعليمي**): «أما باب (كان) وأخواتها فقد أراح

---

(١) ينظر الإنصاف ٢/ ٤٤١ ، الرضي على الكافية ٢/ ٢٧٤ ، التصريح ١/ ١٨٤ ، الهمع ١/ ١١٠ ، حاشية الصبان ١/ ٢٢٦.

(٢) ينظر التصريح ١/ ١٨٤ ، الهمع ١/ ١١٠ ، حاشية الصبان ١/ ٢٢٦.

(٣) التصريح ١/ ١٨٤ ، وينظر الهمع ١/ ١١١ ، الأشموني ١/ ٢٢٦ ، المساعد لابن عقيل ١/ ٢٤٨.

الناشئة منه الكوفيون ، إذ أعربوا (كان) وأخواتها مثل (أمسى وأصبح وما زال) أفعالاً تامة لا ناقصة ، وما بعدها فواعل ، والمنصوبات أحوالاً»[١] .

وجاء فيه أيضاً: «ولم أعقد مبحثاً لكان وأخواتها ـ يعني في كتاب تجديد النحو له ـ إذ أخذت فيها برأي الكوفيين القائل إن المرفوع بعدها فاعل والمنصوب حال»[٢] .

وكرر هذا المعنى في مكان آخر فقال: «ورأي الكوفيين أدق من الوجهة العلمية الخالصة ؛ لأن قاعدة (كان) عندهم مطردة ، فهي دائماً تامة ويليها فاعل مرفوع ، وقد يليها منصوب وحينئذ يعرب حالاً ، وبذلك لا توزع بين تامة وناقصة»[٣] .

ومن الواضح أن ما ذكره الأستاذ شوقي ضيف في أن المرفوع بعدها فاعل عندهم مغاير لما نقلناه عن النحاة في أن المرفوع بعدها إنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، أي أنه لا يزال مبتدأ عندهم ، ولذلك سأل الصبان عن خبر هذا المرفوع فقال: «وعلى مذهبهم ـ يعني الكوفيين ـ أين خبر المرفوع ، وهل يقال سدت الحال مسده؟»[٤] .

وذكر الرد على مذهبهم فقال: «ورد مذهبهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له»[٥] .

---

(١) تيسير النحو التعليمي ٥٠ .
(٢) م . ن ٦٩ وانظر المباحث اللغوية في العراق ١١/ ١٢ ، تجديد النحو ١١ ، ١٢ .
(٣) تيسير النحو التعليمي ٩١ .
(٤) حاشية الصبان ١/ ٢٢٦ .
(٥) م . ن ١/ ٢٢٦ .

وجاء في (**حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**): «لو لم تعمل إلا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة، ولم يعهد فعل كذلك، وتسميته حينئذ مبتدأ إنما هو باعتبار ما كان»(١).

غير أنه جاء في (**الموفي في النحو الكوفي**) في الكلام على الحال قوله: «ولا يكون معرفة إلا إذا كان صاحب فاعل النواقص أو تضمنت معنى الشرط»(٢).

وجاء فيه في تعريف الفاعل: «الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهه نحو (كان زيد عالماً)»(٣).

والظاهر من النصين أن المرفوع فاعل عندهم وهو مخالف لما نقلناه آنفاً.

مما مر يتبين أن خلاصة ما مر في رأي الكوفيين في الأفعال الناقصة:

١ ـ إن الكوفيين لا يقسمون الأفعال على ناقصة وتامة، بل إنها كلها تامة كما ذكر الدكتور شوقي ضيف.

٢ ـ إن المنصوب بعدها حال عندهم، وشبيه بالحال عند الفراء.

٣ ـ إن المرفوع بعدها باق على رفعه الأول قبل دخول (كان).

٤ ـ إن المرفوع بعدها فاعل كما ذكر الدكتور شوقي ضيف وغيره.

هذا خلاصة ما قيل في رأي الكوفيين عن الأفعال الناقصة.

وأود أن أقول ابتداء إن ثمة اضطراباً فيما ينقله النحاة عن الكوفيين في هذا الشأن.

---

(١) حاشية الخضري ١/ ١١٠.

(٢) الموفي في النحو الكوفي ٣٨.

(٣) م. ن ١٨.

فقد نقل نحاة آخرون عن الكوفيين أنهم يقولون بما يقول به البصريون من أن (كان) وأخواتها ترفع المبتدأ اسماً وتنصب الخبر خبراً ، وأنهم زادوا أفعالاً أخرى تعمل هذا العمل على ما يقول به البصريون ، فقد جاء في (شرح جمل الزجاجي) لابن عصفور في (باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر) أن الكوفيين زادوا (مر) على الأفعال الناقصة إذا لم يريدوا بالمرور انتقال الخطى وجعلوه نظير (كان)[١] . وذكر أنهم زادوا ألفاظاً أخرى غير (مر)[٢] .

وذكر ذلك قبله ابن السراج في كتاب **(الأصول)** ، فقد ذكر أن الكوفيين يجعلون (مر) على قسمين: ناقصاً وتاماً. فالناقص ينصبون به الخبر نظير (كان). جاء في الأصول: «تقول (مررت بزيد واقفاً) فتنصب واقفاً على الحال. والكوفيون يجيزون نصبه على الخبر ، يجعلونه كنصب خبر (كان) وخبر الظن. ويجيزون فيه إدخال الألف واللام. ويكون (مررت) عندهم على ضربين: (مررت بزيد) فتكون تامة ، و(مررت بزيد أخاك) فتكون ناقصة ، إن أسقطت الأخ ، كنقصان (كان) إذا قلت: (كان زيد أخاك) ثم أسقطت (الأخ) كان ناقصاً حتى تجيء به.

وهذا الذي أجازوه غير معروف عندي من كلام العرب ولا موجود فيما يوجبه القياس»[٣] .

وهذا صريح في أن الكوفيين يقسمون الأفعال إلى قسمين: ناقصة وتامة. وأن المنصوب بـ (كان) خبر لا حال.

وجاء في **(حاشية الخضري على شرح ابن عقيل)**: في قوله تعالى:

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٧٦.

(٢) م . ن ١/ ٣٧٧.

(٣) الأصول ١/ ٢٦٧.

﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠]: «جوز الكوفي نقصها على حذف الخبر، أي من غرمائكم، ويرده أن الخبر لا يحذف في هذا الباب»[١].

فأنت ترى تضارباً واضحاً في النقل عن الكوفيين.

ثم إن الذين نقلوا عن الكوفيين أن المنصوب بعد هذه الأفعال حال، مضطربون في النقل أيضاً، فهم يصرحون في مواضع من كتبهم أن المنصوب عندهم هو خبر لا حال.

فقد جاء في (**الهمع**) و(**شرح الأشموني**) و(**التصريح**) وغيرها فيما يتعلق بخبر (كان) الواقعة مع لام الجحود وذلك نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣] أن الكوفيين يذهبون إلى أن خبر كان هو الفعل الواقع بعد اللام وأن اللام زائدة.

وأن البصريين يذهبون إلى أن خبر (كان) محذوف تقديره مريداً أو هامّاً ونحو ذلك. جاء في (**الأشموني**): «اختلف في الفعل الواقع بعد اللام، فذهب الكوفيون إلى أنه خبر (كان) واللام للتوكيد، وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف»[٢].

فقد صرحوا أن المنصوب بعد (كان) خبر.

وجاء في (**الهمع**) أن الكوفيين يذهبون إلى أن (هذا) و(هذه) إذا أريد بهما التقريب كانا من (أخوات كان) وكان لهما اسم وخبر مثل (كان)، في حين مر بنا فيه أنّ الكوفيين يجعلون منصوب (كان) حالاً، وأن الاسم

(١) حاشية الخضري ١/ ١١٤.

(٢) الأشموني ٣/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣ وانظر الهمع ٢/ ٨ والتصريح ٢/ ٢٣٥ وحاشية الخضري ٢/ ١١٣.

المرفوع إنّما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها.

جاء في (**الهمع**): «وذهب الكوفيون إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو: (كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً؟) و(كيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعةً؟)... فيعربون (هذا) تقريباً والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع ... وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب؛ لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى، كما لو أسقطت (كان) من كان زيد قائماً»(١).

هذا ما جاء في كتب النحو في موقف الكوفيين من الأفعال الناقصة، فما الحقيقة إزاء هذه الأقوال المتضاربة؟

إن حقيقة موقف الكوفيين من الأفعال الناقصة هي أنهم لا يختلفون عن البصريين، وأنهم يقولون بكل ما يقوله البصريون، بل إنهم يذهبون في ذلك أبعد منهم.

فهم يقسمون الأفعال على تامة وناقصة، والناقصة ترفع الاسم ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها، ويضيفون إلى الأفعال الناقصة ألفاظاً أخرى تعمل عملها، وأن الأفعال الناقصة لا تقتصر على (كان) وأخواتها، بل يدخلون معها (ظن) وأخواتها أيضاً.

وهذا موقف النحاة الكوفيين على وجه العموم وليس موقفاً خاصاً بأحدهم. جاء في (**معاني القرآن**) للفراء في قوله تعالى ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦] «ولو جعلت (أن) في

---

(١) الهمع ١/ ١١٣.

مذهب (كي) وصيّرتها صلة لـ (مرجون) يريد: أُرجئوا أن يعذب أو يتاب عليهم، صلح ذلك في كل فعل تام، ولا يصلح في (كان) وأخواتها ولا في ظننت وأخواتها»(١). فقد فرق بين الفعل التام والناقص في الحكم.

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [الحجر: ٤] «لو لم يكن فيه الواو كان صواباً، كما قال في موضع آخر ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ وهو كما تقول في الكلام: (ما رأيت أحداً إلا وعليه ثياب) وإن شئت: إلا عليه ثياب... فإن كان الذي وقع على النكرة ناقصاً فلا يكون إلا بطرح الواو. من ذلك (ما أظن درهماً إلا كافيَك) ولا يجوز: إلا وهو كافيك؛ لأن الظن يحتاج إلى شيئين فلا تعترض بالواو فيصير الظن كالمكتفي من الأفعال باسم واحد. وكذلك أخوات ظننت، و(كان) وأشباهها، و(إن) وأخواتها... فأما أصبح وأمسى ورأيت فإن الواو فيهن أسهل؛ لأنهن توامّ (يعني تامات) في حال. (وكان) و(ليس) و(أظن) بُنين على النقص»(٢).

وانظر إلى الفقرة الأخيرة من قوله «فأما أصبح وأمسى...» فقد ذكر أن أصبح وأمسى ورأى تكون تامة وناقصة، وأما كان وليس وأظن فقد بنين على النقص.

وجاء في **(معاني القرآن)** قوله: «وقد تقوله العرب في ظننت وأخواتها من رأيت وعلمت وحسبت فيقولون: أظنني قائماً، ووجدتني صالحاً، لنقصانهما وحاجتهما إلى خبر سوى الاسم»(٣).

فقد جعل ظن وأخواتها أفعالاً ناقصة وهي محتاجة إلى اسم وخبر.

---

(١) معاني القرآن ١/ ٣٨٩.
(٢) معاني القرآن ٢/ ٨٣ ـ ٨٤.
(٣) م. ن ٢/ ١٠٦.

ونقل عنه ثعلب ذلك في مجالسه فقال: «الفراء يقول: لدن غدوة، ينصب ويرفع ويخفض، فتأويل الرفع: لدن كان غدوة، وينصب بخبر كان»[١].

فانظر كيف سمى المنصوب خبر كان؟

وجاء في (**معاني القرآن**): «وكل موضع صلحت فيه فَعَل ويفعل من المنصوب جاز نصب المعرفة منه والنكرة، كما تنصب كان وأظن لأنهن نواقص في المعنى وإن ظننت إنهن تامات»[٢].

فانظر كيف قال في كان وظن أنهن نواقص في المعنى وإن ظننت أنهن تامات.

ويرى الفراء أن (كان) هي التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، فقد جاء في (**معاني القرآن**) في كلامه على التقريب: «ومثله ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ فإذا أدخلت عليه (كان) ارتفع بها»[٣].

وقال أيضاً إن «بنية (كان) على أن يكون لها مرفوع ومنصوب»[٤].

وجاء فيه أيضاً في قوله تعالى ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: ٢] «نصبت (عجباً) بكان، ومرفوعها (أن أوحينا)»[٥].

وجاء فيه أيضاً في قوله تعالى ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠]: «تنصب العاقبة بكان، وتجعل مرفوع (كان) في السوأى»[٦].

---

(١) مجالس ثعلب ١/ ١٦٠.
(٢) معاني القرآن ١/ ٢٨١.
(٣) معاني القرآن ١/ ١٣.
(٤) م. ن ١/ ١٨٦.
(٥) م. ن ١/ ٤٥٧.
(٦) م. ن ٢/ ٣٢٢.

فجعل لكان مرفوعاً ومنصوباً.

ونقل أبو بكر بن الأنباري ـ وهو من مشاهير النحاة الكوفيين ـ عنه ذلك فقال: «وقال الفراء: ما برح وما زال وما فتئ بمنزلة ما كان يرفعن الأسماء وينصبن الأخبار»(١).

فذكر أنهن يرفعن الأسماء، وسمى المرفوع اسماً والمنصوب خبراً وهو عين قول البصريين.

تبين مما مر أن الفراء في كتابه (**معاني القرآن**) وفيما ينقل عنه النحاة الكوفيون في كتبهم يقول بما يقول به البصريون من تقسيم الأفعال على تامة وناقصة، وأن الناقصة وهي (كان) وأخواتها ترفع الاسم اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها، وأن (ظن) وأخواتها أفعال ناقصة أيضاً.

ولا يقتصر القول بهذا على الفراء وحده، بل يقوله غيره من النحاة الكوفيين، فقد جاء في (**مجالس ثعلب**): «قال الكسائي سمعت العرب تقول: هذا زيد إياه بعينه. فجعله مثل (كان). وقالوا تربّع ابن جؤية في اللحن حين قرأ «هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ» وجعلوه حالاً، يعني (أطهر). وليس هو كما قالوا. هو خبر لـ(هذا) كما كان في (كان)»(٢). فذكر رأي الكسائي أنه يجعل (هذا) بمنزلة (كان) تنصب الخبر كما تنصبه (كان)، وهذا رأي الكسائي أنه يجعل (هذا) بمنزلة (كان) تنصب الخبر كما (كان) وهذا رأي ثعلب أيضاً كما هو واضح.

وجاء في (**شرح القصائد السبع الطوال**) لأبي بكر بن الأنباري أن الكسائي قال: «إذا كان خبر (كان) مؤنثاً واسمها مذكراً وأوليتها الخبر فمن

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال ٣١٥.

(٢) مجالس ثعلب ١/ ٤٣.

العرب من يؤنث (كان) ويتوهم أن الاسم مؤنث إذا كان الخبر مؤنثاً»[١].

فانظر كيف يسمي الكسائي المرفوع والمنصوب بعد (كان) بأنه اسمها وخبرها كما ينقله النحاة الكوفيون.

وجاء في (**شرح القصائد السبع الطوال**) في قول الشاعر:

وقاهم جدهم ببني أبيهم وبالأشقين ما كان العقاب

«ومعنى البيت: وبالأشقين كان العقاب. العقاب اسم (كان)، والباء خبر (كان). و(ما) صلة دخلت لتوكيد الكلام»[٢].

وجاء فيه أيضاً في قول الشاعر:

*** وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي ***

«التاء اسم الكون. وخبر الكون ما عاد من التاء في أزمعت»[٣].

وجاء فيه في قوله:

*** ومهما تكن عند امرئ من خليقة ***

«والذي في (تكن) اسم الكون. و(عند) خبر الكون»[٤].

وجاء فيه في قوله:

فظل العذارى يرتمين بلحمها وشحم كهداب الدمقس المفتل

«والعذارى موضعهن رفعٌ بظل . . . وخبر (ظل) ما عاد من يرتمين من ذكر العذارى»[٥]. فقد جعل (العذارى) مرتفعاً بظل لا بما كان مرفوعاً به قبل دخولها.

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال ٥٥١.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال ٦.

(٣) م. ن ٤٤.

(٤) م. ن ٤٥.

(٥) م. ن ٣٥.

ونحو ذلك ما جاء فيه في قوله:

*** ويُضحي فتيت المسك فوق فراشها ***

«والفتيت يرتفع بيضحي، وفوق فراشها خبر يضحي»[١].

فقد صرح أن ارتفاع الاسم بالفعل (يضحي) لا بما كان مرفوعاً به.

ونحوه ما جاء في قوله:

*** وليس فؤادي عن هواك بمنسلي ***

قال: «وفؤادي مرتفع بليس، وبمنسل خبر ليس»[٢].

وهو نظير ما مر.

ونحوه ما جاء فيه أيضاً في قوله:

وما زال تشرابي الخمور ولذتي   وبيعي وإنفاقي طريفي ومتلدي

فقد قال: «وموضع التشراب رفع بزال، و(إلى) خبر زال»[٣].

ولم يقتصر في ذلك على (كان) وأخواتها، بل جعل (ظن) وأخواتها نظيرة (كان) في حاجتها إلى اسم وخبر شأن بقية النحاة الكوفيين. فقد جاء في (**شرح القصائد السبع الطوال**) في قول الشاعر:

وجاشت إليه النفس خوفاً وخاله   مصاباً ولو أمسى على غير مرصد

قوله: «والهاء اسم خال ومصاباً خبره»[٤].

وقال فيه أيضاً: «وحدثتم وأنبئتم مشبه بظننتم تنصب الاسم والخبر»[٥].

---

(١) م. ن ٦٦.

(٢) م. ن ٧٣.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال ١٩١ ـ ١٩٢.

(٤) م. ن ١٨٣.

(٥) م. ن ٤٧٠.

وذكر في مكان آخر اسم أرى وخبرها[١] .

وغير ذلك كثير .

تبين مما مر أن أبا بكر بن الأنباري يضع خطواته على آثار من تقدمه من الكوفيين ، ويقول بقولهم في النقص والتمام ، وهم في ذلك لا يختلفون عن البصريين .

ومثل ذلك ما ورد في تفسير الطبري ، والطبري نحوي كوفي ، بل هو من حذاق الكوفيين كما قال أبو العباس ثعلب[٢] .

فهو يعرب وبوجه ما ورد من (كان وأخواتها) وظن وأخواتها على نحو ما مر من أقوال الكوفيين ، فهو يرى أن (كان) وأخواتها أفعال ناقصة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، وأن (ظن) وأخواتها أفعال ناقصة أيضاً تطلب اسماً وخبراً منصوبين. وانظر على سبيل المثال قوله في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[٣] [ال عمران: ١٤٧] .

وقوله في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[٤] [البقرة: ٢٨٠] .

وقوله في قوله تعالى ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمۖ ﴾[٥] [ال عمران: ١٨٠] .

وقوله في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْۚ ﴾ [الأنفال: ٥٩][٦] .

---

(١) م . ن ٢٠٠ .

(٢) انظر معجم الأدباء ٦/ ٤٣٨ ورسالة (الطبري النحوي من خلال تفسيره) ٣٠٣ .

(٣) جامع البيان ٤/ ٧٩ .

(٤) جامع البيان ٣/ ٧٢ .

(٥) جامع البيان ٤/ ١٢٦ .

(٦) جامع البيان ١٠/ ٢٠ .

وغير ذلك كثير .

يتبين مما مر أن الكوفيين يقولون بما يقول به البصريون ، بل إنهم يذهبون أبعد منهم في ذلك ، فيدخلون (ظن) وأخواتها في الأفعال الناقصة ، ويدخلون ألفاظاً أخرى علاوة على ذلك. وعلى هذا يسقط الادعاء القائل بأن الكوفيين يختلفون عن البصريين في موقفهم من الأفعال الناقصة ، وأن الأفعال عندهم كلها تامة ، وأن المرفوع فاعل لها ، أو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، وأن الاسم المنصوب حال لا خبر ، واتضح بما لا يقبل الشك أن عامة الكوفيين ابتداء من الكسائي فالفراء فمن بعدهما يقولون بما يقول به البصريون. بل إن مصطلح النقص والتمام والأفعال الناقصة والتامة لم يرد في كتاب سيبويه[١] بل ولا في كتاب (**المقتضب**) للمبرد ، في حين ورد بكثرة في كتاب (**معاني القرآن**) للفراء وكتب الكوفيين بعده ، فكيف يقال إن هذا المصطلح بصري ولم يقل به الكوفيون؟

معنى النقص:

اختلف النحاة في معنى النقص في الأفعال ، فذهب قسم منهم إلى أن معنى النقص هو عدم دلالة هذه الأفعال على الحدث وإنما تدل على الزمن فقط ، ولذلك يلزمها الخبر كالعوض عن الحدث. جاء في (**شرح ابن يعيش**): «وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك (ضرب) فإنه يدل على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب ، و(كان) إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط ، و(يكون) تدل على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان ، فهي تدل على زمان فقط ، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة. وقيل أفعال عبارة أي هي أفعال لفظية

(١) انظر كتاب النواسخ في كتاب سيبويه ٢٥ .

لا حقيقية ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على الحدث ، والحدث الفعل الحقيقي ، فكأنه سمي باسم مدلوله ، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف ، فلذلك قيل أفعال عبارة ، إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث ، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب»(١) .

وذهب آخرون إلى القول بأنها تدل على الحدث كبقية الأفعال ، وإنما سميت ناقصة لأنها لا يتم الكلام بمرفوعها ، بل لا بد من المنصوب. وأبطلوا القول الأول بأمور منها :

١ ـ أنها صرح بمصدرها ، فيقال: الكون والإصباح والإمساء والصيرورة ونحوها ، قال الشاعر :

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى   وكـونـك إيـاه عليـك يسيـر

والمصدر هو الحدث المجرد من الزمن ، فدل ذلك على إفادتها الحدث .

٢ ـ ومن ذلك وقوع (دام) صلة لـ (ما) المصدرية وذلك كقوله تعالى ﴿ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم : ٣١] فتؤول بالمصدر .

ولا يقتصر ذلك على (دام) وحدها ، بل إن عموم هذه الأفعال قد تسبك مصدراً مع الحروف المصدرية كقوله تعالى : ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف : ٥] ، وقوله : ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف : ١٨٥]. أما (دام) فهي تلزم (ما) المصدرية .

---

(١) ابن يعيش ٧/ ٨٩ ـ ٩٠ وانظر أسرار العربية لابن الأنباري ١٣٣ ـ ١٣٤ .

فدل ذلك على إفادتها الحدث ؛ لأن المصدر هو الحدث المجرد كما ذكرنا.

٣ ـ أنه قد يأتي منها اسم الفاعل ، واسم الفاعل هو ما دل على الحدث وذات الفاعل نحو كائن ومنفكّ وصائر ومصبح وذلك نحو قوله:

وما كل من يبدي البشاشة كائناً أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

وقوله:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً أحبك حتى يغمض الجفن مغمض

٤ ـ أنه يأتي منها الأمر وذلك كقوله تعالى ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾ [النساء: ١٣٥] فلو لم يكن فيها الحدث لما صح بناء الأمر منها ، إذ ليس هناك معنى للأمر بالزمن ، وإنما الأمر هو طلب القيام بحدث ما.

٥ ـ أن من بين الأفعال الناقصة (صار) ومعناه الانتقال والتحول. ودلالته على الحدث من أظهر الأمور ، فقولك: (صار الخمر خلاً) و(صار الماء ثلجاً) يدل على الحدث أظهر دلالة ، فإن معنى ذلك أن الخمر تحول إلى خل ، أي: حدث له أمر حوّله وغيّره. وكذلك (صار الماء ثلجاً) إذ الزمن وحده لا يغير الماء إلى ثلج ، ولا الخمر إلى خل ، حتى يحدث له حدث يغير طبيعته.

وكذلك (ما زال) التي معناها الاستمرار ، و(ما دام) التي معناها الدوام.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ، ليس بشيء ؛ لأن (كان) في نحو (كان زيد نائماً) يدل على الكون الذي هو الحصول ، وخبره يدل على الكون المخصوص . . .

وأما سائر الأفعال الناقصة نحو (صار) الدال على الانتقال ، وأصبح الدال على الكون في الصبح أو الانتقال ، ومثله أخواته و(ما دام) الدال على الكون الدائم ، و(ما زال) الدال على الاستمرار ، وكذا أخواته ، و(ليس) الدال على الانتفاء ، فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور ، فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه»[١] .

٦ ـ أن الأصل في الفعل الدلالة على الحدث والزمن ، فما دل على الحدث وحده هو المصدر نحو الجلوس والقيام ، وما دل على الزمن وحده اسم الزمان نحو الآن وغداً ، ولا يخرج الفعل من أصله إلا بدليل. ولم يقم دليل على خروجها عن أصلها ، بل هناك أدلة تثبت عدم خروجها عن أصلها كوجود المصادر وغيرها مما يثبت لها الحدث.

٧ ـ أنها لو كانت معناها الزمن لجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى ، كما ينعقد منه ومن اسم زمان ، وذلك كما تقول (السفر غداً) فـ (السفر) اسم معنى ، و(غداً) اسم زمان ، ولصح أن يقال: أصبح السفر وما انفك السفر. فلما لم يصح ذلك انتقض ما قالوه.

٨ ـ أن الأفعال المتساوية في الزمن إنما تمتاز بالأحداث ، فإذا زال ما به الافتراق وبقي ما به التساوي فلا فرق بين (كان زيد غنياً) و(صار زيد غنياً) ، والفرق حاصل ، فبطل ما يوجب خلافه.

٩ ـ أن من جملة هذه الأفعال (انفك) ولا بد معها من ناف فلو كانت لا تدل على الحدث لزم أن يكون معنى (ما انفك زيد غنياً) ما زيد غنياً في وقت من الأوقات. وهي نقيض المراد[٢]. وكذلك سائر أخواتها نحو

---

(١) الرضي على الكافية ٢/ ٢٩٠.

(٢) يظر حاشية الشيخ الأمير على مغني اللبيب ٢/ ٧٦.

(ما زال) و(ما برح) و(ما فتئ) ، فدل ذلك على أنها تفيد الحدث وليست متجردة للزمن.

التحقيق في النقص والتمام:

لقد اتضح مما سبق أن النحاة على وجه العموم يقولون: إن هذه الأفعال ناقصة ، وإنها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

وقد نُسب إلى الكوفيين القول إن منصوبها حال، كما نسب إليهم القول إن مرفوعها فاعل ، وقد رجح قسم من الباحثين هذا القول. وقد استبان لنا أن رأي الكوفيين على خلاف ما ذكر. ولكن يبقى ثمة سؤال وهو:

ما حقيقة هذه الأفعال أناقصة هي أم تامة؟ أمعمولاها اسم وخبر أم هما فاعل وحال؟

ما الراجح في منصوبها: الخبرية أو الحالية؟

إن أهم ما رُدَّ به على القائلين بحالية المنصوب ههنا أنه يأتي معرفة ونكرة ، وأنه يأتي ضميراً ، والحال لا تكون كذلك بحال ، فالحال ملتزمة التنكير ولا تكون ضميراً[(١)].

ومن النحاة من أجاز تعريف الحال بشرط ، ومنهم من أجازه بلا قيد ولا شرط ، ونسب هذا الرأي إلى يونس والبغداديين[(٢)].

ونحن لا نريد أن نرجح أحد الرأيين بموجب التنكير والتعريف ، على

---

(١) ينظر الإنصاف ٢/ ٤٤١ وما بعدها ـ المسألة ١١٩.

(٢) ابن عقيل ١/ ٢١٤.

الرغم من أن المأثور من كلام العرب يقطع بكثرة ورود الحال نكرة وقلة ورودها معرفة.

إن الذي يقطع ـ فيما أحسب ـ بكون الاسم المنصوب حالاً أو غير حال إنما هو دلالته على الحالية أوْ لا، بغض النظر عن تعريفه أو تنكيره، فإن كان المعنى يحتمل الحالية قلنا بحاليته، وإن لم يحتمل معنى الحالية فلا يصح القول بحاليته.

ولا يجوز أن نلوي المعنى ليّاً ونتأول الكلام تأولاً بعيداً لنثبت رأينا، إذ معنى ذلك أننا وقعنا فيما أخذناه على غيرنا من تأول مفسد للمعنى ومحاولة لإثبات الرأي بالحق والباطل. وهذا ما ينبغي أن ينزه نفسه عنه باغي الحقيقة.

لقد كنت في مقتبل حياتي العلمية أميل إلى القول بما رجحه قسم من النحويين والباحثين من أن هذه الأفعال تامة، وأن مرفوعها فاعل، ومنصوبها حال، غير أن هناك أموراً جعلتني أعدل عن هذا الميل منها:

١ ـ أنك تقول (كان المنطلق إبراهيمَ) و(ليس المنطلق محمداً). أفترى أنه يصح أن يكون (إبراهيم) أو (محمداً) حالاً؟ وما معنى الحالية ههنا؟ هل المعنى: كان المنطلق في حالة إبراهيم، أو: ليس المنطلق في حالة محمد؟

فلا معنى للحالية ههنا البتة كما هو ظاهر.

ومثل هذا قوله ﷺ في الحديث الصحيح (كن أبا خيثمة) وذلك أنه رأى رجلاً من بعيد يرفعه الآل ـ أي السراب ـ فقال: (كن أبا خيثمة) فإذا هو أبو خيثمة. فهل معنى الحديث: كن في هذه الحال؟

أظن أن القول بحالية هذا ضرب من التعسف الواضح الذي لا يحتمله المعنى.

٢ ـ أنك تقول (كان المسافر إياك) و(ليس الراحل إياي) و(الصديق كنته) وتقول العرب (عليه رجلاً ليسني) أي غيري. وجاء في الحديث الصحيح في ابن صياد (إن يكنْهُ فلن تُسلّط عليه وإلا يكنْهُ فلا خير لك في قتله)، وقال الشاعر:

ليس إياي وإياك ولا نخشى رقيبا

وقال:

دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مغنياً بمكانها
فإلاّ يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها

فأي معنى للحالية في هذه الضمائر المنصوبة؟ أية دلالة على الحال في نحو (ليس إياي وإياك) أو (إلاّ يكنها أو تكنه) أو (ليس الراحل إياك)؟

أظن أنه من الوضوح بمكان بُعد هذه الأسماء المنصوبة عن معنى الحالية.

٣ ـ أنك تقول: (أقبل الطلاب ليس محمداً) و(جاء الرجال لا يكون خالداً) بمعنى الاستثناء، ومنه الحديث (ما أنهرَ الدمَ وذُكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنَّ والظفرَ) أي ما أسال الدَم فكلوا ما عدا السنّ والظفر. ومنه الحديث (يُطبع المؤمن على كل خُلق ليس الخيانةَ والكذب). أفتكون هذه أحوالاً؟ أيصح أن تكون كلمة (السنّ) أو (الظفر) أو (محمداً) أو (خالداً) في نحو ما مر حالاً؟

٤ ـ أنك قد تقول (كنتَ من أساء إليّ) و(كنتَ الذي ساعدتني) و(كنتِ التي أحببت) و(لست الذي فاز).

أفترى أن هذه الأسماء الموصولة تحتمل الحالية؟ وهل فيها معنى الحالية؟

٥ ـ وقد تقول (كان السابقون هؤلاء) و(أصبحت الأميرة هذه) و(ليس الفائز هذا الرجل) و(كان المفقود هذا الخاتم).

أفترى أن أسماء الإشارة هذه فيها معنى الحالية؟

٦ ـ وقد يكون المنصوب مضافاً إلى معرفة مما ليس فيه دلالة على الحال نحو (كان السارق غلامَ زيد) و(كان المتنكر ابنَ محمد) و(ليس الراحل أباك). فإن السارق هو الغلام وليس في حالته، وكذلك المتنكر وما بعده.

٧ ـ هناك تعبيرات أخرى بعيد منها معنى الحالية، منها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧] بنصب (قولهم)، أفترَى أن في هذا رائحة الحالية؟

ونحوه قوله: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٢] بنصب (جواب). وهو نظير ما مر.

ونحوه قوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور: ٥١].

وقوله: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئْتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ﴾ [الجاثية: ٢٥].

وقوله: ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ﴾ [الحشر: ١٧].

وقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الأنعام: ٢٣].

وقوله: ﴿۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

٨ ـ قد يقع المصدر المؤول في موقع منصوبها نحو قولك (كان الرأيُ أن تسافر) و(كان الظنُّ أن تأتي).

أفترى أن المعنى أن الرأي في حالة سفر، وأن الظن في حالة إتيان؟

بل إنه يجوز في نحو ذلك أن تنصب الأول أو الثاني[(١)] ، أفترى أننا إذا نصبنا (الرأي) صح أن يكون حالاً للسفر؟ وإذا نصبنا (الظن) صح أن يكون حالاً للإتيان؟ وأي معنى في ذلك؟ إن المعنى يرفض الحالية من كل وجه ، هذا فضلاً عن أن الحال لا يقع مصدراً مؤولاً أصلاً .

٩ ـ كثيراً ما يقع ضمير الفصل بين مرفوع هذه الأفعال ومنصوبها وذلك نحو قوله تعالى ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ [الأنفال: ٣٢] وقوله: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢] ، وقوله: ﴿كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦].

ومن المعلوم أن ضمير الفصل إنما يقع بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله مبتدأ ، وخبر كاسم (إن) وخبرها ، واسم (كان) وخبرها ، ولا يقع في غير ذلك[(٢)] ، ولا يقع بين الحال وصاحبها[(٣)] .

ولم يرد في القرآن الكريم موطن واحد ورد فيه ضمير الفصل بين الحال وصاحبها ، على كثرة وروده بين اسم (كان) وخبرها ، أو بين مفعولي (ظن) وأخواتها. مما يدل دلالة واضحة أن منصوب (كان) ومنصوب (ظن) يختلفان عن الحال.

١٠ ـ لاحظ النحاة تفرد الأفعال الناسخة في التعبير بأمور تختلف عن بقية الأفعال ، فقد لاحظوا أن العرب لا تأتي بالواو مع منصوب الأفعال الناسخة الواقع جملة ، بخلاف بقية الأفعال ، تقول: (رأيت أخاك وعليه طيلسان) أو (عليه طيلسان) بلا واو ، ولا تقول (كان أخوك وعليه طيلسان) ولا (ليس أخوك وعليه طيلسان).

---

(١) ينظر جامع البيان للطبري ٤/ ٧٩ .
(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٤٠ .
(٣) الرضي على الكافية ٢/ ٦٢ .

وتقول: (جيء بالصندوق وفيه كتب) أو (فيه كتب)، ولا تقول: (كان الصندوق وفيه كتب) ولا (ليس الصندوق وفيه كتب) وإنما تقوله بلا واو، مما يدل على أن التعبير بالأفعال الناسخة يختلف عن التعبير بغيرها، وأن منصوبها يختلف عن الحال. جاء في (**معاني القرآن**) للفراء في قوله تعالى ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ﴾: «لو لم يكن فيه الواو كان صواباً كما قال في موضع آخر ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ وهو كما تقول في الكلام (ما رأيت أحداً إلا وعليه ثياب) وإن شئت: إلا عليه ثياب... فإن كان الذي وقع على النكرة ناقصاً فلا يكون إلا بطرح الواو. من ذلك (ما أظن درهماً إلا كافيك) ولا يجوز (إلا وهو كافيك) لأن الظن يحتاج إلى شيئين فلا تعترض بالواو فيصير الظن كالمكتفي من الأفعال باسم واحد. وكذلك أخوات ظننت وكان وأشباهها وإن وأخواتها»[١].

ولهذا يترجح فيما أحسب مذهب النحاة في ذلك، وهي أن هذه أفعال ناقصة، وأن المرفوع اسمها، والمنصوب خبرها، وليس حالاً والله أعلم.

* * *

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٨٣.

ظن وأخواتها

يرتبط الكلام على هذه الأفعال بالكلام على الأفعال الناقصة. فقد اختلف النحاة في شأن منصوبها الثاني، كما اختلفوا في شأن منصوب الأفعال الناقصة، فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن هذه الأفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، ويُدخلون هذه الأفعال ضمن النواسخ.

ونُسب إلى الكوفيين القول بأن منصوبها الثاني حال[١]. ونسب إلى الفراء القول بأنه حال[٢]، كما نسب إليه القول بأنه منصوب على التشبيه بالحال[٣].

وذهب السهيلي إلى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، بل هما كمفعولي أعطى.

جاء في (**التصريح**): «وذهب السهيلي إلى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بل هما كمفعولي أعطى، واستدل بظننت زيداً عمراً فإنه لا يقال (زيدٌ عمروٌ)، إلا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت»[٤].

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٧٤، الإنصاف ٢/ ٤٤١.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٥٢.

(٣) الهمع ١/ ١٥١، التصريح ١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٤) التصريح ١/ ٢٤٦، وانظر المساعد ١/ ٣٥٢.

وجاء في (**الهمع**): «وأنكر السهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلاً ، قال: بل هي بمنزلة أعطيت في أنها استعملت مع مفعولها ابتداء. قال: والذي حمل النحويين على ذلك أنهم أرادوا[١] أن هذه الأفعال يجوز أن لا تذكر فيكون من مفعوليهما مبتدأ وخبر ، قال: وهذا باطل بدليل أنك تقول: (ظننت زيداً عمراً) ولا يجوز أن تقول: (زيد عمرو) إلا على جهة التشبيه ، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت ، إذ القصد أنك ظننت زيداً عمراً نفسه لا شبه عمرو.

قال أبو حيان: والصحيح قول النحويين، وليس دليلهم ما توهمه، بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال»[٢].

وأيد قسم من المحدثين القول بأنه حال ، وأيد آخرون مذهب السهيلي. فقد جاء في كتاب (**النحو العربي نقد وبناء**) للدكتور إبراهيم السامرائي: «إن ظن وما يجري مجراها تتطلب مفعولاً واحداً ، أما الاسم المنصوب بعدها فإن الأولى أن يكون حالاً كما في قولنا (رأيت العلم نافعاً) وتكون بما يسمى بـ (رأى) القلبية مثل رأى البصرية»[٣].

وجاء في كتاب (**تيسير النحو التعليمي**) للدكتور شوقي ضيف قوله:

«حذفت باب ظن وأخواتها آخذاً برأي السهيلي الأندلسي القائل بأن المفعولين بعدها ليس أصلهما مبتدأ وخبراً كما مر بنا ، بل مثلها مثل وهب[٤] وأعطى تنصب مفعولين ، ولذلك نقلتها هي وأخواتها إلى باب

---

(١) كذا في المطبوع ولعل الأصل: رأوا.
(٢) الهمع ١/ ١٥١.
(٣) النحو العربي نقد وبناء ٩٠.
(٤) الفعل (وهب) ليس من باب (أعطى) فهو لا يتعدى إلى مفعولين ، بل يتعدى إلى مفعول واحد فينصبه ويتعدى إلى اسم آخر باللام ، قال تعالى ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ=

المفعول به المتعدد»[١].

وأظنني في غنى عن بيان رأي الفراء والكوفيين، فقد تبين لنا مما سبق أن الفراء والكوفيين يعدون هذه الأفعال من الأفعال الناقصة، وأن المنصوبين هما اسمها وخبرها[٢].

وعلى أية حال أرى أنه يحسن النظر فيما قيل بشأن منصوبها الثاني بغض النظر عن قائله. وتتلخص الأقوال بما يأتي:

١ ـ أنه مفعول ثان وأن أصله خبر، أو بعبارة أخرى أن هذه الأفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. وهذا رأي الجمهور. ويتفق الكوفيون والبصريون على أن هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما، فلا خلاف بين المذهبين إلا في المصطلح، فالبصريون يسمون كلاًّ من المنصوبين مفعولاً، والكوفيون يسمونهما اسماً وخبراً كما في كان وأخواتها.

٢ ـ إن المنصوب الثاني حال والمنصوب الأول مفعول به.

٣ ـ إن كلاًّ من المنصوبين مفعول به وليس أصلهما مبتدأ وخبراً، بل شأن هذه الأفعال شأن أعطى ونحوها.

النظر في كونه حالاً:

ذهب قسم من النحاة إلى كون المفعول الثاني في هذا الباب حالاً، وأيد هذا المذهب قسم من المحدثين كما ذكرت، ورده النحاة بأنه يرد

= وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥]، وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ﴾ [إبراهيم: ٣٩]. قال سيبويه ١/ ١٦٠ «ولا تقول (وهبتك) لأنهم لم يعدّوه ولكن وهبت لك».

(١) تيسير النحو التعليمي ٦٩ ـ ٧٠.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/١٠٦ و٢/ ٨٣ ـ ٨٤ وشرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري ١٨٣، ٢٠٠، ٤٧٠.

قد تكون أقرب إلى القبول في قسم من التعبيرات كقولك: (ظننت محمداً مسافراً) إذ لا يصح فيما أحسب أن نجعل (مسافراً) مثل ثاني مفعولي (أعطيت)، فأنت لا تقول (أعطيت محمداً مسافراً) ولا (أعطيته نائماً) على أن (نائماً) أو (مسافراً) مفعول ثان.

أما شبهة السهيلي التي جعلها الدكتور شوقي ضيف علة تداعي رأي النحاة، وهي أن حذف (ظن) من نحو (ظننت زيداً محمداً) يؤدي إلى أن تصبح الجملة (زيد محمد) وهذا خلاف المقصود، واستدل من هذا على أنه ليس أصل المنصوبين مبتدأ وخبراً، فهي مردودة، وذلك أنه ألغى معنى الظن من الجملة، في حين أن الجملة ينبغي أن تؤخذ بكل قيودها، فإن المتكلم لم يقل أولاً (زيد محمد) ثم أدخل الظن عليه، وإنما هو ظنَّ ابتداء فقال (ظننت زيداً محمداً) فلا يصح إلغاء الظن من الكلام.

وهذا واضح أقره السهيلي والدكتور شوقي وغيرهما، فقد ذكر الدكتور شوقي في كتابه **(تجديد النحو)** (إن وأخواتها) فقال: «إنّ وأخواتها ستة أحرف هي: إنّ وأنّ وهما للتوكيد، كأن للتشبيه، لكن للاستدراك، ليت للتمني، ولعل للترجي، وهي جميعاً تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول ويسمى اسمها، وترفع الثاني ويسمى خبرها»(١).

فذكر من أخوات (إن) ليت وكأن ولعل، ولم يعترض على ذلك بامتناع حذفها في كثير من التعبيرات كامتناع حذف (ظن)، فنحن نقول (ليت العقيم تلد) (ليت الميت يعود إلينا) و(ليت الشباب يعود)، ونقول (ليت الفرس تطير) و(ليت هذه الدار تتكلم) كل ذلك على معنى التمني ولا يصح حذف (ليت) في كل ذلك، فلمَ لم يمنع ذلك من أن يكون أصل الكلام مبتدأ وخبراً؟

---

(١) تجديد النحو ١٤٥.

ذلك لأن المتكلم متمنٍّ ولا يسوغ حذف التمني ، فإنه إذا حذف التمني تغير الكلام .

وكذلك (كأن) فنحن نقول (كأنك تمشي بلا رجلين) ، ونقول : (تبني وتشيد كأنك تخلد في الدنيا) ولا يصح إسقاط (كأن) ، فلمَ لم يأخذ السهيلي وغيره على النحاة قولهم بأن (إن وأخواتها) تدخل على المبتدأ والخبر بحجة أننا لو أسقطنا قسماً من هذه الأحرف لم يصح الكلام؟

ذلك أن المتكلم يريد التشبيه ، وليس معنى قول النحاة أن (كأن) تدخل على المبتدأ والخبر أن الكلام كان أصله متألفاً من مبتدأ وخبر من دون تشبيه ثم دخل عليه التشبيه ، فلم يقل أحد : إن أصل الكلام في الجملتين السابقتين (أنت تمشي بلا رجلين) و(أنت تخلد في الدنيا) ثم دخل عليه معنى التشبيه ، وإنما بني الكلام على التشبيه ابتداء . وكذلك ثَمّ ، فإن الكلام بني على الظن ابتداء ، وكما لا يصح حذف ليت أو حذف كأن ههنا لا يصح حذف ظننت ثَمّ .

وكذلك (لعل) في نحو قوله تعالى : ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر : ٣٦ ـ ٣٧] فلا يصح أن يقال (أنا أبلغ أسباب السماوات) وتقول : (لعلك تخلد) ، قال تعالى : ﴿ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمۡ تَخۡلُدُونَ ﴾ [الشعراء : ١٢٩] ، و(لعلك تنفذ من أقطار السموات والأرض) وكل هذا لا يصح حذف (لعل) منه .

وكذلك النفي نحو قولك (ما الشيطان ملكاً) و(ما الشيطان بإنسان) و(لا الجمل فيل ولا الثور حصان) فهذا كله مبتدأ وخبر ، أو أصله مبتدأ ، وخبر ولا يصح حذف (ما) أو (لا) لإثبات صحة ذلك . فالجملة تؤخذ بكل قيودها كما هو واضح .

ثم إن الدكتور شوقي ضيف جعل (لا) النافية للجنس من أخوات

(إن)[1] ، فهي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها ، ولكن أيصح أن نسقط (لا) دائماً لنتأكد من صحة هذا الحكم؟ أيصح أن نقول في نحو قولنا (لا جناحَ للفيل): (للفيل جناح)؟ أيصح أن نسقط (لا) من نحو قولنا (لا رجعة للميت إلى الدنيا) و(لا خلود في الدنيا)؟

أيصح في نحو هذا أن نقول: إنه لما لم يكن تأليف مبتدأ وخبر من دون (لا) إذن فهو ليس مبتدأ وخبراً؟

إنه يصح أحياناً أن تكون الجملة مثبتة ومنفية فنقول (محمد حاضر) و(ما محمد حاضر) ، ويصح أحياناً أن تكون الجملة متمنّاة وغير متمنّاة نحو (ليت محمداً معنا) و(محمد معنا) ، ويصح أن تكون الجملة مظنونة وغير مظنونة نحو (ظننت محمداً قادِماً) و(محمد قادم).

ولكن من الجمل ما تصح منفية ولا تصح مثبتة ، وتصح متمنّاة ولا تصح غير متمنّاة ، وتصح مظنونة ولا تصح غير مظنونة ، فتقول: (لا يردّ الميت البكاء) ولا يصح أن تقول: (يرد الميت البكاء) ، وتقول: (ليت الشباب يعود) ، ولا يصح أن تقول: (الشباب يعود) ، وتقول: (ظننت الشجرة رجلاً) ، ولا يصح أن تقول: (الشجرة رجل).

فليس الكلام أصله مثبت صحيح المعنى ثم نفي ، فإذا حذف النفي عاد صحيح المعنى ، وليس الكلام غير متمنًّى ثم تُمنِّي ، فإذا حذف التمني عاد صحيح المعنى ، وليس الكلام مبنياً على اليقين ثم دخله الظن فإذا حذف الظن عاد إلى اليقين.

إن الكلام قد يكون منفياً ابتداء ، وقد يكون مثبتاً ابتداء ، وقد يكون

---

(١) تجديد النحو ١٥٠ وما بعدها.

متمنّى ابتداء ، وقد يكون متيقّناً ابتداء ، وقد يكون مظنوناً ابتداء ، فليس الكلام بعضه أصل لبعض على سبيل الدوام .

إنه لم يقل أحد إن كل ما كان أصله مبتدأ وخبراً إذا حذف ما دخل عليه صح ذلك في المعنى ، بل المقصود أن أصله مبتدأ وخبر في التأليف لا في المعنى .

هذا من الوضوح بمكان .

وبهذا سقطت شبهة السهيلي والاستدلال بها .

لقد لاحظ النحاة أن هذه الأفعال ـ أعني ظن وأخواتها ـ تختص بأمور لا يشاركها فيها سائر الأفعال ، وبذا تختلف عن أعطى . ومنصوباها يختلفان عن مفعولي أعطى ، ومن بين هذه الأمور التي تختص بها ظن وأخواتها ما يأتي :

١ ـ أنها يجوز فيما تصرف من أفعال القلوب الإلغاء إذا توسطت أو تأخرت فيستقل الجزءان كلاماً ، فيصح أن تقول في نحو (محمداً ظننت قادماً) : (محمد ظننت قادم) ، وفي نحو (محمداً قادماً ظننت) : (محمدٌ قادم ظننت) بل أجاز الكوفيون إلغاءها متقدمة أيضاً نحو (ظننت محمد قادم)[1] قال الشاعر :

إن المحب علمت مصطبر ... ولديه ذنب الحب مغتفر

وقال :

هما سيدانا يزعمان وإنما ... يسودانا إن أيسرت غنماهما

ولا يصح مثل ذلك في باب (أعطى) ولا في سائر الأفعال[2] ،

(١) المساعد ١/ ٣١٤.

(٢) انظر ابن يعيش ٧/ ٨٤ ، الرضي على الكافية ٢/ ٢٧٩ ، الهمع ١/ ١٥٣ .

فلا تقول في (خالداً أعطيت ديناراً): (خالدٌ أعطيت دينارٌ)، ولا في (خالداً ديناراً أعطيت): (خالدٌ دينارٌ أعطيت).

٢ ـ ومنها أنها تعلّق بالاستفهام والنفي واللام وما إلى ذلك من سائر المعلقات، فتقول: (ظننت لمحمدٌ مسافر) و(ظننت ما محمدٌ مسافر) و(علمت أمحمدٌ مسافر أم خالد)، قال تعالى: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨]، وقال: ﴿قَالُواْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾ [هود: ٧٩]، وقال: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ٧١]، وقال: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢].

وقد لاحظ النحاة أن هناك أفعالاً قليلة تشارك هذه الأفعال في التعليق مع الاستفهام وذلك نحو نظر وأبصر وسأل وما وافقهن، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، وقوله: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٤](١).

ولا يجوز التعليق في باب أعطى، فلا تقول: (أعطيت لمحمدٌ دينارٌ) ولا في سائر الأفعال الأخرى(٢).

٣ ـ ومن خصائص أفعال القلوب أيضاً أنه يجوز إعمالها في ضميرين متصلين لمسمى واحد: أحدهما فاعل والآخر مفعول، نحو (ظننتُني خارجاً) و(علمتُني منطلقاً)، قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٦ ـ ٧]، وقال: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦].

وقد أجرت العرب أفعالاً قليلة مجراها فقالوا عدمتُني وفقدتُني

(١) ينظر المساعد ١/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠، الهمع ١/ ١٥٥، حاشية التصريح ١/ ٢٥٢.
(٢) ينظر ابن يعيش ٧/ ٨٦، الرضي ٢/ ٢٧٩، الهمع ١/ ١٥٤، ابن عقيل ١/ ١٥١ ـ ١٥٢.

ووجدتُني بقلة ، وألحقوا بها رأى البصرية[(١)] أيضاً ، قال الشاعر :

ولقد أراني للرماح دريئة — من عن يميني تارة وأمامي

ولا يجوز ذلك في سائر الأفعال ، فلا تقول (ضربتُني) ولا (ظلمتُني) بالاتفاق ، بل يقال: (ضربت نفسي) ، قال تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾ [القصص: ١٦][(٢)] .

٤ ـ قالوا واختصت هذه الأفعال أيضاً بأن يسدّ مسدّ مفعوليها أنْ وأنّ وصلتهما فتقول (ظننت أنّك تسافر) ، قال تعالى: ﴿ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَـٰدِرُونَ عَلَيْهَآ ﴾ [يونس: ٢٤] ، وقال: ﴿ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] ، وقال: ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٤٤] ولا يجوز ذلك في باب أعطى ، فلا تقول (أعطيت أن زيداً درهم)[(٣)] .

٥ ـ ومما يبطل كون هذه الأفعال من باب أعطى أن المفعول الثاني قد يقع فعلاً ، أو بالأحرى جملة فتقول: (حسبتك تدرس) و(ظننتك تقرأ) «والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى»[(٤)] بل لا يكون جملة أصلاً ، فلا تقول: (أعطيت محمداً يبيع) على أن (يبيع) مفعول ثان ، بل على أنه حال.

٦ ـ ومما يبطل كون هذه الأفعال من باب (أعطى) دخول ضمير الفصل على المنصوب الثاني فيها. فإن هذا كما يبطل القول بحاليته يبطل القول بأنه مفعول كثاني مفعولي أعطى. فإن ثاني مفعولي أعطى لا يدخل

---

(١) ابن يعيش ٧/ ٨٨ ، المساعد ١/ ٣٧٢ ، الهمع ١/ ١٥٦ .

(٢) ينظر ابن يعيش ٧/ ٨٨ ، الهمع ١/ ١٥٦ ، المساعد ١/ ٣٧٢ ، حاشية الخضري ١/ ١٥١ ، حاشية الصبان ٢/ ٢٦ .

(٣) ينظر الرضي ٢/ ٢٨٦ الهمع ١/ ١٥١ ، حاشية الخضري ١/ ١٥١ .

(٤) الهمع ١/ ١٥٠ .

عليه ضمير البتة ، فلا تقول: (أعطيت محمداً هو ديناراً) فتعين بذلك أن لا يكون من هذا الباب.

لقد أقرّ الدكتور شوقي ضيف ـ وهو ممن لا يؤمن برأي النحاة ـ بأن هذه الأفعال تنفرد بأمور لا تشاركها فيها بقية الأفعال ، فقد جاء في كتابه (تجديد النحو): «ومن الأفعال المتعدية إلى مفعولين أفعال تفيد اليقين أو الشك أو التصيير وهي ظن وأخواتها: علم ـ رأى ـ ألفى ـ زعم ـ درى ـ وجد ـ حسب ـ خال ـ اتخذ ـ جعل ـ صيّر ـ ردّ ، تقول: ظن خالد الجوَّ حاراً ـ رأى عمرو السماءَ ممطرةً ـ حسب زيد الشمسَ طالعةً ـ اتخذ الفكرةَ مقالةً ـ جعل علي زيداً متفوقاً ـ ردّ الصورةَ بديعةً. وتتميز ظن وأخواتها الثمانية الأولى بدخول (أنّ) أحياناً فاصلة بينها هي وفاعلها وبين مفعوليها مثل (ظننت أن زيداً مسافر) ، (علمت أن عمراً صادق في قوله). وحيئنذ يقال: أن واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي ظن وعلم وأخواتهما»[١].

نلاحظ من هذا النص أنه جعل لهذه الأفعال اسماً خاصاً فسماها أكثر من مرة (ظن وأخواتها) كما يسميها النحاة.

ثم ذكر أنها تنفرد بأحكام عن (أعطى) ونحوها ، وقد بيّن شيئين من انفرادها هما أن مفعولها الثاني قد يكون جملة ، وأنه يسد عن مفعوليها أن واسمها وخبرها.

وهناك أمور أخرى تنفرد بها عن هذه الأفعال ليس بوسع أحد إنكارها كما سبق أن ذكرته.

فلما كانت هذه المجموعة من الأفعال تتميز بأمور وأحكام لا تشترك فيها معها بقية الأفعال ، كان ذلك دالاً على تميزها عنها ، وأنها باب

---

(١) تجديد النحو ١٦٦.

خاص من الأفعال المتعدية ، واتضح أنها ليست من باب أعطى ، فدل ذلك على أحقية ما قرره النحاة ، ثم إنه لم يصنع شيئاً ، إذ لا بد من حفظ هذه الأفعال وحفظ أحكامها .

وبذا يترجح أن المنصوب الثاني هو خبر في الأصل ، لا حال ولا مفعول من باب (أعطى) ، والله أعلم .

❊ ❊ ❊

تقديم الفاعل على الفعل

ذهب جمهور النحاة إلى وجوب تأخير الفاعل عن فعله، وأنه لا يصح تقديمه عليه. وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل، فقولك: (محمد سافر): (محمد) فيه مبتدأ على رأي البصريين والكوفيين، ويجوز أيضاً أن يكون فاعلاً على رأي الكوفيين[1].

وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن الفاعل يصح أن يتقدم على فعله وأن نحو (محمد سافر): (محمد) فيه فاعل لا مبتدأ[2].

جاء في كتاب (**في النحو العربي نقد وتوجيه**) للدكتور مهدي المخزومي: «ليس من المبتدأ ما كان مسنداً إليه في جملة فعلية كما زعم النحاة في نحو قولنا: (محمد سافر) أو يسافر، وكما زعم الدكتور عبد الرحمن[3] أيضاً وهو بصدد التفريق بين نحو قولهم: (محمد ضرب) و(ضرب محمد) من أن الوظيفة اللغوية فيهما كانت قد اختلفت من مبتدأ إلى فاعل مع اتحاد العلامة الإعرابية... لأن المبتدأ لا يتميز عن الفاعل بمكانه، وإنما يتميز بما هو أعمق من هذا وأدق. يتميز بأنه يتصف بالمسند اتصافاً ثابتاً، ولا يتحقق هذا إلا إذا كان المسند اسماً جامداً أو

---

(١) ينظر الموفي في النحو الكوفي ١٨، شرح ابن عقيل ١/ ١٦١، الهمع ١/ ١٥٩.

(٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ٤٢ ـ ٤٣.

(٣) يعني الدكتور عبد الرحمن أيوب.

وصفاً دالاً على الدوام. وأن الفاعل وهو مسند إليه أيضاً إنما يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً ، ولا يتحقق هذا إلا بكون المسند فعلاً أو وصفاً دالاً على التجدد»(١) .

ونود قبل مناقشة فكرة تقديم الفاعل على الفعل أن نعقب على ما ذكره الدكتور مهدي المخزومي في مسألة المبتدأ والفاعل. فقد ذكر أن المبتدأ لا يتميز عن الفاعل بمكانه وإنما يتميز بأنه يتصف بالمسند اتصافاً ثابتاً ولا يتحقق هذا إلا إذا كان المسند اسماً جامداً أو وصفاً دالاً على الدوام. وأن الفاعل إنما يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً ولا يتحقق هذا إلا بكون المسند فعلاً أو وصفاً دالاً على التجدد.

وإذا أردنا تلخيص هذا القول بنقاط فإنه يكون على النحو الآتي:

١ ـ إن المبتدأ يتصف بالمسند اتصافاً ثابتاً.

٢ ـ ينبغي أن يكون خبر المبتدأ (المسند) اسماً جامداً أو وصفاً دالاً على الدوام.

٣ ـ إن الفاعل يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً.

٤ ـ مسند الفاعل ينبغي أن يكون فعلاً أو وصفاً دالاً على التجدد.

ونقول تعقيباً على هذا القول:

ماذا يرى الدكتور في نحو (محمد أقبل أخوه) أكلمة (محمد) هي مبتدأ أم فاعل؟ ولا شك أنه لا يستطيع القول بأنها فاعل ؛ لأن الذي أقبل هو الأخ لا محمد ، وإذن فلا مناص من إعرابها مبتدأ.

ثم نقول له: هل اتصف المبتدأ بالمسند اتصافاً ثابتاً؟ وهل المسند اسم جامد أو وصف؟ والجواب عن كل ذلك: لا .

---

(١) في النحو العربي ٧٣.

فالمبتدأ لم يتصف بالمسند اتصافاً ثابتاً ؛ لأن الخبر جملة مسندها فعل ، والفعل يفيد الحدوث ، ثم إن المسند ليس اسماً جامداً ولا وصفاً. ومع ذلك كانت كلمة (محمد) مبتدأ لا فاعلاً.

وبهذا انخرمت قاعدة المبتدأ والخبر التي وضعها.

ثم نأتي إلى الشق الثاني من القاعدة وهو مسألة اتصاف الفاعل بالمسند اتصافاً متجدداً فنقول له: كيف تعرب كلمة (يداه) في هذا المثال (محمد طويلةٌ يداه)؟

ولا مناص من إعرابها فاعلاً للصفة المشبهة ؛ لأنه لا يمكن إعرابها خبراً لمحمد كما هو معلوم ولا لطويلة ؛ لأن (يداه) مثنى و(طويلة) مفرد.

فالفاعل لم يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً كما أن مسنده ليس فعلاً ولا وصفاً دالاًّ على التجدد. وبهذا انخرمت قاعدة الفاعل التي وضعها أيضاً.

ونعود الآن إلى فكرة تقديم الفاعل على الفعل ، فنقول: إن النظرة الأولى توحي بصحة إعراب ما تقدم فاعلاً في نحو (محمد سافر) إذ هو الذي قام بالفعل ، ولا داعي لأن نعربه مبتدأ ثم نقدر ضميراً مستتراً للفعل (سافر) يعود على (محمد) يكون فاعلاً له ، غير أن هناك أموراً تجعل الباحث يتردد في القطع بصحة هذه النظرة منها:

١ ـ إذا أعربنا (محمد) في (محمد سافر) فاعلاً أفيكون الفعل فارغاً من الضمير أم متحملاً لضمير مستتر؟ أظن أن أقرب جواب هو كون الفعل فارغاً وليس فيه ضمير مستتر ؛ لأن تقدير الضمير سيوقع في إشكالات متعددة ، منها البحث عن إعراب لهذا الضمير وعن الموجب لهذا التقدير وغير ذلك ، فنقول:

إذا كان الفعل خالياً من الضمير اقتضى ذلك خلوه حيث تقدم الفاعل

فينبغي أن نقول على هذا (الرجلان سافر) و(الرجال سافر). ولكن اللغة تأبى مثل هذا التعبير، فهي تقول: (الرجلان سافرا) و(الرجال سافروا) فتأتي بالضمير المطابق للاسم المتقدم ولا تفرغ الفعل من الضمير، مما يدل على عدم خلو الفعل من الضمير.

ثم كيف نعرب نحو (الرجلان سافرا) و(الرجال سافروا) أنعرب الاسم المتقدم فاعلاً ونعرب الضمير المتأخر فاعلاً أيضاً، أم نعرب الاسم المتقدم مبتدأ والضمير المتأخر فاعلاً؟ أم نعرب الاسم المتقدم فاعلاً وهذه اللواحق حروفاً دالة على التثنية والجمع، وقد أبطلنا القول بهذا في بابه، علماً بأن الكوفيين لا يختلفون عن غيرهم من النحاة في عدّ هذه اللواحق أسماء لا حروفاً[١].

هل نجعل لحالة الإفراد إعراباً خاصاً ولغيرها إعراباً آخر؟

وهذا من جملة ما استدل به النحاة على القائلين بجواز تقديم الفاعل، جاء في (**المقتضب**): «فإذا قلت: (عبد الله قام) فـ (عبد الله) رفع بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في (قام) فاعل.

فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع (عبد الله) بفعله فقد أحال من جهات: منها أن (قام) فعل ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الاشتراك نحو (قام عبد الله وزيد) فكيف يرفع عبد الله وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بان لك وذلك قولك (عبد الله قام أخوه) فإنما ضميره في موضع (أخيه)»[٢].

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ١/١٦٦ قوله تعالى ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ ١/١٨٦، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ ١/٣١٢، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ ١/٣٦١ ـ ٣٦٢.

(٢) المقتضب ٤/١٢٨.

وجاء في (الأصول): «لا يجوز أن يقدم ـ يعني الفاعل ـ على الفعل إذا قلت: (قام زيد) لا يجوز أن نقدم الفاعل فتقول: (زيد قام) فترفع زيداً بقام، ويكون (قام) فارغاً، ولو جاز هذا لجاز أن نقول: (الزيدان قام) و(الزيدون قام) تريد: قام الزيدان وقام الزيدون»(١).

٢ ـ وردّ النحاة ذلك أيضاً بدلالة التقديم والتأخير، فأنت تقول: (حضر المسافرون) ثم تقول: (المسافرون حضروا) فلو كان العمل واحداً عند التقديم والتأخير ما اختلف التعبيران.

جاء في (المقتضب): «ومن ذلك أنك تقول: ذهب أخواك. ثم تقول: أخواك ذهبا، فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدماً لكان موحداً. وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعاً للضمير كان أو خافضاً أو ناصباً. فقولك: عبد الله قائم، بمنزلة قولك: عبد الله ضربته وزيد مررت به»(٢).

٣ ـ هناك إشكالات في إعراب المتقدم فاعلاً، منها: أنك إذا أعربت (محمداً) فاعلاً في (محمد سافر) فإنك قد تدخل على الجملة (إن) فتنصب محمداً فتقول: (إن محمداً سافر) فماذا تعرب محمداً؟ أتعربه فاعلاً منصوباً أم تعربه اسم إن؟ وإذا أعربته اسم إن فأين فاعل سافر؟ إنك ستضطر إلى تقدير ضمير يعود على محمد فتقع فيما فررت منه.

وتقول أيضاً: (رأيت محمداً يشتغل) فماذا تعرب (محمداً)؟ أتعربه مفعولاً لرأيت وفاعلاً ليشتغل؟ ويا ترى ماذا سيكون الفاعل؟ أيكون مرفوعاً أم منصوباً؟ أيكون فضلة أم عمدة؟ وإذا أعربته مفعولاً لـ(رأيت) ـ وهو كذلك ـ فأين يكون فاعل يشتغل؟ لا بد أنك ستلجأ أيضاً إلى تقدير

---

(١) الأصول ٢/ ٢٣٧، وانظر شرح ابن عقيل ١/ ١٦١.
(٢) المقتضب ٤/ ١٢٨.

ضمير في الفعل ليكون فاعلاً له فتعود إلى رأي الجمهور.

وتقول أيضاً: (نظرت إلى عبد الله يشتغل) و(مررت بعبد الله يشتغل) فكيف تعرب (عبد الله) أتعربه مجروراً بحرف الجر أم فاعلاً؟ وعلى هذا ماذا سيكون حكم الفاعل في الإعراب أهو الرفع أم النصب أم الجر؟ وماذا سوف يكون موقعه في الجملة أعمدة هو أم فضلة أم كل ذاك؟

وتقول أيضاً: (جاء عبد الله يركض) فيا ترى أيكون عبد الله فاعلاً للفعلين معاً أم لواحد منهما؟

إلى غير ذلك من الإشكالات والمخلَص من هذا كله أن تقول برأي الجمهور.

وقد أشار النحاة إلى شيء من هذا الإشكال. جاء في (**المقتضب**) في قول من قال بفاعلية (عبد الله) في قولهم (عبد الله قام): «ومن فساد قولهم أنك تقول (رأيت عبد الله قام) يدخل على الابتداء ما يزيله ويبقى الضمير على حاله»[(١)].

ونعود إلى ما قلناه في نقطة سابقة، وهو إذا كان كل مما ذكرنا من الأسماء مثنى أو مجموعاً برز ضمير الفعل فتقول: (رأيت الولدين يركضان) و(مررت بالولدين يعملان) فأين الفاعل ههنا يا ترى؟ أهو الضمير أم غيره؟ ولماذا يتحمل الفعل الضمير في حالتي التثنية والجمع ولا يتحمله في حالة الإفراد؟

٤ ـ قد يحول بين الاسم المرفوع والفعل ما له صدر الكلام أو ما لا يعمل ما بعده فيما قبله فيمنع من إعرابه فاعلاً، وذلك نحو قولنا

---

(١) المقتضب ١٢٨/٤.

(محمد هل حضر) فلا يصح أن يعرب محمد فاعلاً لحضر وذلك لوجود (هل) بينهما.

ومثله قولنا: محمد ما حضر، وعبد الله إن يذهبْ أذهبْ معه، وعبد الله أن يسافرَ خيرٌ له، ونحو ذلك، فتضطر في نحو هذا أن تعرب الاسم المرفوع مبتدأ والعودة إلى قول الجمهور، وقد أشار النحاة إلى هذا.

جاء في (**المقتضب**) في بيان فساد هذا القول قوله: «ومن ذلك أنك تقول: عبد الله هل قام؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله»[(١)].

٥ ـ وهناك إشكال آخر، وهو أنه إذا كان المتقدم اسماً موصولاً كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨] ونحو قولنا (الذي حضر أكرمته) فماذا يعرب الاسم الموصول هنا؟ أيعرب فاعلاً وتبقى جملة الصلة بلا عائد، أم يعرب مبتدأ ويضطر إلى تقدير ضمير مستتر يكون فاعلاً للفعل فنعود إلى ما عليه النحاة؟

وغني عن القول أن الاسم الموصول لا بد له من عائد أو ما ينوب عنه، لا خلاف في ذلك، ولا يختلف الكوفيون عن البصريين في هذا، إذ كلهم يجعلون للاسم الموصول عائداً[(٢)].

وكلهم يقسمون الموصولات إلى موصولات اسمية وإلى موصولات حرفية، ويعنون بالموصولات الحرفية الحروف المصدرية، وهذه لا يكون لها عائد، بخلاف الموصولات الاسمية.

---

(١) المقتضب ٤/ ١٢٨.

(٢) ينظر معاني القرآن في حذف العائد ١/ ٣٢، الهمع ١/ ٨٦.

جاء في (**شرح القصائد السبع الطوال**) لأبي بكر بن الأنباري في قوله:

يشق حباب الماء حيزومها بها كما قسم الترب المفايل باليد

«وموضع الكاف في (كما) نصب، وموضع (ما) خفض بالكاف وما بعدها صلة ولا عائد لها؛ لأنها في معنى المصدر»(١).

فذكر أن (ما) المصدرية ليس لها عائد بخلاف الموصولات الاسمية.

والكوفيون كغيرهم من النحاة يقولون: إن «الاسم لا يرتفع بصلته»(٢). أما ما ذكره محمد خير الحلواني في كتابه (**كتاب الإنصاف والخلاف النحوي بين المذهبين**) من أن الفراء أعرب (ما) الموصولة مرفوعاً بصلته فهو وهم عليه.

قال محمد خير في كتابه (**كتاب الإنصاف**): «ويذهب نحاة الكوفة إلى جواز تقدم الفاعل أو نائبه، ولذلك أعرب الفراء (ما) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ رفعاً بما لم يسم فاعله»(٣).

والحق أن الفراء أعرب (ما) كذلك فقال: «(ما) في موضع رفع بما لم يسم فاعله»(٤). غير أنه لم يقل إنه رفع بـ(أهلّ)، ثم إن (ما أهل) معطوف على ما قبله وهو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣] فهو مرفوع بـ(حُرمت) فليس فيه شاهد على ما يقول.

وكذلك ما أشار إليه من كتاب (**معاني القرآن**)، يعني قوله تعالى ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧] فإنه قال: «وإذا قلت

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال ١٣٩.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال ١٤٨.

(٣) كتاب الإنصاف والخلاف النحوي ٦٣.

(٤) معاني القرآن ١/ ٣٠١.

(أخفي لهم) وجعلت (ما) في مذهب (أي) كانت (ما) رفعاً بما لم تسمّ فاعله»[١].

فإنه ليس فيه دليل على ما استدل به ، ذلك أنه يعني أن (ما) مبتدأ ، والمبتدأ عند الكوفيين يرفعه الخبر ، فهو مرفوع بما لم تسم فاعله وليس يعني أنه نائب فاعل. ويدل على ذلك ما جاء في (**معاني القرآن**) في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾ [الرعد: ١] قال: «فموضع (الذي) رفع تستأنفه على الحق. وترفع كل واحد بصاحبه»[٢]. فلم يرفع (الذي) بالفعل وإنما رفعه بالخبر.

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ﴾ [الرعد: ١٠]: «من ومن في موضع رفع ، الذي رفعهما جميعاً سواء»[٣]. فلم يرفع الاسم الموصول بالفعل وإنما رفعه بالخبر.

ومن هذا يتبين أن الكوفيين وغيرهم سواء في هذا.

٦ ـ وهناك إشكال آخر وهو أننا إذا لم نأخذ برأي الجمهور اضطررنا أن نعرب الاسم الواحد إعرابين في آن واحد وذلك نحو قولنا: (رجل يقوم أعجبُ إليّ من رجل لا يقوم) فإن (رجلاً) فاعل للفعل (يقوم) وهو مبتدأ أيضاً ، خبره (أعجب) ، فهل نأخذ بهذا القول ، أي أن نعرب الكلمة إعرابين في آن واحد وهل هذا من قبيل التيسير؟

ونحوه قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨].

ونحوه أن تقول (كوخ يسترني خير من قصر منيف مع الذل) فإن كلمة

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٣٣٢.
(٢) معاني القرآن ٢/ ٥٧.
(٣) معاني القرآن ٢/ ٥٩ ـ ٦٠.

(كوخ) تعرب فاعلاً للفعل (يسترني) ، ومبتدأ خبره (خير).

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ﴾ [الرعد: ١] ، فالاسم الموصول نائب فاعل لأنزل ، وهو مبتدأ خبره (الحق).

أما رأي الكوفيين في ذلك فلا يختلف عن رأي الجمهور فهم لا يعربون نحو هذا فاعلاً بل يعربونه مبتدأ فقط.

جاء في (**شرح القصائد السبع الطوال**) لأبي بكر بن الأنباري قوله «النكرة لا ترتفع بما يلاصقها بعدها ؛ لأنه صلة جُعل لها والاسم لا يرتفع بصلته»[(١)].

وجاء في (**معاني القرآن**): «وقبح تقديم النكرة قبل خبرها أنها توصل ثم يخبر عنها بخبر سوى الصلة فيقال: رجل يقوم أعجبُ إليّ من رجل لا يقوم ، فقبح إذ كنت كالمنتظر للخبر بعد الصلة»[(٢)].

وهذا الإشكال قائم كذلك وإن لم يكن المبتدأ نكرة أو اسماً موصولاً وذلك نحو قولك: (محمدٌ أقبلَ أو أدبر كريمٌ) و(هو سيّدٌ قام أو قعد) ونحو ذلك. فإن (محمد) فاعل لـ(أقبل) ، وهو مبتدأ أيضاً خبره (كريم) ، وقل مثل ذلك عن (هو) في الجملة الثانية.

ونحوه أن تقول (الصوت شديد يصمّ الآذان) فالصوت مبتدأ خبره (شديد) ، وهو فاعل أيضاً للفعل (يصمّ). ونحوه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُۖ﴾ [الشورى: ١٩] فـ(الله) مبتدأ خبره (لطيف) ، وهو فاعل أيضاً للفعل (يرزق).

ونحو ذلك قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٞ تَسۡعَىٰ﴾ [طه: ٢٠] فـ(حية) خبر

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال ١٤٨.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٢٤٤.

لـ (هي) ، وهي فاعل أيضاً للفعل (تسعى).

٧ ـ وهناك أمر آخر أظنه هو الذي جعلهم يقولون بتقديم الفاعل على فعله في نحو (محمد سافر) وهو الفرار من تقدير مستتر في (سافر) يكون فاعلاً له ، إذ لا داعي لتقدير ضمير وقد تقدم الاسم الظاهر ، فهو يغني عن ضميره. ولكن هذا الضمير موجود في الواقع ، وقد يجب إبرازه وفصله بعد إلا أو إنما أو إما[1] أو غيرها من المواطن فنقول: (محمد سافر) ، فإذا أردت القصر قلت: (محمد ما سافر إلا هو) و(محمد إنما يسافر هو) و(المحمدون إنما يسافر هم) ، وكذلك بعد إما نحو (محمد سافر إما هو وإما أخوه) فتبرز الضمير وتفصله وجوباً ، وهو في كل ذلك فاعل للفعل (سافر) ليس غير ، فلو لم يكن في الفعل ضمير لما أبرز. بل أجاز الفراء (دار قومك يهدم هم)[2] مما يدل على أن الكوفيين لا يختلفون عن البصريين في ذلك.

وقد تقول: وما رأي الكوفيين في كل ما مر؟

والجواب أن الكوفيين يعربون الاسم المتقدم في نحو ما مر مبتدأ في الغالب وقلّما يعربونه غير ذلك. جاء في (**شرح القصائد السبع الطوال**) في قول الشاعر: (له لبد أظفاره لم تُقلَّم): «وأظفاره رفع بما عاد من تُقلَّم. والذي في (تُقلَّم) اسم ما لم يسم فاعله»[3]. فهو جعله مبتدأ رفع بما عاد من الفعل بعده ، ذلك أن الكوفيين يرون أن المبتدأ والخبر يترافعان وجعل نائب الفاعل ضميراً مستتراً في تُقلَّم.

---

(١) ينظر المساعد على التسهيل ١/ ١٠٣ ، الهمع ١/ ٦٢ ـ ٦٣ ، حاشية الخضري ١/ ٥٧ ـ ٥٨ ، الرضي على الكافية ٢/ ١٤.

(٢) ينظر كتاب الأصول ٢/ ٢٥٠.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال ٢٧٩.

ونحوه ما جاء فيه في قول الشاعر (ما غرّكم بالأسد الباسل) قال: «ما: اسم استفهام مرفوعة بما عاد من غرّكم»[(١)].

ونحوه ما جاء فيه في قوله (إذا ما الثريا في السماء تعرضت) قال: «والثريا مرتفعة بما في تعرضت»[(٢)].

ونحوه ما جاء فيه في قوله (إذا نحن قلنا أسمعينا انبرت لنا) قال: «(ونحن) في موضع رفع بما عاد من النون والألف في قلنا»[(٣)].

وجاء في (**معاني القرآن**) في قوله ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ﴾ [يوسف: ٧٥] قوله: «(من) في معنى جزاء وموضعها رفع بالهاءات التي عادت»[(٤)].

وجاء في (**مجالس ثعلب**): «(عبد الله حدثني وعمرو) قال: يكون نسقاً على ما في (حدثني)، ولا يكون على الأول»[(٥)].

وهذا يدل على أن في الفعل ضميراً مستتراً عطف عليه كلمة (عمرو)، و(عبد الله) مبتدأ وليس فاعلاً مقدماً وإلا كان الفعل فارغاً.

بل إنه حتى ما جاء في (**معاني القرآن**) من قوله: «﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ ... ﴿وَلَٰكِنِ ٱلشَّيَٰطِينُ كَفَرُواْ﴾ رفعت هذه الأحرف بالأفاعيل التي بعدها»[(٦)].

---

(١) م . ن ٨.
(٢) م . ن ٥١.
(٣) م . ن ١٩١ وانظر ١٧٤ قوله (قدُّهُ لم يحرّد) وص ٦١ (إذا هي نصّته).
(٤) معاني القرآن ٢/ ٥١.
(٥) مجالس ثعلب ١/ ١٤٦.
(٦) معاني القرآن ١/ ٤٦٥.

لا يدل على أن هذه المرفوعات فاعلاً للأفعال بعدها ، ذلك أنه قد يقصد أنها مبتدآت والمبتدأ يرتفع بالخبر عندهم كما هو معلوم ، ومما يقوي ذلك وجود الفاعل وهو الواو في (يظلمون) وفي (كفروا) .

يتبين مما مر أن إعراب الاسم المرفوع المتقدم مبتدأ عند الكوفيين هو الأصل والغالب وقلما يعربونه غير ذلك .

وعلى أية حال نحن لا يعنينا من يقول بهذا الرأي سواء كان من الكوفيين أم من غيرهم ، وإنما الذي يعنينا هو الترجيح بين الرأيين وأيهما أولى بالقبول. ومما مر يتبين أن القول برأي الجمهور هو الراجح والله أعلم .

❊ ❊ ❊

مراجع الكتاب

- **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين** - الدكتور قيس إسماعيل الأوسي - جامعة بغداد - بيت الحكمة ١٩٨٩ م.

- **أسرار العربية** لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار - مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط ٣ مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

- **التبصرة والتذكرة** لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين. دار الفكر بدمشق ط ١/ ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- **تجديد النحو** - الدكتور شوقي ضيف - دار المعارف.

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

- **التطور النحوي للغة العربية** للأستاذ برجشتراسر - مطبعة السماح طبعها حمد حمدي البكري سنة ١٩٢٩ م.

- **التعريفات** للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني - شركة مكتبة

ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م .

ـ **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده** ـ شوقي ضيف ـ دار المعارف .

ـ **جامع البيان في تفسير القرآن** لمحمد بن جرير الطبري ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت . طبع مصوراً على الطبعة الأميرية ببولاق ط ١/ ١٣٢٤ هـ .

ـ **جداول تصريفات الفعل في فقه اللغات السامية** لبروكلمان ـ ترجمة رمضان عبد التواب .

ـ **الجمل** ـ عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق علي حيدر ـ دمشق ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م .

ـ **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل** ـ مطبعة دار إحياء الكتب العربية .

ـ **حاشية الشمني على مغني اللبيب** ـ المطبعة البهية بمصر .

ـ **حاشية الشيخ الأمير على مغني اللبيب** لابن هشام ـ مطبعة حجازي بالقاهرة .

ـ **حاشية الصبان على شرح الأشموني** ـ دار إحياء الكتب العربية .

ـ **حاشية على شرح التصريح** للشيخ يس بن زين الدين العليمي طبعت مع شرح التصريح .

ـ **الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية** للدكتور عبد الرحمن أيوب ، مطبوع بالآلة الكاتبة .

- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** - القسم الثاني - محمد عبد الخالق عضيمة - مطبعة السعادة .

- **دراسات نقدية في النحو العربي** للدكتور عبد الرحمن أيوب - نشر وتوزيع مؤسسة الصباح - الكويت .

- **شرح الأشموني على ألفية** ابن مالك - دار إحياء الكتب العربية .

- **شرح ابن عقيل** - دار إحياء الكتب العربية .

- **شرح التصريح على التوضيح** لخالد الأزهري - دار إحياء الكتب العربية .

- **شرح جمل الزجاجي** لابن عصفور ، تحقيق د. صاحب أبي جناح ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- **شرح رضي الدين الاسترابادي على الكافية لابن الحاجب** .

- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** لابن هشام . تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى ط ١١/ ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م .

- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** لابن مالك ، تحقيق عدنان الدوري - مطبعة العاني ببغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** لأبي بكر محمد بن قاسم الأنباري ، تحقيق عبد السلام محمد هارون - دار المعارف ١٩٦٢ م .

- **شرح الكافية الشافية** لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ط ١ / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م دار المأمون للتراث .

- **شرح المفصل** للزمخشري لابن يعيش ، طبع ونشر إدارة الطباعة المنيرية .

- **صحيح مسلم** - مطبعة محمد علي صبيح - مصر.

- **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** - د. مهدي المخزومي ط ١ سنة ١٩٦٦ م.

- **في النحو العربي نقد وتوجيه**، د. مهدي المخزومي ط ١ بيروت ١٩٦٤ م.

- **كتاب الأصول** لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي مطبعة النعمان - النجف الأشرف.

- **كتاب الإنصاف والخلاف النحوي بين المذهبين** - محمد خير الحلواني، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد - مطبوعة بالآلة الكاتبة.

- **كتاب سيبويه** مصور على طبعة بولاق - نشر مكتبة المثنى ببغداد.

- **المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية**. د. مصطفى جواد ط ٢/ ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م مطبعة العاني - بغداد.

- **مجالس ثعلب** لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هرون - دار المعارف بمصر.

- **المساعد على تسهيل الفوائد** لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات - دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- **معاني القرآن** للفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي - عالم الكتب - بيروت.

- **معجم الأدباء** لياقوت الرومي ط ٢ مطبعة هندية بالموسكي بمصر ١٩٣٢ م.

ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي** ـ ونسنك ـ مطبعة بريل في مدينة ليدن ١٩٦٢ م.

ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

ـ **المقتصد في شرح الإيضاح** لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ـ دار الرشيد للنشر.

ـ **المقتضب** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ القاهرة ١٣٨٦ هـ.

ـ **الموفي في النحو الكوفي** للسيد صدر الدين الكنغراوي ، شرح وتعليق محمد بهجة البيطار.

ـ **نحو التيسير** الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ـ مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

ـ **النحو العربي نقد وبناء** ـ الدكتور إبراهيم السامرائي ـ دار الصادق ـ بيروت.

ـ **نحو المعاني** ـ الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ـ مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

ـ **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** لجلال الدين السيوطي ـ مطبعة السعادة بمصر ط ١/ ١٣٢٧هـ.

* * *

المحتويات

الموضوعات **الصفحة**

❊ ❊ ❊